

التجاري Al-Tijari



التقرير السنوي

البنك التجاري الكويتي

2018



سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت



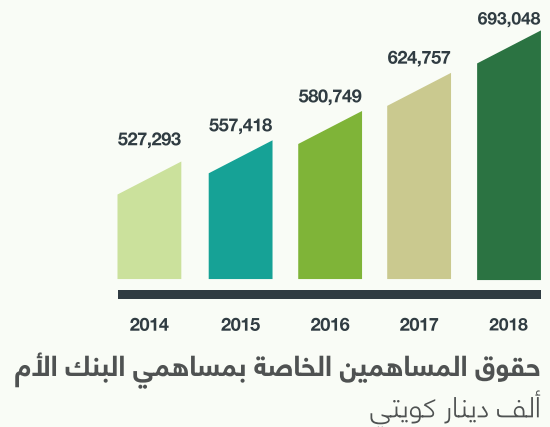
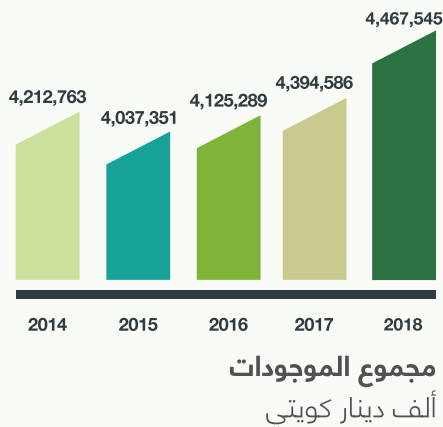
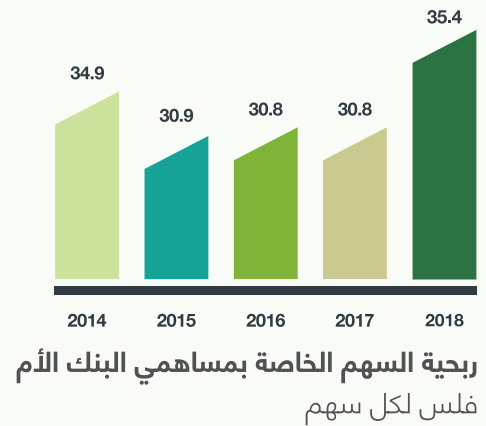
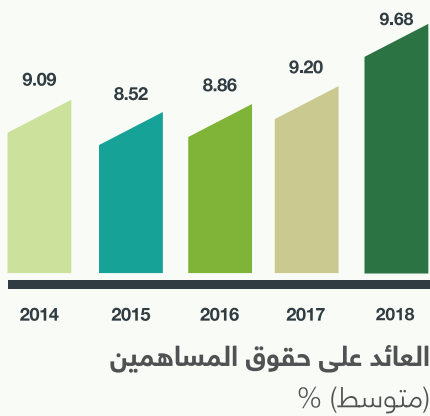
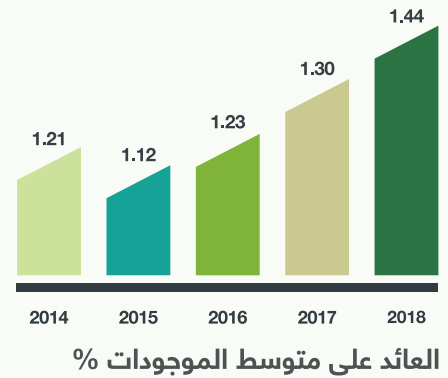
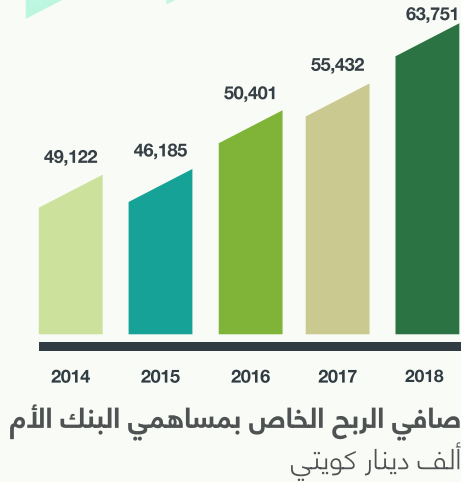
صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



المحتويات

4	مجلس الإدارة
6	المقدمة
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
12	الإدارة التنفيذية
14	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
17	نشاطات البنك
36	قواعد ونظم الحوكمة
68	إستعراض البيانات المالية
70	البيانات المالية المجمعة

المؤشرات المالية





مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة



عبد الرحمن عبد الله العلي
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهنّا
عضو مجلس الإدارة



عنود فاضل الجذران
نائب رئيس مجلس الإدارة



مساعّد نوري الصّالِح
عضو مجلس الإدارة



بدر سليمان الأحمد
عضو مجلس الإدارة



د. أرشيد عبد الهادي الجوري
عضو مجلس الإدارة



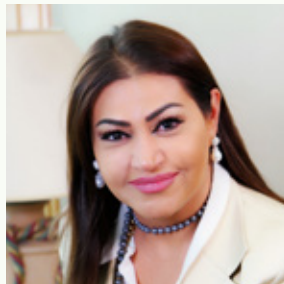
حازم مشاري الخالد
عضو مجلس الإدارة



الشيخ / طلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة



رشا يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة



منى حسين العبد الرزاق
أمين سر مجلس الإدارة



المقدمة

التجاري... هو إختياري

البنك التجاري الكويتي مؤسسة مصرفية مرموقة تأسست في دولة الكويت عام 1960، وبالتالي هو ثاني أقدم البنوك الكويتية تأسيساً. ومنذ تأسيسه في ستينيات القرن الماضي، يعمل البنك التجاري الكويتي على ترسيخ علاقات العمل القوية بينه وبين كافة شرائح عملائه ويقدم لهم مجموعة مبتكرة من الخدمات المصرفية والحلول الاستثمارية التي أُعدت خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه من الشركات والأفراد على حدٍ سواء.

ومع رقمنة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء في الوقت الحالي، لم يكن التجاري بمنأى عن التطورات التكنولوجية والعصرية المصرفية، إذ باتت تطبيقات التجاري المصرفية على شبكة الإنترنت والهواتف والألواح الذكية تقدم للعملاء تجربة مصرفية مميزة وآمنة، بل وأصبحت الخدمات الذاتية المتطورة داخل فروع التجاري تواكب أحدث التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية.

ولما كان البنك جزءاً من نسيج المجتمع الذي يعمل به، فإن بصمته وتاريخه الحافل في مجال المسؤولية الاجتماعية تجاه فئات المجتمع الكويتي كافة تكتسب زخماً يوماً بعد يوم من خلال برامج تحقق الاستدامة المجتمعية الشاملة.

والبنك التجاري الكويتي بتاريخه العريق ومستقبله المضيء سوف يواصل جهوده الرامية إلى إحداث نقلة نوعية في الصناعة المصرفية بتوظيف أحدث الوسائل والقنوات الإلكترونية لتقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة من خلال فريق عمل على قدر كبير من المهنية والاحترافية، فضلاً عن التزامه بالمبادئ التي أرسنها الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في المواطنة والريادية والمسؤولية الاجتماعية.



كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

مساهميننا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني ويُشرفني أن أقدم التقرير السنوي للبنك لعام 2018 والذي يستعرض أداء البنك ونتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

لقد حقق مصرفنا نتائج مالية جيدة لعام 2018 عكست في مجملها التقدم الكبير الذي أحرزه البنك تجاه تعزيز إستراتيجيته التي تستهدف نمو قاعدة عملائه؛ وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية؛ وتنظيف محفظة القروض؛ واسترداد القروض التي تم شطبها سابقاً مما يؤدي إلى بناء ميزانية عمومية قوية. ويستمر مصرفنا من خلال نموذج التخطيط لأعماله في تحقيق نتائج مالية جيدة وعوائد مجزية للمساهمين بصورة مستدامة. لقد سجل مصرفنا نمواً نسبته 15.0% في صافي الربحية وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع (20% نقداً و 10% منحة)؛ والتي تُعد أعلى توزيعات على مدار العشر سنوات الماضية.

كما أن الإنجاز الذي حققه مصرفنا ووصول مستوى القروض غير المنتظمة إلى ما نسبته "صفر" هو شيء يبعث على الفخر والاعتزاز ويُبرهن أيضاً على التزام مصرفنا بممارسة أنشطة أعماله في إطار نزعته تجاه المخاطر مع الاحتفاظ بمراكز قوية لجهة الرسالة والسيولة.

الإشراف على الإستراتيجية

إن أحد الأدوار الرئيسية المُناط بها لمجلس الإدارة هو الإشراف على مسار تطبيق إستراتيجية البنك. ونحن من جانبنا كمجلس إدارة للبنك نُزود الإدارة التنفيذية بالإرشادات اللازمة بهدف التركيز على الأسواق وقطاعات النشاط الملائمة لأنشطة أعمال البنك والتي تساهم في تحقيق المزيد من النجاحات بالنسبة للبنك. وفي سبيل اتخاذ خطوات استباقية والتعاطي مع الأسواق التي تتسم بسرعة التطور والديناميكية العالية، يقوم مجلس الإدارة بتوفير المشورة اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتصل بالخطط الإستراتيجية والتحديات المرتبطة بالافتراضات المحتملة، فضلاً عن المساعدة في تحديد وبناء مسارات العمل الجديدة لتحقيق النمو المستمر للبنك ولكن في إطار نزعته تجاه المخاطر. وفي عام 2018، وفر مجلس الإدارة كل الدعم لفريق الإدارة التنفيذية لمجابهة كافة التحديات التي يواجهها البنك وذلك لضمان استمرار البنك في الوفاء بكافة التزاماته نحو عملائه والجهات الرقابية وموظفيه. وإلى جانب تحقيق تلك الأهداف، فقد انصب تركيز مجلس الإدارة على تحقيق قيمة مضافة للمستثمرين في الأمدين المتوسط والبعيد.

العمل في مقدمة أولوياتنا

في بيئة العمل المصرفي، تكتسب علاقات العمل مع العملاء أهمية كبيرة في الوقت الحالي بل وأكثر من أي وقت مضى. وبدون شك، فإن استيعابنا الكامل لأهمية علاقاتنا بعملائنا قد ساعدنا على صياغة السياقات التفاعلية مع عملائنا وعلى تعزيز سبل الإدارة والاستثمار في مصرفنا. ومن هذا المنطلق، استمر تركيزنا في عام 2018 على عملائنا وعلى ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة للمستقبل. وفي إطار هذه الأولويات، قام مصرفنا بالاستثمار في أنشطة أعماله بهدف تعزيز تواصله وعلاقاته مع عملائه. لقد بقينا بالقرب من عملائنا حتى ندرك ونعرف ما يفكرون به ويطمحون إليه وكيف نستطيع خدمتهم على الوجه الأمثل، وواصلنا الاستثمار في برامجنا التكنولوجية والرقمية لتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة دوماً. وبالطبع فقد شمل هذا تطوير الخدمات المقدمة عبر الإنترنت والهواتف والألواح الذكية لتوفير تجربة مصرفية لا تُضاهى لعملائنا، ولم يكن ذلك على حساب نظم أمن المعلومات بالبنك حيث كان التركيز الأكبر على حماية معلومات وبيانات عملائنا وذلك باستحداث إجراءات جديدة على الموقع الإلكتروني للبنك تهدف إلى تطبيق المزيد من المعايير الأمنية الصارمة. وشهد عام 2018 أيضاً تعزيز وتطوير تطبيق التجاري على الهواتف والألواح الذكية وهو ما ساعد مصرفنا على تقديم مجموعة واسعة من الخصائص الجديدة التي توفر للعملاء إمكانية إجراء العديد من معاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر. وبالتأكيد فإن المعايير الأمنية وتوفير أفضل التطبيقات لعملاء مصرفنا اكتسبت أهمية مطلقة عند تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة لهم عن طريق الإنترنت وعبر الهواتف والألواح الذكية.

إدارة المواهب

يُعتبر برنامج إدارة المواهب وخطط التعاقب الوظيفي لشاغلي مناصب الإدارة العليا أحد المحاور الرئيسية لتحقيق الأهداف الرئيسية لإستراتيجية البنك على المدى البعيد. لقد تبنى مصرفنا توجهاً شاملاً نحو التطوير بما يتضمن التحديد المبكر للمرشحين الأساسيين لشغل الوظائف والتقييم الشامل للمهارات والخبرات المطلوبة على الأمدين القريب والمتوسط. وفي سبيل تحقيق ذلك، ظلت برامج تدريب الموظفين ورفع مستوى الدافعية لديهم تقع ضمن أولويات البنك في عام 2018. لقد قمنا بتحديد الموظفين أصحاب الأداء المتميز لاكتشاف قدراتهم القيادية وتزويدهم بالتدريب لتطوير مهاراتهم المهنية. وفي ضوء التطور المستمر الذي تشهده البيئة المصرفية، فإن تنوع خبرات الموظفين ومهاراتهم المهنية على كافة المستويات الإدارية باتت أحد المزايا التنافسية بالنسبة للبنك وأحد المحاور الرئيسية لنجاحه في تنفيذ إستراتيجيته.

الإدارة الفعالة للمخاطر

يقوم مجلس الإدارة بتقييم الخطط المعدة من قبل الإدارة التنفيذية لضمان ملاءمة وموازنة فرص أنشطة أعمال البنك مع الأولويات المتعلقة بالإدارة السليمة للمخاطر وكذلك هيكل الإدارة الفعالة للمخاطر على نطاق البنك. وتسعى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعاون مع كُتب مع الإدارة التنفيذية لضمان توافر الدعم اللازم لثقافة إدارة المخاطر على كافة المستويات والتأكد من استقلالية إدارة المخاطر بالبنك عن إدارات وقطاعات أنشطة الأعمال. وبدورنا كأعضاء مجلس إدارة نقوم بتقديم الإرشادات الواجبة للإدارة التنفيذية قبل اعتماد نزع البنك تجاه المخاطر والحفاظ على آليات التواصل الفعالة والمتبادلة مع الجهات الرقابية في هذا الشأن.

لمحة موجزة حول البيانات المالية لعام 2018

في ضوء ما تقدم، فإن الإستراتيجية الفعالة التي ينتهجها البنك ومنهجياته القائمة على الاهتمام بالعملاء وتطوير الكفاءات والكوادر العاملة لدى البنك وإدارة المخاطر بشكل مدروس، قد انعكست نتائجها على البيانات المالية للبنك حيث حققنا أرباحاً صافية بلغت 63.8 مليون دينار كويتي لعام 2018 بنسبة نمو 15.0% مقارنة بالربحية التي بلغت 55.4 مليون دينار كويتي خلال عام 2017. كما انعكست تلك النتائج بشكل إيجابي على نسب الأداء المالي للبنك، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 9.7% وبلغ العائد على متوسط الموجودات 1.4%، وبلغت ربحية السهم 35.4 فلس مقارنة بربحية السهم التي بلغت 30.8 فلس خلال العام الماضي، كما بلغت حقوق المساهمين 729.0 مليون دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 11.4%، ونجح البنك في الحفاظ على تكلفة الأموال عند مستويات منخفضة، ويستمر البنك في الاحتفاظ بوحدة من أدنى نسب التكاليف إلى الإيرادات بين البنوك الكويتية، والتي لم تتجاوز 29.7% كما في نهاية عام 2018. كما أن الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك نحو استعادة القروض التي تم شطبها سابقاً قد حققت نتائج إيجابية حيث نجح البنك في استعادة 78.5 مليون دينار كويتي خلال عام 2018.

استشراف المستقبل

إذا نظرنا إلى إنجازات البنك منذ أن توليت منصب رئيس مجلس الإدارة، فإنني أعتر وأفتخر بما حققناه على صعيد الآليات والأساليب المتبعة لتطوير ثقافة العمل بالبنك وتوفير أقصى درجات الاهتمام بالعملاء وتعزيز حقوق المساهمين. إننا، كفريق عمل، قادرين على تحقيق عوائد مجزية لمساهميننا من خلال إستراتيجية البنك التي تهدف إلى بناء وترسيخ علاقات العمل الوطيدة بين البنك وعملائه من الأفراد والشركات.

وختاماً أود أن أشيد بكافة الجهود المبذولة من قبل فريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك من أجل الاهتمام بالعملاء وتعزيز حقوق مساهميننا ومصرفنا وتوسيع مجالات نشاطات أعمالنا. كما أننا نلتزم بمواصلة جهودنا لتقديم خدمات أكثر كفاءة وفعالية لعملائنا الكرام تقديراً لثقتهم في البنك. ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكافة الجهات الرقابية وبالأخص بنك الكويت المركزي على جهوده الحثيثة الرامية إلى حماية وتحسين الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت.

الشيخ / أحمد دعيج الصباح



الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

د. محمد عبدالحميد

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة بالوكالة
ومدير عام القطاع القانوني بالوكالة

سحر عبد العزيز الرميح

نائب رئيس الجهاز التنفيذي
لقطاعي الخدمات المصرفية للشركات
والخدمات المصرفية الدولية

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

حميد ابراهيم سلمان

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

صادق جعفر عبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

أحمد محمد سيف الدين فرحات

رئيس قطاع التدقيق الداخلي

أبهيك جواسمي

رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام بالوكالة - قطاع تكنولوجيا المعلومات

بول عبدالنور داوود

مدير عام - قطاع العمليات

الشيخ/ نواف علي صباح الصباح

مدير أول - قطاع الخدمات العامة

كونال انيرود سينج

رئيس قطاع الخدمات المصرفية الدولية



عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.9% في عامي 2018 و 2019، متشياً مع تنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، لكن التوسع أصبح أقل توازناً والمخاطر على الآفاق المتوقعة في ازدياد. ويبدو أن معدل التوسع بلغ ذروته في بعض الاقتصادات الكبرى وأن النمو أصبح أقل تزامناً. وفي الولايات المتحدة، هناك زخم متزايد على المدى القصير، وفقاً لتنبؤات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما ارتفع سعر الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات الرئيسية وعملات الأسواق الصاعدة. وتم تخفيض توقعات النمو لمنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة، انعكاساً للمفاجآت السلبية التي شهدتها النشاط الاقتصادي في مطلع 2018. وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بدأت آفاق النمو تزداد تفاوتاً أيضاً، في سياق ارتفاع أسعار النفط، وزيادة عائدات السندات في الولايات المتحدة، وتصاعد التوترات التجارية، وضغوط السوق على عملات بعض الاقتصادات ذات الأساسيات الاقتصادية الأضعف. وتم تخفيض توقعات النمو للأرجنتين والبرازيل والهند، بينما تحسنت الآفاق المتوقعة لبعض البلدان المصدرة للنفط.

وزاد ترجيح كفة التطورات السلبية في ميزان المخاطر، بما في ذلك مخاطر المدى القصير. فقد زاد احتمال تصاعد واستمرار الإجراءات التجارية بعد التطورات المتوقعة التي بدأت بإعلان الولايات المتحدة رفع رسومها الجمركية مؤخراً ثم الإجراءات الانتقامية التي أعقبتها من جانب شركائها التجاريين. ويمكن أن تتسبب هذه الإجراءات في انحراف مسار التعافي وانخفاض آفاق النمو على المدى المتوسط من خلال أثرها المباشر على الإنتاجية وتخصيص الموارد وما تُحدثه من زيادة في عدم اليقين وتأثيرها على الاستثمار. ولا تزال أوضاع الأسواق المالية تيسيرية بالنسبة للاقتصادات المتقدمة - مع فوارق عائد ضيقة وتقييمات مفرطة في بعض الأسواق ودرجة تقلب منخفضة - لكن ذلك قد يتغير بسرعة لأسباب منها ارتفاع التوترات والصراعات التجارية، والقضايا الجغرافية-السياسية، وعدم اليقين السياسي المتزايد.

الاقتصاد الكويتي

من المتوقع أن ينتعش معدل نمو الاقتصاد الكويتي إلى نحو 3.5% في عام 2019، بسبب الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وصادراته وتلاشي انخفاض الإنتاج النفطي للدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك. ومن شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة القادمة أن تؤدي إلى زيادة إنتاج النفط. ومع الدعم الإضافي الناتج عن الإنفاق الاستثماري العام / الحكومي، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى نحو 2.7% في الأمد المتوسط. ومن المتوقع أن تستمر الضغوط على ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة في الانحسار بفضل حدوث تعافٍ لعائدات النفط.

وقد سجل الحساب الجاري لدولة الكويت فائضاً قدره 4.7 مليار دينار كويتي (23% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال النصف الأول من عام 2018، وهو ما يعد أفضل معدل أداء تم تسجيله على مدار أربع سنوات.

وقد ظل سوق التعاملات النقدية فيما بين البنوك يشهد معدلات سيولة جيدة خلال عام 2018.

وتم تصنيف دولة الكويت من قبل كلا من وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة فيتش عند مستوى AA وكذلك تم تصنيفها من قبل وكالة موديز عند مستوى Aa2 بنظرة مستقبلية مستقرة.

وخلال عام 2018، تم تداول سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي في نطاق تراوح ما بين 0.3000 إلى 0.3040.

سوق الكويت للأوراق المالية

أقفلت كافة مؤشرات الأسهم لدى بورصة الكويت عند مستوى 5079 نقطة بنهاية ديسمبر 2018 لتسجل عائد سنوي قدره 1.6% من بداية العام وحتى ذلك التاريخ ومنذ تاريخ تقسيم البورصة إلى ثلاث أسواق.

تراجع معدل دوران الأسهم المدرجة في بورصة الكويت بنسبة 27.7% ليبلغ 4.13 مليار دينار كويتي (13.63 مليار دولار أمريكي) في عام 2018 مقارنة بمبلغ 5.71 مليار دينار كويتي (18.85 مليار دولار أمريكي) في عام 2017.

كما انخفض حجم التداول بنسبة 57.5% ليبلغ 21.37 مليار سهم في عام 2018 مقارنة بعدد 50.22 مليار سهم في عام 2017.

وبالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد التحديات الاقتصادية العالمية، فقد تحسن أداء سوق الكويت للأوراق المالية ويرجع ذلك وبشكل أساسي إلى التعافي الحاصل في أسعار النفط. هذا، وسوف يتم ضم مؤشر MSCI Kuwait إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيفات الأسواق للعام 2019 لإعادة التصنيف المحتمل لبورصة الكويت من الأسواق المبتدئة إلى الأسواق الناشئة وهو ما قد يساهم في تعزيز مزيد من التدفقات الرأسمالية الواردة إلى الكويت. وهناك عدد من التحديات الأساسية التي قد يشهدها عام 2019 منها تباطؤ وتراجع وتيرة النمو في قطاع العقار وارتفاع تكلفة الأموال وهو ما سوف ينشأ عنه ضغوط كبيرة على ربحية الشركات.

ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط، فإنه لن يكون هناك عمليات تصحيح جوهرية للمسار المالي كما سيكون هناك استقرار في تدفق الاستثمارات.



نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

يوفر البنك التجاري الكويتي مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والتي صممت خصيصاً لتناسب متطلبات العملاء وأسلوب حياتهم، وتشمل هذه الخدمات كافة أنواع الحسابات سواء الجارية أو حسابات التوفير أو حسابات الودائع بالإضافة إلى الحلول التمويلية الشخصية والتي تضم القروض الشخصية فضلاً عن باقة واسعة من البطاقات الائتمانية التي تمنح عملائنا أقصى درجات المرونة والقوة الشرائية.

كما تشمل الخدمات المصرفية للأفراد التي يوفرها "التجاري" مجموعة متكاملة من البرامج التي تختص بفئات محددة من العملاء وبضمنها الخدمات المصرفية الشخصية والأطفال والشباب وفئة المحولة رواتبهم على البنك والموظفين وغيرها من فئات العملاء الأخرى. ويهدف منح عملائنا المرونة والسرعة والأمان لإنجاز العديد من معاملاتهم المصرفية، نوفر لهم أحدث الخدمات المصرفية الرقمية والتي تشمل الخدمة المصرفية عبر الإنترنت "التجاري أون لاين" وتطبيق "التجاري موبايل" للهواتف والألواح الذكية والخدمة المصرفية عبر الهاتف وخدمة الرسائل النصية القصيرة "SMS" بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف والإيداع الآلي. وتأكيداً لمفهوم الجودة الشاملة لخدمة العملاء، قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام 2018 باتخاذ العديد من المبادرات وطرح منتجات وحلول جديدة لاستكمال تطبيق رؤية البنك في تطوير الحلول الإلكترونية في جميع أطر تقديم الخدمة للعميل:

- تم إطلاق البرنامج الجديد لحساب النجمة الخاص بالجوائز وتزامن ذلك مع إطلاق حملة واسعة على مستوى الكويت وقد تم تعديل جوائز البرنامج لتقديم أعلى جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1.500.000 (مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) وقد شهد تطوير الحساب نجاحاً لافتاً، خاصة في ظل سعي البنك للحصول على شهادة من غينيس للأرقام القياسية لتقديره الجائزة النقدية الأعلى في العالم.

- تم إطلاق خدمة الدفع التلامسية على جميع بطاقات السحب الآلي وذلك ضمن التطور التكنولوجي القائم عالمياً وهذه الخدمة تسهل عملية الدفع بدون الحاجة إلى إدخال الرقم السري وتهدف إلى سرعة إجراء عملية الدفع للمبالغ الصغيرة التي تقل عن 10 دينار كويتي.
- تم إطلاق منتج القروض الطبية بالتعاون مع مجموعة من المراكز الصحية وذلك لتقديم منتج يلبي رغبة العملاء ويغطي احتياجاتهم.
- تم إطلاق خدمة فتح حساب النجمة عبر القنوات الإلكترونية وتقدم هذه الخدمة لعملاء البنك الذين يحتفظون بحسابات لدى البنك.
- تم إطلاق خدمة تزويد البنك بالبطاقة المدنية المجددة للعميل وذلك على تطبيق البنك للهواتف والألواح الذكية، وتسهل هذه الخدمة عملية تحديث معلومات البطاقة المدنية وتوفر على العميل عناء زيارة الفرع.

- تم إطلاق خدمة التحكم بخاصية الاتصال قريب المدى لبطاقات السحب الآلي NFC بحيث يستطيع العميل تفعيل أو إيقاف خدمة الاتصال قريب المدى وتعطي هذه الخدمة حرية أكبر للعميل في تحديد خيارات الدفع، والتجاري هو البنك الوحيد في الكويت الذي يتيح هذه الخدمة.

- تم إطلاق خدمة تفعيل البطاقة خلال السفر، بحيث يستطيع العميل بموجب هذه الخدمة تفعيل بطاقاته الائتمانية أو بطاقة السحب الآلي من خلال القنوات الإلكترونية، وتوفر هذه الخاصية الحماية ضد محاولات سرقة معلومات البطاقة وتوفر على العميل الاتصال بخدمة العملاء.

- ضمن التوجه للاهتمام واستقطاب الفئة الشبابية، تم إجراء اتفاق مع سينما فوكس الجديدة - مجمع الأفنيوز - المرحلة الجديدة وذلك لتقديم خصم 50% على تذاكر السينما لفئة حاملي حساب Tijari @ للشباب.

- ضمن التوجه لتوفير خدمات مميزة لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية Premier Banking، تم إطلاق خدمة توصيل العيادي في عيدي الفطر والأضحى بالتعاون مع شركة يمنالك وقد شهدت هذه الخدمة طلباً متزايداً من العملاء وانعكست بردود فعل ايجابية لديهم.
- تم ترتيب العديد من الأنشطة لعملاء البنك من فئات الأطفال أصحاب حسابي الأول والشباب أصحاب حساب Tijari @ وذلك لتحسين رضا العملاء وتعزيز ولائهم تجاه البنك.

- تم إطلاق خدمة التحقق من المستندات لتفادي عمليات التزوير وتشمل هذه الخدمة مجموعة واسعة من الخدمات منها كشوفات الحسابات والشيكات المصدقة وشهادة المديونية وغيرها من المستندات.
- تم إطلاق خاصية التحدث المباشر بالفيديو (صوت وصورة) عبر تطبيق البنك للهواتف الذكية وتقدم هذه الخدمة لأول مرة في الكويت من قبل البنك التجاري الكويتي.
- تم إعداد العديد من الحملات التسويقية لمنتجات البنك حيث تم إطلاق حملة تنافسية لعروض تحويل الرواتب بالإضافة إلى حملة خاصة بالبطاقات الائتمانية المصدرة من شركة فيزا بمناسبة بطولة كأس العالم لكرة القدم قدمت العديد من جوائز السفر لحضور كأس العالم الذي تم إقامته في روسيا، كما تم إطلاق حملة في موسم السفر لجميع حاملي البطاقات الائتمانية للتأهل لدخول السحب والفوز بجوائز سفر حيث يقوم العميل باختيار الوجهة والفندق والمرافقين كما تضمنت الحملة سحب على جائزة كبرى قيمتها كيلو جرام من الذهب.
- تم إضافة مجموعة من الخدمات الجديدة يستطيع العميل الحصول عليها باستخدامه لمنصة الخدمة التفاعلية ومنها:
 - 1- طلب بطاقة ائتمانية.
 - 2- فتح الودائع الجديدة أو تجديدها.
 - 3- تفعيل الخدمات الإلكترونية.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد جهوده الرامية إلى ترسيخ تواجد البنك في سوق الخدمات المصرفية للأفراد من خلال طرح الخدمات والمنتجات المصرفية الجديدة والمبتكرة التي تؤكد أن التجاري سوف يظل دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الرئيسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تنطوي على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاطات الاقتصادية المختلفة. وقد انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للشركات على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي تشهدها بيئة العمل واستمرار تأثيرها السلبي على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، يواصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على تدفقاتهم النقدية والعمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

ويعمل لدى قطاع الخدمات المصرفية للشركات فريق عمل متميز من الموظفين ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. ويضم قطاع الائتمان التجاري ثلاث وحدات متخصصة وهي وحدة المقاولات والخدمات، ووحدة التجارة العامة، ووحدة الاستثمار والعقار، وتلك الوحدات تعمل مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تفصيلية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاطات الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الثلاثة المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع.

هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية

وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار . بالإضافة الى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة بتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبه حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم قطاع الخدمات المصرفية للشركات أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة. هذا، وقد ساهم القطاع في ترتيبات التسهيلات المشتركة لقطاع النفط والغاز وكذلك قام القطاع بمنح تمويل مباشر لقطاع التجزئة / السلع الاستهلاكية. ومن ضمن عمليات التمويل الرئيسية لقطاع الخدمات المصرفية للشركات هي تمويل عقد مشروع قصر العدل الجديد بقيمة 238 مليون دينار كويتي والذي يشرف على إنشائه وتنفيذه الديوان الأميري، وكذلك المساهمة في ترتيبات التسهيلات المشتركة البالغ قيمتها 900 مليون دينار كويتي (وتبلغ حصة البنوك التقليدية المشاركة في تلك التسهيلات ما قيمته 390 مليون دينار كويتي) لمشروع تطوير مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال وغيرها من الأعمال الأخرى في مجمع تكرير وبتروكيماويات الزور وأيضاً مشروع إنشاء وصيانة الطرق والجسور وشبكات تصريف مياه الأمطار وغيرها من الخدمات الأخرى المتعلقة بشوارع القاهرة حيث تبلغ قيمة المشروع 106 مليون دينار كويتي وكذلك أعمال الإنشاء والصيانة للمرحلة الأولى من مشروع الطريق الدائري السادس والذي تبلغ قيمته 90 مليون دينار كويتي وأيضاً مشروع أعمال الإنشاء والصيانة لعدد 25 مبنى عام في ضاحية غرب عبدالله المبارك حيث تبلغ قيمة المشروع 37 مليون دينار كويتي.

ويسعى قطاع الخدمات المصرفية للشركات جاهداً وبشكل مستمر لتقديم منتجات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائه وتعزيز علاقات العمل معهم.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحافظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود. ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية على تيسير وتيرة المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من أنشطة الأعمال التجارية المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. كما يساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتنوع مخاطر الانكشافات الائتمانية جغرافياً وقطاعياً من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشترك خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم التجارية داخل الكويت.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة التشغيلية خلال عام 2018 فيما يتعلق بوفرة معدلات السيولة على المستوى العالمي والانخفاض الحاصل في أسعار النفط واستمرار تراجع هوامش الربحية، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية الدولية عمله نحو توسيع نطاق مساهمته في الربحية الكلية للبنك. وقد نجح القطاع في تحقيق نمو لمحفظة أصوله القائمة على أساس ممول وكذلك تلك القائمة على أساس غير ممول من خلال المشاركة في كلاً من عمليات الإقراض المشترك وعمليات التمويل ثنائية الأطراف، حيث كان البنك أحد المنسقين الرئيسيين والمشاركين في إدارة دفاتر الإصدار لتسهيلات مشتركة بقيمة 515 مليون دولار أمريكي لإحدى شركات الشرق الأقصى. كما نجح فريق قطاع الخدمات المصرفية الدولية وبالشراكة مع مصرفين محليين آخرين في ترتيب قرض مشترك بقيمة 180 مليون دولار أمريكي لصالح أحد الشركات الكورية التي تعمل في مجال الهندسة والمشترريات والإنشاء وهي شركة دايو للهندسة والإنشاءات. وكذلك نجح الفريق التابع للقطاع خلال عام 2018 في إتمام وترتيب عدد من عمليات التمويل ثنائية الأطراف مع بنوك في منطقة الخليج. كما قام القطاع بتعزيز وزيادة نسبة المنتج الائتماني الجديد القائم على التمويل النقدي للمنتجات المهيكلية والذي تم إطلاقه في عام 2015.

كما قام البنك بدور المنسق الرئيسي والمشارك في إدارة دفاتر الإصدار لأحد مشروعات الشراكة الهامة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، حيث شارف المشروع على تدبير الاحتياجات المالية الخاصة بتنفيذه وهو ما يبشر باستمرار وتيرة النمو لقطاع الخدمات المصرفية الدولية خلال عام 2019. كما قام البنك بدعم مشروع إنشاء مصفاة جديدة كلياً في سلطنة عمان والقائم على تطويره كلا من مؤسسة البترول الكويتية وشركة النفط العمانية وذلك بمنح تسهيلات لهذا المشروع بمشاركة العديد من مؤسسات التمويل التجارية العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه ثمة مجموعة من العوامل المتمثلة في تقويد معدلات السيولة على المستوى العالمي والاتجاه التصاعدي في هوامش أسعار الفائدة على القروض نتيجة لرفع أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الأمريكي وتقييد سياسة التيسير الكمي من قبل البنك المركزي الأوروبي وكذلك استمرار التطورات الاقتصادية العالمية ومن المتوقع أن تؤدي كافة هذه العوامل مجتمعة إلى تعزيز الربحية الكلية ومعدلات النمو لدى القطاع خلال السنوات القادمة.

وسوف يسعى قطاع الخدمات المصرفية الدولية جاهداً إلى تعزيز ورفع أدائه المتميز الذي هو بمثابة القوة الدافعة لكافة أنشطة أعماله والتي يستمدّها من خلال مشاركته في تقديم التسهيلات الائتمانية، مع العمل على اقتناص الفرص وإجراء تحليل شامل لنسبة العائد مقابل المخاطر. كما سيعمل القطاع على تحديد مصادر وروافد جديدة محتملة لتحقيق الإيرادات للبنك مع التركيز على تحسين الكفاءة التشغيلية بصفة مستمرة داخل القطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

أولى قطاع الخزينة والاستثمار اهتماماً كبيراً خلال عام 2018 لتعزيز معدلات السيولة وتدعيم الميزانية العمومية للبنك. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو في المحافظ ذات الأصول السائلة عالية الجودة نتيجة لاسترداد سندات الخزينة المصدرة من البنك المركزي وتوقفه عن إصدار سندات خزينة جديدة، إلا أن البنك استمر في الحفاظ على مستويات قوية للغاية بالنسبة لمعدل تغطية السيولة LCR ونسبة الاحتياطيات. ويقوم قطاع الخزينة والاستثمار باتباع استراتيجية محددة الأهداف بشأن التمويل وترتيب مصادر الحصول على الأموال بمختلف العملات وهو ما ساعد القطاع في الحد من التكلفة العالية للأموال.

على الجانب الآخر، قام قطاع الخزينة والاستثمار بتعزيز أدائه القوي في الأسواق المحلية والعالمية واستغلال ذلك في تمويل الميزانية العمومية للبنك وإدارة مخاطر انكشافات أسعار الفائدة والعملات الأجنبية. وبفضل الاستراتيجيات المتبعة من قبل قطاع الخزينة والاستثمار والمتمثلة في التحول من استقطاب الودائع قصيرة الأجل إلى استقطاب الودائع طويلة الأجل وإضافة مصادر جديدة للاقتراض بتكلفة منخفضة والتحوط في الوقت المناسب ضد المخاطر المتعلقة بالفجوات في أسعار الفائدة والتمويل باستخدام المشتقات المالية (عمليات مقايضة أسعار الفائدة / عمليات المقايضة المتعلقة بالقطع الأجنبي) وتعزيز عمليات بيع القطع الأجنبي لعملاء البنك من الشركات، فقد تمكن القطاع من تحقيق معدلات ربحية جيدة.

ويعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة عمل تقوم بتوظيف أحدث التقنيات وخدمات الاتصال والتواصل الحديثة للتعامل مع كافة المنتجات المالية الرئيسية بما يتماشى مع احتياجات العملاء مع العمل على إدارة موارد القطاع والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية. ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- مكتب عمليات القطع الأجنبي: ويتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
- مكتب سوق النقد: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت والسيولة وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة والمحفظة الاستثمارية.
- مكتب خدمة الشركات: ويعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع

والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى.

وقد حقق البنك - من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار - نمواً في ودائع العملاء ومحفظة الاستثمار في سندات الشركات والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطع الأجنبي وأعمال التحوط المتعلقة بعمليات مقايضة أسعار الفائدة.

ومما لاشك فيه فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية بالإضافة إلى إتباع أحدث وسائل التكنولوجيا كان له أكبر الأثر في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار.

قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أهمية العمل الدائم على إدارة المخاطر التي تكتنف أنشطة أعماله وذلك بعد قيام البنك، وعلى النحو المناسب والملائم، بتحديد وتقييم وإدارة وتخفيف عوامل المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها أعمال البنك. ومن المخاطر الجوهرية التي قد يتعرض لها البنك هي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الإستراتيجية.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. ويضطلع قطاع إدارة المخاطر بمسؤولية تقييم ومتابعة ورفع توصيات بشأن الإستراتيجيات اللازمة لإعداد الضوابط المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات. ويناط إلى موظفين محددين لدى قطاع إدارة المخاطر مسؤولية مراقبة ومتابعة كل من هذه المخاطر. ومن ضمن العوامل التي تعكس استقلالية أعمال قطاع إدارة المخاطر والدور المركزي والمحوري الذي يضطلع به داخل البنك هو عدم وجود أي شكل من أشكال التبعية الوظيفية سواء المباشرة أو غير المباشرة للقطاعات/الإدارات الأخرى داخل البنك والعضوية الدائمة لقطاع إدارة المخاطر في كافة اللجان التنفيذية لدى البنك. وينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات فرعية مختلفة تقوم بتقييم ومتابعة وإدارة مختلف المخاطر.

وتتمثل تلك الوحدات في وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار التي تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير والتقييمات السابقة لمنح الائتمان (prefact assessment) من قبل قطاعات النشاط بالبنك وهي قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية ومن ضمنها تقييم خطوط الائتمان المرتبطة بالعديد من الدول والمصارف والعروض الاستثمارية وفقاً للسياسة الائتمانية وسياسة الاستثمار وكذلك التحليل اللاحق لمخاطر الانكشاف المتعلقة بالخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية. كما تضطلع وحدة مراجعة الائتمان بمسؤولية تحديث درجات تصنيف مخاطر الانكشاف المتعلقة بالائتمان التجاري والاحتفاظ بتلك التصنيفات. بالإضافة إلى ذلك، تقوم وحدة الرقابة - التي تعد جزءاً من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار - بالتحقق من الأنشطة والمهام والاختصاصات التي تضطلع بها إدارة شؤون الائتمان ومتابعتها بصفة يومية ومستمرة للتأكد من أن عملية منح القروض والتسهيلات الائتمانية تتماشى مع الموافقات الائتمانية ذات الصلة بها وأنه يتم إجرائها في إطار الإرشادات والتعليمات الداخلية والرقابية. كما تتولى وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولية مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للبنك بصفة دورية للتأكد من أن السياسة الائتمانية تتماشى مع البيئة التشغيلية وتتوافق مع الإرشادات والتعليمات الرقابية.

ومن ضمن تلك الوحدات الفرعية أيضاً وحدة المخاطر التشغيلية التي يناط إليها مسؤولية متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) ومؤشر المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك والعمليات التي تم رفع تقارير بشأنها. ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بالخسائر وإعداد تقارير بشأنها خلال فترة إعداد التقارير الدورية المتعلقة بإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة مواصلة الأعمال (BCP) على نطاق البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة. وقد نجح القطاع خلال شهر مايو 2018 في إجراء الاختبار المتعلق بخطة مواصلة الأعمال على نطاق البنك.

أما بالنسبة لوحدة إعداد وتحليل سياسات المخاطر، فإن هذه الوحدة تتولى مسؤولية مراقبة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية، كما يناط إليها أيضاً مسؤولية احتساب رأس المال الداخلي لمختلف المخاطر بموجب عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP وإجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي بالإضافة إلى تحديث السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر وإعداد ورفع تقارير إلى كل من لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك لبحثها خلال الاجتماعات الدورية لتلك اللجان. وقد تم إجراء اختبارات الضغط في الموعد المحدد لها ورفع التقارير اللازمة بشأن نتائج تلك الاختبارات. وكذلك تتولى الوحدة مسؤولية تحليل مؤشرات وأداء جميع الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف تحديد الأسهم التي تم إدراجها ضمن قائمة الضمانات المقبولة بالإضافة إلى تحديد متطلبات التغطية بالضمانات المعمول بها لدى البنك. كما تقوم الوحدة بإعداد تقرير شهري يتناول التحليل المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك تقوم بإعداد تحليل نصف سنوي يتضمن مزيد من التفاصيل حول المحفظة الائتمانية والاستثمارية للبنك والذي يتم تعميمه على لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدة بتحديد ومتابعة الوحدات القياسية المرتبطة باستراتيجيه المخاطر والتي تتضمن مختلف المعايير والقياسات المستخدمة في قياس نزعة المخاطر بما في ذلك متغيرات الاقتصاد الكلي.

وكذلك تأتي ضمن تلك الوحدات الفرعية وحدة أمن المعلومات المناط إليها مسؤولية ضمان توافر معايير الأمان لكافة المعلومات والأجهزة لدى البنك تجاه المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة. كما تعمل وحدة أمن المعلومات على ضمان تطبيق أدوات ومعايير الأمن والأمان والضوابط الرقابية المتعلقة بالدخول على نظم المعلومات لدى البنك وذلك بهدف حماية المعلومات المتوافرة لدى البنك ضد الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به لتلك المعلومات وحتى تظل الأصول المعلوماتية للبنك في أمان.

هذا بالإضافة إلى وحدة مكافحة غسيل الأموال التي تعمل بتبعية وظيفية لقطاع إدارة المخاطر حيث تقوم بإتباع السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تتوافق مع التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا الشأن بهدف تقليل المخاطر التي قد تنشأ عن عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد قام البنك بتطوير وتحديث مجموعة من السياسات والإجراءات والنظم المتعلقة بوحدة مكافحة غسيل الأموال والتي من شأنها جميعاً أن تساعد الوحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها نحو تحديد وحظر عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة محاولات إجراء المعاملات من قبل الكيانات المدرجة بقوائم العقوبات. كما تقوم الوحدة بإبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية KFIU عن المعاملات التي ترى الوحدة أنها معاملات

غير اعتيادية أو مشكوك فيها. وكذلك تقوم الوحدة وبصفة مستمرة بتقديم البرامج التدريبية اللازمة لجميع الموظفين حول النظم والآليات المتعلقة بإجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكذلك أصبحت إدارة شئون الائتمان تعمل بتبعية وظيفية لقطاع إدارة المخاطر منذ مايو 2018 حيث تضطلع الإدارة بمسؤولية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي فيما يتصل بالائتمان المقدم لعملاء الخدمات المصرفية للشركات وعملاء الخدمات المصرفية الدولية فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. وتضطلع الإدارة بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتعمل كلاً من إدارة شئون الائتمان ووحدة الرقابة بالبنك سوياً للتأكد من أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات ذات الصلة بها تتماشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة مع ضمان حماية مصالح كلاً من البنك والعملاء.

إن هيكل إدارة المخاطر لدى البنك هو عبارة عن هيكل متدرج يحتوي على عدد من اللجان التي تضم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن أحد أقسامه، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة المطبق بالبنك.

تطبيق المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية

واصل القطاع مشاركته الفعالة في مشروع تطبيق المعيار رقم 9 من معايير التقارير المالية الدولية حيث كان للقطاع دور هام في التأكيد على صحة النتائج والمخرجات المتعلقة بعمليات الاحتساب المرتبطة بهذا المعيار وذلك بالتنسيق مع قطاع الرقابة المالية والتخطيط. كما كان للقطاع دوراً هاماً في تحديث نموذج احتمال التعثر / التخلف عن السداد (Probability of Default PD) المتعلق بدرجات تصنيف المخاطر المختلفة وكذلك مراجعة التصنيف المرحلي للعملاء.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية. وتتم مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية على نحو مستمر وبشكل يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وكذلك متطلبات العمل.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة قبل منح الائتمان. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان. ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تتطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي السابق أو الحالي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء

على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال. ويتم رفع التقارير الخاصة بالمحفظة الائتمانية والمراجعات اللاحقة للموافقة على الائتمان إلى الإدارة ومجلس الإدارة / رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج تصنيف المخاطر المتعلقة بالمقترضين والذي تم تحديثه ويتم التأكد من صلاحيته وجدوى تطبيقه بواسطة جهات استشارية خارجية تتمتع بمهنية عالية. ويتم إتباع أسلوب منطقي متطور يعتمد على المعايير المالية وغير المالية لتحديد معدل المخاطر المرتبطة بالعميل. ويستخدم النظام قياس يتراوح من 1 حتى 11 درجة حيث تمثل الدرجة (1) أفضل المخاطر، بينما تمثل الدرجة (11) أسوأ المخاطر. ويتم استخدام عملية تصنيف المخاطر الداخلية للوصول إلى أسس منطقية حول عمليات منح الموافقة الائتمانية، وكذلك يتم تحديد وقياس المخاطر المرتبطة بالمقترضين وفقاً لاحتمالية التعثر والتخلف عن السداد. وبالنسبة للاعتبارات غير المالية فهي محددة في أي قطاع وهو ما يسمح بإجراء تقييم يتسم بمزيد من الوضوح والدقة للمخاطر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. كما يتم تطبيق الحدود القصوى للإقراض الموجه للأطراف المقابلة / المجموعة وفقاً لمخاطر الانكشاف وطبقاً للقواعد والممارسات الرقابية المتعلقة بالتركز الائتماني.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالمقترض. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم تحديد حدود مخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تنطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية مثل موديز وستاندرد آند بورز، لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما قام قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيد من الدقة عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان وكذلك مخاطر الإقراض للعميل المقترض وتركز الضمانات وفقاً للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس الاسم والقطاع والتوزيع الجغرافي. كما قام البنك خلال عام 2018 باستحداث النموذج القائم على استخدام مؤشر HHI (Herfindahl-Hirschman Index) لاحتساب رأس المال بشأن التركيز الائتماني على أساس القطاع والتوزيع الجغرافي.

ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق يبدو واضحاً للبنك فيما يتعلق بمحافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للتحكم في مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملات وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشتمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تم تطويرها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً لتأكيد مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق وكذلك التركزات التي تتضمنها تلك

المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما تم وضع حدود داخلية لتوخي الحيلة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة الحالات والأنماط المتغيرة وتحديد الودائع الراسخة والتوجهات السلوكية في الأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباطها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات السيناريوهات المحددة من قبل البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة المخاطر. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقابل الحدود الرقابية والحدود الداخلية.

د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية مقابل المخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ويقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعمليات مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل 3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر سعر الفائدة بصورة منتظمة.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن التمرير غير المناسب للأعمال والأخطاء

البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييمات الذاتية لمراقبة المخاطر والتحكم فيها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIs بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة. ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والمخاطر القانونية. كما أن البيانات المحفوظ بها داخلياً فيما يتعلق بالخسائر والتي يتم تجميعها بشكل أساسي من خلال التقارير المعدة حول الأحداث المرتبطة بالعمليات وتوفر وتقديم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث المرتبطة بالعمليات وأثرها والتي أدت إلى وجود المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك إطار عام لخطة مواصلة الأعمال ومعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يؤدي إلى ضمان استمرارية الأعمال وعدم حدوث أي اختلالات للنظم والعمليات الهامة للبنك. وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك في التخفيف من المخاطر التشغيلية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك. كما أن استمرار البنك في استخدام بوليصة التأمين الشاملة على كافة أصوله ومقوماته قد ساهم بصورة فعالة في تحويل المخاطر التشغيلية إلى مؤسسات وجهات تأمينية ذات ملاءة عالية.

(و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة والتحكم في هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي لهذه المخاطر.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

شهد القطاع المصرفي تحولاً كبيراً وتطوراً سريعاً في مجال تكنولوجيا المعلومات، حيث أدى التطور التكنولوجي وظهور النظم الآلية الحديثة إلى خلق توجه ومفهوم جديد لدى القطاع المصرفي بشأن استخدام النظم التكنولوجية المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء. وقد انعكس التطور الذي شهدته الوسائل التكنولوجية ونظم تكنولوجيا المعلومات إيجابياً على تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء.

ولم يكن قطاع تكنولوجيا المعلومات بمنأى عن ذلك، إذ قام القطاع خلال عام 2018 بإتباع استراتيجية تركز على استخدام وسائل ونظم تكنولوجية حديثة لتقديم المزيد من المساعدة والدعم لقطاعات الأعمال والنشاط بالبنك بشكل ينعكس إيجابياً على الخدمات المتميزة المقدمة للعملاء ويوفر أقصى درجات الراحة لهم.

ويُعد البنك التجاري الكويتي في طليعة البنوك الكويتية التي قامت بتطبيق خدمة الابتكار في المدفوعات المالية المتطورة العالمية Swift GPI ضمن أحد متطلبات نظام السويفت الأساسية في مجال المدفوعات، حيث تسمح هذه الخدمة بمتابعة التحويلات المالية التي يقوم بها العملاء من بداية إجراء المعاملة وحتى إيداعها بشكل فعلي في حساب الطرف المستفيد.

أما بشأن النظم الخاصة بالأجهزة التي يتعامل معها العملاء بشكل مباشر، فقد قام البنك بإجراء بعض التغييرات على نظام الخدمة الذاتية ونظام الكيوسك Kiosk، حيث قام البنك بإضافة خدمات أخرى، مثل إصدار الشيكات المصرفية المصدقة وفتح الودائع الثابتة والتحويلات المالية بالعملة الأجنبية من حساب إلى آخر. وتأتي هذه الخدمات وغيرها من الخدمات الأخرى في إطار منهجية ومنظومة عمل البنك التي تستهدف جذب مزيد من العملاء وتقديم أفضل الخدمات لهم.

وفيما يتعلق بالنظم التي تدعم أعمال كافة القطاعات والإدارات بالبنك، فقد تم تحديث النظام المصرفي الأساسي Core Banking System حيث يتم الآن استخدام أحدث الوسائل والنظم التكنولوجية فيما يتعلق بخادم التطبيقات application server وخادم قاعدة البيانات database server وهو ما يساعد بدوره في معالجة الأمور والملاحظات المطروحة من قبل مراقبي الحسابات لدى البنك بشأن أمن وحماية المعلومات. وكذلك استطاع القطاع من خلال هذه التحديثات أن يقوم بدعم وتعزيز العديد من المزايا والخصائص المتعلقة بالمنتجات التي يقدمها البنك لعملائه.

وسوف يواصل القطاع جهوده نحو تعزيز وتدعيم شبكة نظم المعلومات لدى البنك من خلال إعادة بناء وهيكل وتطوير العديد من النظم والبرامج والتطبيقات المتعلقة بشبكة وتكنولوجيا المعلومات، حيث سيتم استخدام نظم تكنولوجية حديثة لشبكة المعلومات وهو ما سوف يساهم وبشكل فعال في تمرير وتدقيق المعاملات بشكل أكثر كفاءة وأماناً من النظم الخاصة بالأجهزة التي يتعامل معها العملاء بشكل مباشر إلى النظم التي تدعم أعمال كافة الإدارات والقطاعات بالبنك وكذلك تمرير تلك المعاملات بشكل أسرع عن ذي قبل.

ويرى قطاع تكنولوجيا المعلومات أن الدافع الرئيسي وراء إجراء أعمال التغيير والتطوير والتحديث هو تسارع وتيرة التطور التكنولوجي والانتشار الكبير للإنترنت والتطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية وتعاظم أهميتها. ومما لا شك فيه أن التحول نحو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية كرادف للخدمات المصرفية التقليدية قد أدى إلى تغيير توقعات عملاء البنك. وسوف يواصل القطاع جهوده لتلبية وتحقيق تلك التوقعات على أرض الواقع عن طريق تعزيز وتطوير الخدمات المقدمة للعملاء والنجاح في تلبية كافة احتياجاتهم المصرفية.

وغني عن البيان أن كافة أعمال التطوير والتحديثات التي تم استعراضها أعلاه كان من شأنها أن تضع البنك في مكانة متميزة وتعزز تواجه بالقطاع المصرفي وتمنحه ميزة تنافسية بين نظرائه من البنوك الأخرى.

قطاع العمليات

إن قطاع العمليات بالبنك متداخل بصورة أساسية في تمرير كافة معاملات البنك. ومن هذا المنطلق، يقوم موظفو القطاع بالتعاون مع القطاعات والإدارات الأخرى بالبنك بهدف تيسير الأعمال وتقديم الدعم والتوجيهات والإرشادات اللازمة وقتما وريثما تقتضي الضرورة لذلك.

لقد كان عام 2018 عاماً مميزاً لقطاع العمليات حيث نجح القطاع في إدارة وتعزيز الكفاءة التشغيلية العامة لكافة العمليات وذلك بتحقيق أعلى مستويات الأداء والتشغيل وتيسير كافة إجراءات العمل ومتابعة ومراقبة النظم والإجراءات المعمول بها لدى القطاع، بما يؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة لإدارات النشاط بالبنك وينعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة للعملاء؛ وهو ما يؤكد وبشكل دائم منهجية ورؤية القطاع بأنه كلما زادت الكفاءة التشغيلية للبنك في ممارسة أنشطته التشغيلية كلما زادت نسبة الإيرادات بما يعزز معدلات الربحية الصافية للبنك.

الخدمات المصرفية الإلكترونية

تقوم وحدة الخدمات المصرفية الإلكترونية بتقديم الدعم اللازم لفروع البنك عن طريق إدارة الخدمات المقدمة للعملاء الذين يستخدمون نظام أكشاك الخدمة الذاتية Self-Service Kiosks.

وتقوم الوحدة بإدارة المعاملات المالية وغير المالية التي يقوم بها العملاء، وتتسم الوحدة بالمركزية في مباشرة أعمالها وتقديم خدماتها للعملاء وهو ما ساعد البنك في توفير منظومة موحدة لخدمة العملاء عبر شبكة فروع البنك.

مركز إدارة النقدية

نجح مركز إدارة النقدية في تغذية أجهزة السحب الآلي وفروع البنك بالمبالغ النقدية اللازمة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع وخلال الفترات التي تشهد كثافة في عمليات السحب النقدي مثل أوقات صرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية.

كما يعمل مركز إدارة النقدية للمتاجر ومنافذ البيع بكامل طاقته خلال الأوقات التي يمتد فيها عمل المركز لساعات طويلة وكذلك خلال العطلات الرسمية لتيسير وتلبية متطلبات العملاء المتعلقة بتوفير النقدية لهم.

هذا، وقد تضاعفت قيمة المعاملات التي تم إجرائها من قبل عملاء البنك حيث ارتفع عدد أوراق النقد التي تم إدارتها من قبل المركز بنسبة 20% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

وحدة مركز الاتصال

نجحت هذه الوحدة في تقديم الدعم اللازم لكافة الاتصالات والاستفسارات الواردة من العملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع وذلك من خلال خدمة المكالمات الصوتية والمرئية.

تم استحداث خدمة التحدث المباشر المتاحة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع والتي تمكن العملاء من إجراء مكالمات صوتية ومرئية مع موظفي وحدة مركز الاتصال عبر شبكة الويب. بالإضافة إلى ذلك، يقوم موظفو وحدة مركز الاتصال بتقديم المساعدة للعملاء بشأن الأمور الخاصة بالخدمات المصرفية المقدمة لهم عبر الإنترنت وذلك عن طريق مساعدتهم في التصفح على صفحة البنك الإلكترونية وتقديم الإرشادات اللازمة لهم بشكل سريع.

تم إجراء تحسينات على الخدمات المقدمة للعملاء عبر قنوات التواصل الاجتماعي (تويتر وانستغرام والفيسبوك وسناب شات ولينكد إن والواتساب)، حيث أن هذه القنوات لا يقتصر دورها فقط على تقديم المعلومات العامة بل أنها تقدم أيضاً خدمات هامة لجمهور العملاء الذين يستطيعون من خلالها الإبلاغ عن أي مسائل / أمور طارئة ليتم تقديم المساعدة اللازمة لهم على الفور.

إدارة الخدمات التجارية

استحدثت إدارة الخدمات التجارية نظام ميكنة العمليات وعدد من النظم الآلية للتواصل بين الإدارات الداخلية بشأن توجيه العميل لإنجاز معاملاته لدى الإدارة المختصة. وقد ساعد نظام ميكنة العمليات في الحد من الشكاوى التي قد ترد من العملاء بشأن الخدمات المقدمة لهم وتجنب أي تأخير في تقديم تلك الخدمات وكذلك تقديمها بشكل سريع خلال الوقت المحدد لها.

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

حققت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار تقدماً كبيراً في التوجه نحو إيجاد بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية، حيث يتم إرسال المستندات واستلامها وحفظها في شكل نسخ وسجلات إلكترونية وهو ما نتج عنه توفير التكاليف وسهولة الرجوع إليها مستقبلاً.

إدارة شئون الائتمان وتميرير القروض لعملاء التجزئة

استحدثت إدارة شئون الائتمان وتميرير القروض لعملاء التجزئة نظام لاستلام وتميرير المعاملات من خلال الوسائل الإلكترونية قبل الموافقة عليها. وتقوم الإدارة بتقديم الدعم والمساعدة للفروع لضمان دقة المعايير الائتمانية وتوفير المستندات المتعلقة بقروض الأفراد.

وحدة إعداد أدلة الإجراءات

تمكنت الوحدة من إعداد وإصدار عدد من أدلة الإجراءات خلال عام 2018 بشأن الإجراءات الجديدة وتلك التي تم تحديثها لتقديم الدعم لجميع القطاعات العاملة بالبنك حتى يكون لديها إجراءات ملائمة تتوافق مع الأعمال والنظم الجديدة وتلك التي تم إجراء تعديلات عليها.

قطاع الموارد البشرية

يحرص قطاع الموارد البشرية على القيام بمهامه ومسؤولياته على النحو الذي يتماشى مع رسالته وأهدافه وبما ينسجم مع الخطط الإستراتيجية العامة للبنك، ومن ثم يبذل القطاع جهوداً حثيثة نحو تحسين مستوى كافة الإجراءات والأعمال التي يقوم بها القطاع بشكل عام وكذلك الأنشطة والأعمال اليومية التي ينفذها القطاع. هذا، وقد واصل قطاع الموارد البشرية جهوده ومساهمته الدعوية نحو توظيف الوظائف من خلال خطط التعاقد الوظيفي وهو ما ساهم في رفع نسبة العمالة الوطنية بالبنك لتشكّل أكثر من 73% من إجمالي القوى العاملة بالبنك.

المعارض الوظيفية

شارك البنك وبشكل فعال في المعارض الوظيفية التي تم تنظيمها من قبل الجامعات مثل جامعة الكويت وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى مشاركته في المعارض الوظيفية التي تم رعايتها من قبل الجهات الحكومية مثل تلك التي تم رعايتها من قبل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي بالدولة MGRP. ومما لا شك فيه أن مشاركة البنك في تلك المعارض قد ساهمت في توسيع دائرة تواجد البنك في مثل تلك الفعاليات الهامة وتعريف عدد كبير من المرشحين وراغبين العمل بالبنك بمزايا العمل لدى البنك وكذلك ساعدت في الوقت ذاته على استقطاب الكوادر الوطنية الشابة للالتحاق بالعمل لدى البنك كموظفين جدد. ويحرص البنك دوماً على جذب واستقطاب عدد كبير من المتقدمين والمرشحين المتميزين لشغل الوظائف بالبنك وهو ما أدى إلى زيادة عدد الكفاءات والكوادر المؤهلة للعمل لدى البنك، مما ساهم في تحسين وتعزيز كفاءة الأعمال بشكل عام من خلال منهجية العمل القائمة على تعيين موظفين جدد ووجود بديل للموظف عندما يقتضي الأمر ذلك.

موقع لينكد إن LinkedIn

حرصت إدارة التوظيف على تعزيز تواجد البنك على مواقع التوظيف الإلكتروني المتميزة والمعروفة في مجال التوظيف مثل الموقع الإلكتروني Bayt.com وموقع لينكد إن LinkedIn – أحد مواقع التواصل الاجتماعي والذي يستخدم أساساً كشبكة تواصل مهنية، وهو ما أدى إلى تعريف أكبر عدد ممكن من متابعي تلك المواقع بمنتجات وخدمات البنك والوظائف الشاغرة لديه. وقد ارتفع عدد المتابعين لصفحة البنك على موقع لينكد إن إلى 12,000 متابع بزيادة نسبتها 25% عن عام 2017.

بوابة التعلم الإلكتروني "THABER"

في إطار حرصه على تعزيز وتطوير المكتبة الإلكترونية الحالية المتاحة على بوابة التعلم الإلكتروني "THABER" والتي تشمل على مجموعة مختارة من الموضوعات التي تهدف إلى تنمية المهارات السلوكية والمعرفية لدى الموظفين، قام القطاع بإضافة برامج تقنية إلى بوابة التعلم الإلكتروني حيث تم إعداد تلك البرامج من قبل إحدى الجهات المعتمدة والمتخصصة في تزويد نظم وبرامج التعلم الإلكتروني "Intuition"، بحيث يستطيع موظفي البنك الآن التصفح عبر مجموعة شاملة من البرامج المرتبطة بمهامهم الوظيفية.

أسس وقواعد الهندام

حرصاً منها على رفع مستوى وعي ومعرفة الموظفين بأسس وقواعد الهندام بالبنك، قامت إدارة التعلم والتطوير - بالتعاون مع إحدى الجهات المتخصصة - بإعداد وتصميم فيديو إنفوجرافيك يتضمن بيانات تصويرية تفاعلية لتوضيح التعليمات والسياسات ذات الصلة بأسس وقواعد الهندام بشكل جذاب ومبتكر. وقد اعتزمت الإدارة تواصل فيديو الإنفوجرافيك مع جميع الموظفين وتحميله على بوابة التعلم الإلكتروني "THABER" خلال الربع الأخير لعام 2018.

نظم المعلومات الإدارية للموارد البشرية

حرصت إدارة نظم المعلومات الإدارية للموارد البشرية على أداء مهامها بما يتسق مع سياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات وهو ما ساعد على تعزيز ما تقدمه من خدمات وتحسين مستوى الكفاءة العامة بالنسبة لجميع المستويات الوظيفية. وقد قامت الإدارة بالتعاون مع إدارة التعلم والتطوير بتدعيم وتعزيز وحدة نظام التدريب الإلكتروني في نظام المايسترو Mystro حيث ساعد ذلك على الحد من عمليات إدخال المعلومات والبيانات بشكل يدوي وكذلك كان لذلك دور كبير في إعداد وتقديم التقارير اللازمة عبر النظم الآلية وبالشكل الذي يتماشى مع نظم إعداد التقارير.

قطاع التدقيق الداخلي

يقوم قطاع التدقيق الداخلي بالإشراف وبصورة مستقلة على كفاءة وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية بالبنك. ومع تطبيق متطلبات معايير بازل 3 يدرك قطاع التدقيق الداخلي مدى أهمية التدقيق المستند إلى تحديد وتعريف المخاطر التي تكتف أعمال البنك.

نجح قطاع التدقيق الداخلي خلال عام 2018 في استكمال خطة التدقيق المعتمدة حيث تم إجراء عدد من أعمال التدقيق على العمليات المصرفية وكذلك بعض أعمال ومهام التدقيق المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات على نطاق البنك، فضلاً عن قيام القطاع بمراجعة كافة أنشطة فروع البنك. وقد ركزت خطة التدقيق خلال عام 2018 على أنشطة مجموعة العمليات المصرفية، ونتج عنها إعادة هيكلة وهيئة العديد من العمليات والإجراءات.

ويؤمن قطاع التدقيق الداخلي بأهمية دوره الفعال مع كافة قطاعات العمل بالبنك حيث يرحب القطاع بأية استفسارات أو إيضاحات ترد إليه من أي من الفروع أو قطاعات الأعمال بالبنك حول أي أمور تحوم حولها الشكوك وذلك لتفادي أي مخالفات قد يتعرض لها البنك بسبب عدم اتضاح الرؤية والمعرفة بالجوانب والضوابط الرقابية وممارسات الأعمال السليمة.

كما يقوم قطاع التدقيق الداخلي بتزويد إدارة البنك بالخدمات الاستشارية بشأن العديد من الأمور المتعلقة بالبيانات المالية والأعمال التشغيلية وأنشطة الأعمال والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبنك.

ويحرص القطاع دوماً على تشجيع موظفيه على تطوير وتعزيز مهاراتهم الوظيفية ومعارفهم المهنية في كافة الأعمال المصرفية وذلك إدراكاً منه بأهمية التعلم المستمر لموظفيه لاكتساب المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة لأداء مهامهم الوظيفية بكفاءة وفعالية. ومن هذا المنطلق وفي إطار خطة التطوير المعدة من قبل قطاع التدقيق الداخلي، فقد قام القطاع خلال عام 2018 بإتاحة الفرصة لثلاثة من موظفيه لحضور دورة تدريبية للحصول على شهادة "مدقق داخلي معتمد" بالإضافة إلى العديد من البرامج التدريبية الأخرى التي التحق بها موظفين آخرين من القطاع.

قطاع الإلتزام والحوكمة

قطاع الإلتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على تجنب البنك أية مخاطر مرتبطة بعدم الإلتزام بالتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية المحلية والمتمثلة بشكل أساسي في بنك الكويت المركزي، وذلك من خلال التحقق بشكل مستمر من أن النظم الداخلية والسياسات في البنك تتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية. ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالإلتزام بالتعليمات الرقابية، كما يعمل على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدرات البنك المختلفة، كذلك يعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالإلتزام؛ فضلاً عن تعزيز بيئة وثقافة الإلتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويقوم القطاع بإعداد التقارير الدورية بشأن إطار الإلتزام والحوكمة في البنك وتقديمها إلى لجنة الحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. ويقوم القطاع بمهامه من خلال وحدة الإلتزام و وحدة الحوكمة.

وحدة الإلتزام:

- وهي معنية بمتابعة مدى إلتزام البنك بتعليمات ومتطلبات الجهات الرقابية المحلية في مختلف الجوانب المتصلة بأعمال البنوك، وتجنب البنك أية مخاطر قد يتعرض لها نتيجة عدم الإلتزام، وذلك من خلال قيامها بما يلي:
- مساعدة الإدارات / الوحدات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح وتفسير وتوضيح تعليمات الجهات الرقابية.
- إعداد وتحديث سياسة الإلتزام الخاصة بالبنك.
- مراجعة النظم الداخلية والسياسات للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية.
- العمل كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالإلتزام بالتعليمات الرقابية.
- التنسيق بين مفتشي البنك المركزي والقطاعات / الإدارات المختلفة في البنك فيما يتعلق بعمليات التفتيش، وكذلك بين مراقب الحسابات الخارجي والقطاعات / الإدارات المختلفة في البنك فيما يتعلق بفحص نظم الرقابة الداخلية.
- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالإلتزام.
- متابعة الإجراءات التصحيحية التي تمت من قبل القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك بشأن المخالفات / الملاحظات الواردة من الجهات الرقابية.
- متابعة الشركات التابعة فيما يتعلق بوضع الإلتزام لديها.
- متابعة تطبيق متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا).
- متابعة تطبيق متطلبات الإتفاقية متعددة الأطراف بشأن تبادل المعلومات المالية للأغراض الضريبية.

وحدة الحوكمة:

- وهي معنية بالتحقق من تطبيق تعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، وتشتمل قواعد الحوكمة على معايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والبورصة، حيث تقوم الوحدة بشكل دوري بمراجعة إطار الحوكمة والإفصاح في البنك. وتتضمن مهام الوحدة ما يلي:
- إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة.
- مراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات قواعد الحوكمة والإفصاح وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية.
- التعامل مع كافة متطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة.

- العمل كمرجع داخل البنك بشأن الإستفسارات المتعلقة بالحوكمة والإفصاح.
- التحقق من مدى إستيفاء الشركات التابعة لمتطلبات الحوكمة.
- المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بالحوكمة والإفصاح.

هذا وخلال عام 2018 قامت الإدارة بالتعامل مع بعض المتطلبات الجديدة ومنها ما يلي:

- تنفيذ متطلبات قانون الفاتكا والإتفاقية متعددة الأطراف بشأن تبادل المعلومات المالية للأغراض الضريبية، وذلك بشأن تقديم التقارير عن عام 2017 إلى وزارة المالية، بالإضافة إلى تعديل نماذج التصديق الذاتي وغيرها من الإجراءات المعمول بها بحسب ملاحظات المدققين الخارجيين.
- الإلتزام بتطبيق متطلبات تعليمات هيئة أسواق المال وقواعد بورصة الكويت بشأن الإفصاح وقرارات وزارة التجارة والصناعة بشأن الضوابط المنظمة لمحاضر إجتماعات الجمعية العامة وإجراءات الشهر، والتي صدرت خلال العام.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه ، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محليا ويسعى إلى تعاظم دوره باضطراد ، لذا فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف، وبالسرية الممكنة وهو ما تجلّى واضحاً على نحو متكرر خلال عام 2018.

ويهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته ، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

وقد حقق القطاع القانوني - بإدارته التابعة - الأهداف الموضوعية له لتحصيل مبالغ مالية ضخمة من المديونيات المتعثرة خلال العام المذكور.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة والسرعة والحداثة والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولويات القطاع القانوني، لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية، وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

فضلاً عن التزام القطاع بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به.

قطاع التواصل المؤسسي

سعيًا من إدارة البنك لمواكبة التطورات الجديدة في عالم التواصل والإعلان والدعاية والعلاقات العامة، تم خلال عام 2018 تغيير مسمى إدارة الإعلان والعلاقات العامة إلى قطاع التواصل المؤسسي. وقد جاء هذا التغيير ليعكس التطور الحاصل في عالم التواصل المؤسسي وليتسع المفهوم أكثر ليشمل منصات ومواقع التواصل الاجتماعي التي باتت تكتسب أهمية كبيرة في عالم التواصل التلقائي مع جمهور العملاء.

وفي سياق آخر، واصل قطاع التواصل المؤسسي خلال عام 2018 جهوده المكثفة لإبراز الوجه الاجتماعي للبنك ودوره الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية. ومن هذا المنطلق، واصل القطاع دعمه لكافة مؤسسات المجتمع المدني من خلال تقديم الرعاية والمساهمة في العديد من الفعاليات المجتمعية التي تهدف إلى خدمة كافة شرائح المجتمع.

هذا، وقد برز الدور والنشاط الفعال لقطاع التواصل المؤسسي لعام 2018 من خلال المشاركة والرعاية التي قدمها البنك للعديد من الأنشطة التعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها، والتي جاءت كلها لتعكس إيمان البنك بأنه جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع الكويتي وأن دعم علاقة البنك المجتمعية مع كافة مؤسسات المجتمع المدني القائمة على خدمة كافة شرائح المجتمع هو النجاح الحقيقي الذي يسعى له البنك وقطاع التواصل المؤسسي.

لقد كان لقطاع التواصل المؤسسي دوراً فعالاً في مجال الرعاية والدعم والمساهمة في كافة الفعاليات المجتمعية والإنسانية على مدار السنة، وقد برز دوره خلال شهر رمضان الفضيل حيث كان للبنك العديد من الأنشطة والفعاليات الخيرية والإنسانية منها توزيع وجبات السحور على المصلين في ليلة الـ 27 من شهر رمضان الفضيل في مسجد الدولة الكبير وذلك بالتعاون مع البنك الكويتي للطعام و توزيع الهدايا على المصلين، والعديد من الفعاليات الخيرية والإنسانية الأخرى التي تتماشى مع الأجواء الروحانية للشهر الفضيل.

من ناحية أخرى، فإن المبادرة الإنسانية التي يقوم بها القطاع سنوياً ضمن حملة "هون عليهم" الموجهة لخدمة فئة عمال النظافة والبناء المتواجدين في الشوارع بمواقع عملهم خلال فصلي الصيف والشتاء - تلك الحملة التي حصلت على جائزة المشروع الرائد على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي - مازالت تحقق نجاحاً لافتاً وتستقطب العديد من المتابعين على صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

وجرياً على عادته السنوية، قام البنك بإصدار الرزنامة السنوية التي ارتبطت بإحياء التراث الكويتي وأصبحت سمة مميزة ذات طابع خاص بالبنك يقدم البنك من خلالها صورة حية للتراث الكويتي القديم، حيث عكست لوحاتها لعام 2018 فترة الستينات من القرن الماضي في شتى المجالات. وعلى نحو مستمر قام القطاع بإطلاق حملة "يا زين تراثنا" للسنة السابعة على التوالي والرامية إلى إحياء التراث الكويتي القديم وتنقيف جيل اليوم والغد بمآثر الآباء والأجداد حتى يظل الماضي الجميل حاضراً في الأذهان ولا تغييه عجلة الزمان حيث شملت الحملة زيارة عدد من المدارس بمختلف المراحل الدراسية لتعريف وتنقيف الطلبة والطالبات ببعض ملامح التراث الكويتي القديم.

واستكمالاً للفعاليات الإنسانية التي تجسد مفهوم العمل الاجتماعي التطوعي بين موظفيه، قام قطاع التواصل المؤسسي بتنظيم حملة للتبرع بالدم بالتعاون مع "بنك الدم المركزي"، شارك فيها عدد كبير من موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية. وكانت هذه الحملة جزء من العديد من المساهمات التي قدمها قطاع التواصل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وترسيخاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الشاملة، واصل قطاع التواصل المؤسسي خلال عام 2018 تقديم الدعم والرعاية لمحافظات الكويت (العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، مبارك الكبير، والجھراء) وذلك بتخصيص مساهمة مالية لكل محافظة لدعم مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والرياضية والصحية التي تقوم على تنظيمها محافظات الكويت، وذلك إيماناً من البنك بأن نجاح المؤسسة جزء لا يتجزأ من نجاح كيان المجتمع الكويتي.

أما على الصعيد الداخلي فقد واصل القطاع تعاونه المثمر والبناء مع الإدارات المختلفة في البنك من خلال تنظيم الحملات والأنشطة والفعاليات المختلفة للخدمات المصرفية والعروض التسويقية التي يقدمها التجاري لعملائه باستمرار، ولطالما كان للقطاع أيضاً الدور الإيجابي والبناء في خلق أجواء تسودها المودة والألفة بين جميع العاملين وذلك من خلال تنظيم الإحتفالات بالأعياد الوطنية والتي شارك فيها جميع المسؤولين والموظفين للتعبير عن مدى سعادتهم بهذه المناسبة العزيزة على قلوب الجميع.

ويسعى قطاع التواصل المؤسسي إلى تفعيل كافة وسائل التواصل مع موظفيه وعملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات) حيث يقوم البنك من خلال تلك المواقع بالتوعية الصحية وغيرها من الأمور الأخرى والمناسبات الاجتماعية ذات الطابع الإنساني بالإضافة إلى المسابقات التي يتم تنظيمها لمتابعي صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولما كانت أنشطة البنك التجاري الكويتي في مجال المسؤولية الاجتماعية متنوعة وشاملة، فقد أصدر قطاع التواصل المؤسسي كتيب خاص يتضمن جميع الأنشطة والفعاليات المجتمعية المتنوعة التي قام القطاع بتنظيمها ورعايتها والمساهمة فيها خلال العام 2018.



قواعد ونظم الحوكمة

أولاً: مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وتعزيز ثقافته في هذا المجال.

وخلال عام 2018 إستمر البنك بتعزيز سياساته وإجراءاته مستهدفاً التطبيق الفعال للتعليمات والمعايير الصادرة بشأن قواعد الحوكمة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهمييه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما تم إتخاذ ما يلزم من إجراءات وتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات بنك الكويت المركزي.

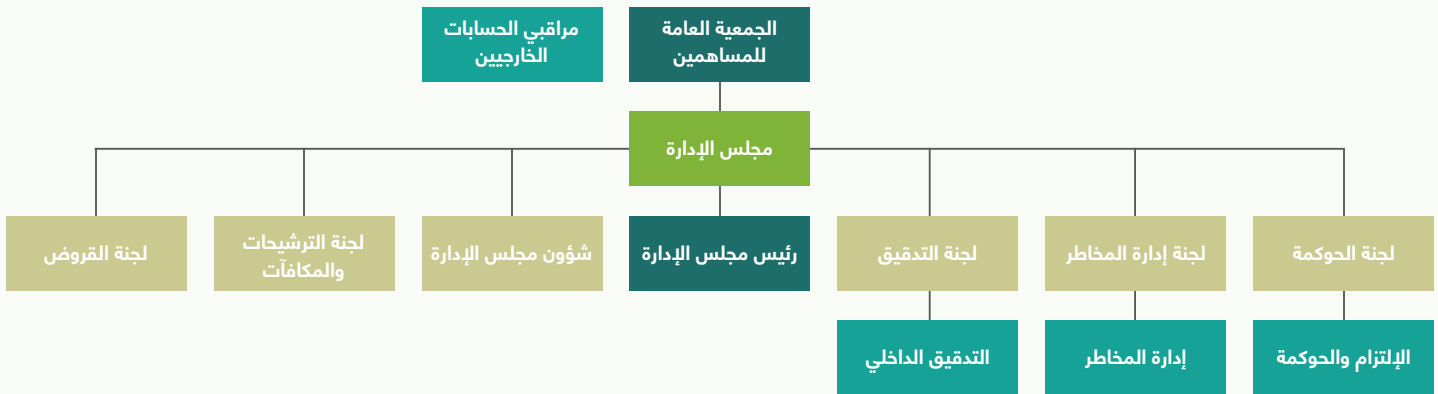
كما يحرص البنك التجاري الكويتي على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والبورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة الموجز والمعتمد لدى البنك.

ثانياً: حصص الملكية

فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5 % من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2018: شركة الشرق القابضة 23.221 %

ثالثاً: هيكل الحوكمة

تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة في البنك أشكالاً من الرقابة الفعالة على أنشطة البنك بما يحقق الحوكمة الرشيدة. ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري ليعكس أية تطورات تحدث في هذا المجال. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة في البنك.



رابعاً: مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتكون مجلس الإدارة من عشرة (10) أعضاء تم إنتخابهم من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العامة التي انعقدت بتاريخ 31 مارس 2018 بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات والخبرات والمهارات المتخصصة، حيث يمتلك مجلس الإدارة قدراً كافياً من المعرفة والخبرة ذات الصلة بالأنشطة المالية متضمناً ذلك مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض و العمليات المصرفية، بالإضافة إلى المعرفة في مجالات التخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية، فضلاً عن المعرفة المناسبة بالتطورات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيج جابر الصباح - رئيس مجلس الإدارة

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بننلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في الإدارة عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال. ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة للبنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018 ورئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة، وذلك بعد أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضو مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

كما يتولى الشيخ/ أحمد منصب رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية منذ عام 2014 حتى تاريخه.

وقد شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:

- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من عام 2010 إلى عام 2012.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من عام 2005 إلى عام 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من عام 2001 إلى عام 2003.

الآنسة/ عنود فاضل إبراهيم الحذران - نائب رئيس مجلس الإدارة

كويتية حاصلة على بكالوريوس محاسبة عام 2002 من جامعة الكويت، وعلى ماجستير إدارة أعمال عام 2007 من كلية كويت ماسترخت. وللآنسة/ عنود خبرات متنوعة من خلال عملها في الجهات التالية:

- مدير أول الإستثمارات المحلية والخليجية في شركة بيت الإستثمار العالمي من عام 2002 إلى عام 2007.
- نائب الرئيس التنفيذي - الصناديق الإستثمارية ومحافظ العملاء - في شركة مجموعة الأوراق المالية من عام 2008 إلى عام 2016.
- كما شغلت عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- الشركة الوطنية الدولية القابضة من عام 2006 إلى عام 2007.
- الشركة الكويتية القطرية للتطوير العقاري من عام 2009 إلى عام 2016.
- البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2011/3/22 ثم شغلت منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
- شركة المجموعة التعليمية القابضة من عام 2016 إلى عام 2017.
- الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من عام 2009 حتى يوليو 2018.

• شركة التجارة والاستثمار العقاري من عام 2016 حتى تاريخه.
وبالإضافة إلى شغلها مجدداً عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي وانتخابها نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 31 مارس 2018،
فإن الأنسة/ عنود ترأس لجنة الحوكمة كما أنها عضو في لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن العلي

كويتي حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975، وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل وإستثمار عام 1979 من جامعة
وسكانس / الولايات المتحدة الأمريكية.
ولدى السيد/ عبدالرحمن خبرة كبيرة تتأخر الثلاثين عاماً في مجال الإستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً منها خلال عمله
في مؤسسة الخليج للإستثمار، حيث شغل منصب نائب رئيس أول، كما شغل عضوية مجلس إدارة البنك الصناعي منذ عام 2010 وحتى
2011. ويشغل حالياً عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010.
وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يرأس لجنة إدارة المخاطر وعضو في
لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ بدر سليمان عبدالله الأحمد

كويتي حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 1980 من جامعة الكويت، كما حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال
عام 1983 / الولايات المتحدة الأمريكية. وتمتد خبرة السيد/ بدر إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة مناصب منها:
• مراقب المحاسبة ديوان الموظفين (1983 - 1985).
• مقيد في جدول المحاسبين القانونيين بالملكة العربية السعودية (باليابض) تحت رقم 212 في 14/9/1407 هجري.
• محلل ميزانيات الشركات / سوق الكويت للأوراق المالية (1985 - 1986).
• نائب مدير إدارة التمويل / الشركة الكويتية لخدمات الطيران (1986 - 2002).
• مدير عام / الشركة المتحدة للدواجن (2007 - 2008).
• مدير مؤسسة سيفواي للتجارة العامة والمقاولات منذ 1989 حتى تاريخه.
• نائب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/4/7 إلى 2010/5/11.
• رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من 2010/5/11 إلى 2011/3/23.
• عضو مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي من تاريخ 2011/3/23 إلى 2012/4/29.
• عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الأوراق المالية منذ سنة 2000 وحتى تاريخه.
وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 25 يونيو 2013، فإن السيد/ بدر يرأس لجنة التدقيق وعضو في لجنة إدارة
المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ أرشيد عبدالهادي زيد مبارك الحوري

كويتي حاصل على ليسانس حقوق وشرعية سنة 1986 من جامعة الكويت، كما حصل على دبلوم عالي بالقانون الإداري عام 1993/1994
من أكاديمية الشرطة / مصر، وماجستير حقوق قانون إداري عام 1996 من جامعة القاهرة / مصر، ودكتوراه في الحقوق (القانون
العام - إداري) عام 2001 من جامعة عين شمس / مصر. وتمتد خبرة الدكتور/ أرشيد إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف
ومناصب منها:
• مدير الإدارة القانونية في الحرس الوطني (1994 - 2007).

• مستشار سمو رئيس الحرس الوطني (2007 - 2008).

كما شغل الدكتور/ أرشيد عضوية مجلس إدارة شركة التجاري للإستثمار خلال الفترة من 2010 إلى 2013، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ياكو الطبية وحالياً رئيساً لمجلس إدارتها، فضلاً عن عمله كمنتدب للتدريس بكلية الحقوق / جامعة الكويت خلال الفترة من عام 2012 حتى تاريخه. وبالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة البنك منذ 6 يوليو 2013، فإن الدكتور/ أرشيد عضو في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مساعد نوري مساعد الصالح المطوع

كويتي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 1998 من جامعة سافوك / الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أيضاً زميل في جامعة هارفارد في مركز الشؤون الدولية (Harvard University's Center for International Affairs). ويمتلك السيد/ مساعد خبرة تزيد عن 20 عاماً في مجال الإستثمارات والإستشارات والعقارات والبنوك وإدارة الشركات. • يشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة ماس المتحدة للتجارة والمقاولات. • نائب رئيس مجلس إدارة سابق ورئيس تنفيذي لشركة مشاريع الوطنية القابضة. • تم تكريمه من قبل المنتدى الإقتصادي العالمي (دافوس) باعتباره أحد الشخصيات القيادية العالمية الشابة (YGL). • عضو في منظمة الرؤساء الشباب (YPO) منذ سنة 2004. • عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين. • حاصل على خبرة مصرفية مع Banque Baring Brothers و First International Merchant Bank. وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 30 سبتمبر 2014، فإن السيد/ مساعد يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو في لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد/ حازم مشاري خالد الزيد الخالد

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم في تخصص تمويل عام 1996 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، بالإضافة إلى دورات تدريبية متقدمة في المحاسبة والإئتمان والتحليل المالي. للسيد/ حازم خبرة عملية مميزة في مجال الإدارة سواء على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية من خلال عمله في المؤسسات التالية: • ضابط علاقة بنك الكويت الوطني من عام 1996 إلى عام 2000. • مدير عام في شركة الخالد للألمونيوم من عام 2000 إلى عام 2005. • الرئيس التنفيذي للمجموعة في مجموعة شركات الخالد من عام 2005 وحتى تاريخه. • عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للألبان من عام 2005 وحتى تاريخه. • عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات للإستثمار العقاري من عام 2008 وحتى تاريخه. وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 12 مايو 2015، فإن السيد/ حازم عضو في لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الآنسة/ رشا يوسف حسين العوضي

كويتية حاصلة على البكالوريوس في مجال المحاسبة والمراجعة عام 1992 من جامعة الكويت، كما أنها محاسب قانوني معتمد، متداول أوراق مالية معتمد، محكم، محلل استثماري عالمي معتمد، مدقق استثمار ومشتقات مالية معتمد، ومدقق داخلي معتمد. وهي عضو في الجمعية الكويتية للمحاسبين والمراجعين.

الآنسة/ رشا فضلاً عن تأهيلها العلمي العالي فإنها من ذوي الخبرة الطويلة في مجال الإستثمارات. وشغلت خلال حياتها المهنية الوظائف التالية:

- ضابط استثمار في الشركة الكويتية للتجارة الخارجية للمقاولات والإستثمار (1992 - 1996).
- ضابط أول في الشركة الكويتية للإستثمار (1997 - 1998).
- مساعد نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (1998 - 1999).
- نائب رئيس العمليات في بيت الإستثمار العالمي (2000 - 2006).
- نائب الرئيس الأول في يونيكاب للإستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً) منذ 2006 حتى تاريخه.
- مدير عام الشركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية منذ 2010 حتى تاريخه.
- مدير عام شركة الريادة العالمية للخدمات التعليمية منذ 2018 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى ذلك تشغل حالياً:
- عضوية مجلس إدارة شركة إسكان عمان للإستثمار ورئيس لجنة التدقيق فيها.
- عضوية لجنة الإستثمار في يونيكاب للإستثمار والتمويل (شركة تمويل الإسكان سابقاً).
- عضوية مجلس إدارة إتحاد المدارس الخاصة.
- وبالإضافة إلى كونها عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 4 أبريل 2015، فإن الآنسة/ رشا عضو في كل من لجنة الحوكمة ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد سلمان الصباح

كويتي حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية/ واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من عام 2005 إلى 2006.
- شركة صناعات التبريد والتخزين من عام 2003 إلى 2008.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ طلال عضو في كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد/ مناف محمد علي المهنا

كويتي حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله على مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1992 إلى عام 2006.
- شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
- عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من عام 2009 إلى عام 2010.

- عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من عام 2010 إلى عام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة الإمتيازات الخليجية القابضة من عام 2010 إلى عام 2018.
 - المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من عام 2003 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد مناف عضو في كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2018

- المراجعة الدورية لإستراتيجية إدارة المخاطر.
- مراجعة وإعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- المراجعة المستمرة للهيكل التنظيمي للبنك وإعتماد التعديلات عليه.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة وإعتماد المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط.
- إعتماد الميزانية التقديرية للبنك.
- إعتماد إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات 2018-2020.
- إعتماد التحديثات التي تمت على النظم الداخلية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- إعتماد التحديثات على السياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة.
- إعتماد التحديثات على سياسات إدارة المخاطر لدى البنك.
- إعتماد التحديثات على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك.
- إعتماد التحديثات التي تمت على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إعتماد التعديلات المزمع إجراؤها على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.
- إعتماد التحديثات على نماذج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي وآلية تقييم الأداء.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الإئتمانية والإستثمارية.
- إعتماد خطة إستمرارية الأعمال.
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- متابعة كافة التطورات المتعلقة بالإجراءات القانونية المتخذة لحفظ حقوق البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2017 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.

خامساً: اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسئولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس، منها أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيقات الحوكمة بمحاورها المختلفة. بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية، وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الحوكمة	
تشكيل اللجنة	• الأنسة/ عنود فاضل الحذران • السيد/ حازم مشاري الخالد • الأنسة/ رشا يوسف العوضي
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعماله من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد الحوكمة كحد أدنى. ويتم نشر دليل موجز بأبرز ما تتضمنه تعليمات البنك المركزي المذكورة من قواعد وضوابط على الموقع الإلكتروني للبنك. • مراجعة التقارير السنوية الخاصة بقطاع الإلتزام والحوكمة بغرض متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها، وعرض هذه التقارير على مجالس الإدارة لإعتماد التوصيات التي تتضمنها. • التحقق من أن تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك يتضمن مدى إلتزام البنك بتعليمات ودليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام في حال وجودها. • إقتراح/مراجعة أي تعديل على النظام الأساسي للبنك مرتبط بنظام الحوكمة. • إقتراح/مراجعة مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي مع مراعاة الفصل بين هذين الوظيفتين وإستقلاليتهما. • مراجعة لائحة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة كميثاق السلوك المهني، سياسة إستغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين"، سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة، سياسة تعارض المصالح، سياسة الإفصاح والشفافية، سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات، وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2018	• مراجعة مستمرة لدليل الحوكمة في البنك والتحقق من الإلتزام بما جاء فيه. • مراجعة فهرس دليل الحوكمة الشامل. • إعمال برنامج عمل وحدة الإلتزام للفترة 2018 - 2020. • إعمال خطة العمل الدورية لوحدة الحوكمة للفترة 2018 - 2019. • مراجعة التقارير السنوية الخاصة بالإلتزام والحوكمة في البنك لعام 2017، والتي تتضمن مدى التحقق من قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها ومنها إلى مجلس الإدارة للمراجعة مع التوصيات اللازمة. • مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي لمجلس الإدارة. • مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة الحوكمة. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإفصاح والشفافية. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات. • مراجعة تحديث ضوابط وإجراءات عقد إجتماعات الجمعية العامة وحقوق المساهمين. • مراجعة التحديثات التي تمت على مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة. • مراجعة التحديثات التي تمت على مهام ومسؤوليات رئيس الجهاز التنفيذي. • مراجعة التحديثات التي تمت على مهام ومسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة. • مراجعة التعديلات المقترحة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	• السيد/ بدر سليمان الأحمد رئيساً للجنة • الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري • السيد/ حازم مشاري الخالد • الأنسة/ رشا يوسف العوضي
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهرية على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفية التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • المهام والمسؤوليات ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2018	• المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك. • مراجعة ومتابعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2017 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. • الإطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي على مصرفنا والتي تم إستلام التقارير الخاصة بها. • مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي. • متابعة تنفيذ خطة التدقيق المعتمدة لعام 2018 وآخر المستجدات المرتبطة بها. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. • مراجعة خطة التدقيق الداخلي لعام 2019. • مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق التدقيق الداخلي.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة	• السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي رئيساً للجنة • السيد/ بدر سليمان الأحمد • الشيخ/ طلال محمد الصباح • السيد/ مناف محمد المهنا
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة إستراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة في هذا الشأن. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل تقديمها واعتمادها من مجلس الإدارة. • الإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لإستراتيجية وسياسة المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة وإتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل إدارة المخاطر حول إنكشافات البنك على المخاطر والإلتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات إحساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي ونتائج إختبارات الضغط.
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2018	• مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة 2017 - 2019 قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد ومتابعة تنفيذها بشكل دوري. • مراجعة المنهجية المتعلقة بإختبارات الضغط. • مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال وإختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. • مراجعة التقارير الدورية الخاصة بوحدة مكافحة غسل الأموال في البنك. • مراجعة تحليل محافظ الإئتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وإئتمان الأفراد والاستثمارات. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسات إدارة المخاطر قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • مراجعة خطة إستمرارية الأعمال. • مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر.

لجنة الترشيحات والمكافآت

رئيساً للجنة • السيد/ مساعد نوري الصالح • الدكتور/ أرشيد عبدالهادي الحوري • السيد/ مناف محمد المهنا	تشكيل اللجنة
• تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً للمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. • إجراء مراجعة سنوية للإحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية مهاراتهم وقدراتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة. • التأكد أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • مراجعة/تحديث سياسة المكافآت على أساس سنوي أو حسب متطلبات البنك المركزي أو مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد إعتامادها من مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن حجم وطبيعة المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه (أعضاء الإدارة التنفيذية العليا). • التحقق أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية.	المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة
• تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ومراجعة نماذج تقييم الأداء. • المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للإعتماد. • مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة. • مراجعة التحديثات التي تمت على معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة لدى البنك. • مراجعة نماذج الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة (2018 - 2020)، والتوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أسماء المرشحين. • مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن تقييم سياسة المكافآت.	أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2018

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	• الشيخ/ أحمد دعيج الصباح • الأنسة/ عنود فاضل الحذران • السيد/ عبدالرحمن عبدالله العلي • السيد/ مساعد نوري الصالح • الشيخ/ طلال محمد الصباح رئيساً للجنة
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. • مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي. • مراجعة وتعديل والموافقة على منح وتجديد وإعادة جدولة التسهيلات الائتمانية. • منح الموافقات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وفق السياسة الائتمانية المعتمدة، وذلك وفقاً للتشريعات القائمة وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة
أبرز إنجازات اللجنة خلال عام 2018	• مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية. • مراجعة وإعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. • متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

سادساً: إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2018 مع بيان مشاركة وإنتظام الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2018	إجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة	لجنة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	مجموع اجتماعات الأعضاء
20	4	8	11	6	46	95	
أعضاء مجلس الإدارة							عدد الإجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة
19	1					43	63
9	3					26	38
17	1	8	**1			26	53
16		3	10	1			30
14		3	**1	4		31	53
18			10	5	**1		34
11	1	**1	4				17
16	4		9				29
6		3				22	31
12		5	**1	3	**6		27
7						10	17
5		3				8	16
4					2	9	15

ملاحظات:

* عضو مجلس إدارة إنتهت عضويته بموجب إنتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد لفترة الثلاث سنوات (2018 - 2020) في إجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ 2018/3/31.

** عضو بديل تم إستدعاؤه ليحل محل أحد أعضاء اللجنة المعتبر عن حضور إجتماع اللجنة.

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة خلال عام 2018 عدد (4) قرارات.
- بلغ عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة القروض خلال عام 2018 عدد (7) قرارات.
- بلغ عدد القرارات بالتمرير الصادرة من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2018 عدد (1) قرار.

سابعاً: تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، يتم تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والإعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في كافة المجالات المتصلة بعمل المجلس.

ثامناً: بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يُعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد إعتد المجلس هيكلاً تنظيمياً ملائماً لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ إستراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإلتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل الوحدات التي يشتملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالإعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف لمختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الإلتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب تحسين وتحديد بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من تصويب أي ملاحظات مثارة بشأنها.

كما يقوم المجلس من خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة وإعتماد قواعد ومعايير وأدلة الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالإعتبار كافة فروع وشركاته التابعة، والتحقق من فاعليتها وتطوير تلك القواعد والمعايير وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة. وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الإشرافية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تاسعا: تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2018 تم تكليف مكتب بروتيفيتي، وبموافقة بنك الكويت المركزي، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2017، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2018/6/27 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018. وأن الملاحظات التي تم رفعها لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة لعام 2017. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي
شارع مبارك الكبير
الصفاء 13029
دولة الكويت

التاريخ 27 يونيو 2018

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 5 أبريل 2018، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") والشركات التابعة للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، كما يلي:

▪ شركة التجاري للوساطة المالية

وقد شمل الفحص كافة الإدارات و الأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- بيئة الرقابة العامة
- الخزينة والاستثمارات
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الإعلان والعلاقات العامة
- الإنتمان التجاري
- العمليات
- الموارد البشرية
- القانونية
- الالتزام
- مكافحة غسل الأموال
- التدقيق الداخلي
- الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة
- الخدمات العامة
- إدارة المخاطر
- وحدة شكاوى العملاء
- الرقابة المالية والتخطيط
- تكنولوجيا المعلومات
- الإستراتيجية والتخطيط
- إدارة المنشآت والعقارات
- أنشطة الأوراق المالية
- مكافحة الإختلاس والإحتيال
- سرية معلومات العملاء
- الإنتمان

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك التعليمات ذات الصلة، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة

مروثيفتي معبر فيرم الكويت د.م.م.

برج الشهيد - الطابق الرابع، شارع خالد بن الوليد، شرق ص.ب: 1773، الصفاء 13018، الكويت

هاتف: 965 2242 6444 فاكس: 965 2241 1000 بريد الكتروني: kuwait@protivitiglobal.me الموقع على الإنترنت: www.protiviti.com

بروتيفتي

واجه المستقبل بثقة

السابقة. إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الاجراءات و الانظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الاستثناءات للأمور الموضوعة للتقارير المقدمة إلى مجلس إدارة البنك، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات المجموعة، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2017، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظتنا، نفيد بأن:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك وشركته التابعة المذكورة أعلاه في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2018.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2017.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



فيصل صقر الصقر

ترخيص رقم 172 فئة "أ"
بروتيفتي ممبر فيرم الكويت ذ.م.م

عاشراً: قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة بإعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالعديد من الجهود التي من شأنها تعزيز الإلتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم على كافة مستويات الموظفين. وقد إلتزم البنك بتحقيق قيم الحوكمة وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة في البنك ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الإلتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع موظفيه وعملائه وكافة الجهات الأخرى. ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحته وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك بإشراف لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

السرية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على إستمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الإنفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشتبه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين.

أحد عشر: سياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تعتبر شاملة لكافة جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للإعتماد، علماً بأن آخر تحديث لهذه السياسة تم بتاريخ 2018/11/20.

ملخص عن سياسة المكافآت

أهم أهداف سياسة المكافآت:

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع إستراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة لإنجاز الأعمال المصرفية.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين بما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت:

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك من خلال تطبيق نظام يقوم على تقييم وتصنيف وتوصيف كافة الوظائف وشغلها بالعاملين الذين تتناسب خبراتهم ومهاراتهم مع النظام المشار إليه.
2. يتم الأخذ بالإعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في الجهاز المالي والمصرفي، وذلك عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة و مكافآت متغيرة تتضمن مكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ويتم تطبيق مبدأ الإسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو إسترجاعها عند الحالات الإستثنائية مثل الأداء المالي الضعيف/السلبى للبنك، هذا بالإضافة إلى الحافز السنوي الذي قد يتم دفعه للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم وقياس أداء الموظفين خلال تلك السنة.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع إدارة الإلتزام والحوكمة و قطاع إدارة المخاطر و قطاع التدقيق الداخلي تتبع كل من لجنة الحوكمة و لجنة إدارة المخاطر و لجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء قطاعي الإلتزام والحوكمة و إدارة المخاطر فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

إثنا عشر: الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2018

مجلس الإدارة:

بلغت المكافآت الممنوحة إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2018 ما مجموعه 466,300 دينار كويتي، وتأتي المكافآت المشار إليها في إطار المهام المناطة بهم والتي تشمل المشاركة في أعمال وإجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك.

الإدارة التنفيذية:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك من تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2018 مضافاً إليهم رئيس التدقيق الداخلي ما مجموعه 779,238 دينار كويتي.

المكافآت الخاصة بفئات الموظفين:

الفئة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الموظفين الذين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي	8	983,219 د.ك	تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ونائبه ورؤساء القطاعات الذين يخضع تعيينهم لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	12	592,589 د.ك	تشمل الوظائف الإشرافية في الإدارات التي تتمتع بصلاحيات وهي قطاع الخدمات المصرفية للشركات، قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، قطاع الخزينة والاستثمار، قطاع الخدمات المصرفية الدولية.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	15	762,808 د.ك	تشمل الوظائف الإشرافية في قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، قطاع الالتزام والحوكمة.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي، بدل درجة وظيفية، علاوة المواصلات، العلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

ثلاثة عشر: مدى الإلتزام بقواعد ودليل الحوكمة

- إلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالإنتهاء من إعداد وإعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما جاءت في التعليمات المذكورة، وخلال المهلة الزمنية المقررة. كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم إتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالإلتزام بما جاء بها.
- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والإلتزام والحوكمة.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2017 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.

أربعة عشر: اللجان التنفيذية

يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك ستة لجان تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الإئتمان والإستثمار:

تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الإئتمانية والإستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:

تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالإعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:

تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الإئتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الإئتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا المعلومات والعمليات:

تتضمن مهامها وضع إستراتيجية وسياسات البنك بشأن تكنولوجيا المعلومات وأمن تكنولوجيا المعلومات وضمان توافقها مع إستراتيجية أعمال البنك، ومتابعة الإجراءات الخاصة بتنفيذها، كما ستكون مسؤولة عن الإشراف ومناقشة ومراجعة قضايا المخاطر التشغيلية على مستوى البنك.

5. لجنة المشتريات والعطاءات:

تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

6. لجنة الإدارة:

يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في إستراتيجية البنك وخططه وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفعها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

خمسـة عشر: الإدارة التنفيذية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر، إنضمت للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية من ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة من يونيو 2010 وحتى فبراير 2012 وفي أبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. وقبل إلحاقها للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عملت الأنسة/ إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية، ولديها خبرة مصرفية تصل إلى أربع وثلاثين عاماً.

سحر عبدالعزيز الرميح

نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاعي الخدمات المصرفية

للشركات والخدمات المصرفية الدولية

حاصلة على شهادة البكالوريوس في الإقتصاد عام 1988 من جامعة الكويت، تتمتع بخبرة تتجاوز 29 عاماً في مجال الإئتمان التجاري. إنلحقت للعمل بالبنك التجاري الكويتي في عام 2000 بعد أن عملت قرابة 12 عاماً في مؤسسات مالية كويتية أخرى. والسيدة/ سحر تقوم مع فريق العمل التابع لها بإدارة المحفظة الإئتمانية التجارية بالبنك، وبالإضافة إلى عملها كمدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات فقد تم تكليفها خلال الفترة من 9 ديسمبر 2015 إلى 30 يونيو 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة كما تم تكليفها بتاريخ 23 سبتمبر 2018 بمهام مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية بالوكالة، وقد تم ترقيتها مؤخراً إلى نائب رئيس الجهاز التنفيذي لقطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الدولية.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان. يعمل السيد/ مسعود بالبنك التجاري الكويتي

منذ 27 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، وهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع إستراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على إستعداد لإستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حميد إبراهيم سلمان

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

حاصل على شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية عام 1996 وحاصل على شهادة مسوق مالي معتمد (CFM) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع بخبرة تتجاوز 26 عاماً في مجال الإدارة المالية والخدمات المصرفية للأفراد، كما حضر العديد من برامج الإدارة التنفيذية في جامعة هارفارد - الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. إلتحق بالبنك التجاري الكويتي في عام 2017 كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقد تم تعيينه في 1 يوليو 2018 مديراً عاماً لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد، للسيد/ حميد دراية تامة في السوق الكويتي من خلال عمله في العديد من البنوك المحلية والإقليمية.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والإستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز 25 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله إلى أن إلتحق للعمل بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة ثم شغل بتاريخ 23 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والإستثمار.

بول عبدالنور داود

مدير عام - قطاع العمليات

حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية. للسيد/ بول خبرة تصل إلى 36 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث إنضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، وإعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد/ بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

محمد هاشم محمد

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام القطاع القانوني

حاصل على شهادة الماجستير في قوانين التجارة والإستثمارات الدولية عام 1997 من جامعة القاهرة، وهو محام مقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، ويتمتع بخبرة تتجاوز ٢٢ عاماً في مجال العمل القانوني بالبنوك التجارية والإسلامية على السواء، إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي في مارس 2016 كمستشاراً قانونياً لرئيس مجلس الإدارة ومديراً عاماً للإدارة القانونية. وقبل إلتحاقه للعمل بالبنك التجاري الكويتي، عمل السيد/ محمد مستشاراً قانونياً لعدد من البنوك المصرية والكويتية كالبنك التجاري الدولي (مصر)، وبنك الكويت الوطني والبنك الأهلي المتحد حيث شغل منصب رئيس الإدارة القانونية.

أحمد محمد فرحات

رئيس قطاع التدقيق الداخلي

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1994 من كلية التجارة جامعة القاهرة. كما أنه حاصل على شهادات مهنية متخصصة في عدة مجالات منها شهادة مدقق أنظمة رقابة داخلية وشهادة محلل مخاطر وشهادة فاحص أعمال الإحتيال والتزوير. عمل السيد / أحمد في عدة مناصب مختلفه في مجالي التدقيق والمخاطر في بنوك وشركات مختلفة بدولة الكويت والإمارات العربية المتحدة ومصر. وتمتد خبرته لنحو ٢٢ سنة في مجال التدقيق الداخلي وأسس ومبادئ الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر، كما لديه خبرة في مجالات أعمال البحث والتحري المتعلقة بعمليات الإحتيال في البنوك والمؤسسات المالية. إنضم إلى البنك التجاري الكويتي في شهر مايو 2015 كنائب رئيس إدارة التدقيق الداخلي، وعين رئيساً لإدارة التدقيق الداخلي بتاريخ 25 أكتوبر 2015.

أبهيك جواسمي

رئيس قطاع إدارة المخاطر

حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الإلكترونية (BTECH) سنة 1989 من المعهد الهندي للتكنولوجيا / الهند، وكذلك حاصل على شهادة عليا في الإدارة (PGDM) سنة 1992 من المعهد الهندي للإدارة، وشهادة محلل مالي معتمد (CFA) سنة 2004 من معهد المحللين الماليين المعتمدين بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى شهادة مدير مخاطر مالي معتمد (FRM) سنة 2002 في مجال إدارة المخاطر من الجمعية الدولية لخبراء المخاطر المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع السيد / أبهيك بخبرة تناهز 27 عاماً في القطاع المصرفي منها 18 عاماً في مجال الائتمان وإدارة المخاطر، حيث عمل في بنوك معروفة مثل بنك ICICI وبنك HSBC في الهند، وبنك البحرين الوطني ومجموعة البنك الأهلي المتحد في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد إلتحق بالبنك التجاري الكويتي بتاريخ 21 يونيو 2017 ليشغل وظيفة رئيس إدارة المخاطر.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، يتمتع بخبرة مصرفية تناهز 18 عاماً في مجال الإشراف والالتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية، وقد إنضم السيد / تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة في 24 يونيو 2018.

صادق جعفر عبدالله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007، لديه 15 عام من الخبرة في المجال المصرفي بالكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء، إلى التحليل المالي والإستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد إنضم إلى العمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي قطاع الموارد البشرية ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات (بالوكالة)

حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ولديه خبرة عملية تزيد عن 17 عاماً. إنضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للإدارة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة.

سته عشر: المسؤولية الاجتماعية

في إطار الدور الاجتماعي الذي يحرص البنك على ترسيخه بالمشاركة المستمرة في النشاطات الاجتماعية والإنسانية والخيرية التي تخدم قطاعات واسعة من المجتمع، واصل البنك - من خلال قطاع التواصل المؤسسي - جهوده في إبراز الوجه الاجتماعي وجوانب المسؤولية الاجتماعية المكرسة لخدمة المجتمع خلال العام 2018.

وفي هذا السياق استمر البنك خلال عام 2018 في تعزيز دوره الاجتماعي الرائد من أجل التنمية الاجتماعية المستدامة في المجتمع عن طريق تقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات الاجتماعية المختلفة التي تنظمها وتقوم على رعايتها ودعمها مؤسسات المجتمع المدني ومنها محافظات الكويت الست، وقد أسفر هذا التعاون عن نجاح كبير للفعاليات المجتمعية التي تقوم محافظات الكويت بتنظيمها لقاطنيتها بدعم ورعاية البنك.

بالإضافة إلى ذلك، نظم قطاع التواصل المؤسسي يوماً ترفيهياً لأطفال مدرسة خليفة لذوي الاحتياجات الخاصة في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة للبنك والهادفة إلى مد يد العون والمساعدة لكافة فئات المجتمع والذي جاء تزامناً مع الاحتفال باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبمناسبة الإحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير قام البنك بتزيين ميناء الرئيسي وفروعه بشكل يعكس الإحتفال بهاتين المناسبتين. كما نظم البنك زيارة لرجال الأمن والمرور الذين ينظموا حركة المرور في شارع الخليج وقام بتوزيع الهدايا عليهم. وفي بادرة جديدة تهدف إلى مشاركة الكويت والكويتيين إحتفالات الأعياد الوطنية، تواجد فريق قطاع التواصل المؤسسي بالبنك في مطار الكويت (صالة الوصول) وذلك لإستقبال زائري الكويت خلال فترة الأعياد والإحتفاء بهم بتوزيع باقات الورد والهدايا التذكارية عليهم.

وفي إطار دعمه للجهود والحملات التوعوية التي تنظمها وزارة الداخلية، قام التجاري بتقديم الدعم لأسبوع المرور الخليجي الموحد 2018 والذي أقيم تحت شعار "حياتك أمانة".

وضمن الفعاليات الإنسانية و الخيرية المرتبطة بشهر رمضان الفضيل، قام قطاع التواصل المؤسسي برعاية العديد من الأنشطة الإنسانية والخيرية بهدف دعم كافة مبادرات العمل الخيري والإنساني، ومنها توزيع وجبات سحور خفيفة على المصلين في المسجد الكبير بالتعاون مع البنك الكويتي للطعام في ليلة الـ 27 من رمضان كمبادرة من جهة البنك.

كما واصل البنك خلال عام 2018 فعاليات حملة "هون عليهم" الموجهة لفئة عمال التنظيف والبناء، حيث استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية وترتيب الزيارات في المناسبات المختلفة لفئة عمال التنظيف والبناء في مواقع أعمالهم تقديراً لجهودهم في المحافظة على البيئة الكويتية نظيفة وصحية. ومع حلول شهر رمضان قام البنك للسنة الثالثة على التوالي بإطلاق حملة "سحوركم علينا" وذلك بتوزيع وجبات السحور على عمال النظافة والبناء.

وفي إطار تفعيل مساهماته الرامية إلى الحفاظ على البيئة ورفع الوعي بأهميتها، نظم البنك حملة تنظيف الشواطئ بالتعاون مع فريق الأيادي الخضراء البيئي والتي تهدف إلى تنظيف الشواطئ من المخلفات والنفايات وحمايتها وتعزيز النظافة البيئية لدى جميع فئات المجتمع.

وبعد النجاح الذي حققته حملة "يا زين تراثنا" في الأعوام الماضية و تجاوب الجمهور مع الفعاليات التي تضمنتها الحملة قام البنك بإطلاق حملته التراثية والتي ارتبط اسمها مع البنك التجاري للعام السابع على التوالي.

كما استمر البنك في إصداره لبرنامجه السنوية التي تحتوي على العديد من الصور التي تجسد الحياة الكويتية فترة الستينيات من القرن الماضي التي تعد من أخصب الفترات في تاريخ الكويت، والتي عادة ما تبقى مرجع لا ينتهي بنهاية العام.

ويسعى قطاع التواصل المؤسسي إلى تفعيل كافة وسائل التواصل مع عملائه والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الانستغرام - الفيسبوك - تويتر - وسناب شات) حيث يقوم البنك من خلال تلك المواقع ببعض حملات التوعية الصحية وغيرها من الأمور الأخرى وكذلك التواصل مع عملائه في المناسبات الاجتماعية وغيرها من المناسبات الأخرى.

ويؤكد البنك التجاري الكويتي يوماً بعد يوم ريادته في العمل الاجتماعي كمؤسسة مالية مرموقة تساهم في جهود التنمية المستدامة من خلال التعاطي والتعامل مع الأنشطة الاجتماعية المختلفة بأسلوب يخدم كافة شرائح المجتمع.

سابع عشر: إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في 20 يونيو 2012 بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية فإن الإدارة التنفيذية بالبنك وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية للبنك وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزاً في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله ونمو أنشطته أعماله المدرة للدخل، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المتوائمة مع طبيعة نشاطه واحتياجاته. وتعرض البيانات أدناه موجز عن المركز المالي للبنك. كما تحتوي البيانات المالية للبنك على كافة المعلومات المالية المتعلقة بالبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية بشكل متصل مع البيانات المالية المجمعة للبنك للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2018. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة التي تم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. واستشراحاً للمستقبل، قام البنك بإتباع التعليمات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 - الأدوات المالية. هذا، ولم يتم إعادة إدراج أرقام المقارنة للفترات السابقة لتطبيق هذا المعيار.

الأهداف المالية

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أنه سوف يكون لديه القدرة على تقديم أفضل العوائد للمساهمين وتحقيق أهدافه المالية من خلال موازنة أعماله وأنشطته التشغيلية مع أولوياته الإستراتيجية والعمل على تنفيذها.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف الطموحة ويأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 15.0% مع الحفاظ على تحقيق نسب رأس المال التي تتجاوز المتطلبات الرقابية. وتمثل هذه الأهداف خارطة الطريق عند مضي البنك قدماً وممارسته لأنشطة أعماله مقابل الأولويات الإستراتيجية للبنك. وعند إدارة البنك لأنشطته التشغيلية وكذلك المخاطر التي تكتنف أعماله، فإن البنك يدرك أن مستويات الربحية الحالية والقدرة على تحقيق تلك الأهداف المالية في آن واحد يجب أن تتم في إطار متوازن مع حاجة البنك للاستثمار في أنشطة أعماله بما يؤدي إلى خلق آفاق جيدة للنمو بعيد المدى في أنشطة أعمال البنك ضمن خططه المستقبلية.

أساسيات وركائز القوة المالية

- التنوع في أنشطة ومجالات الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتقديم عوائد مجزية للمساهمين على المدى البعيد؛ وتوافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:
- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة للاستفادة من فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والخدمات المصرفية الرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية جيدة تساهم في تحقيق عوائد وتوزيعات أرباح جيدة.
- العمل على وجود كفاءة تشغيلية مستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد.

الميزانية العمومية

يحرص البنك على المحافظة على قوة ومتانة ميزانيته العمومية معتبراً ذلك الركيزة الأساسية لنجاح البنك على المدى البعيد. كما يهدف البنك إلى الحفاظ على نسب رأسمالية قوية تتجاوز وبشكل مريح النسب المقررة من قبل الجهات الرقابية. ويتطلع البنك وبشكل مستمر إلى موازنة أهدافه الرامية إلى الاحتفاظ بمبلغ يزيد عن رأس المال وذلك لتحسين البنك تجاه أي ظروف غير متوقعة أو اضطرابات قد تحدث على مستوى القطاع المصرفي. وقد بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 وفقاً لمعايير بازل 3 على أساس شامل 17.5% كما في

نهاية عام 2018 والتي تتجاوز الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي. ويستمر البنك في التركيز على جودة ونوعية الأصول والاحتفاظ بقاعدة تمويلية قوية لتكون تلك العوامل بمثابة الركائز الأساسية لوجود ميزانية عمومية قوية ومستقرة. بلغ إجمالي الموجودات 4.5 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2018 بزيادة قدرها 1.7% مقارنة بالعام الفائت. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 50.4% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية والاستثمار في الأذونات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 12.3% و 7.4% على التوالي. بلغت قيمة محفظة القروض والسلفيات 2.4 مليار دينار كويتي، وتتكون بشكل أساسي من القروض الموجهة إلى قطاعات الخدمات المصرفية للشركات حيث يستحوذ قطاع العقار والتشييد والبناء على نسبة بلغت 27.9% من محفظة القروض ويستحوذ القطاع التجاري على 28.7% من محفظة القروض. ومن ناحية أخرى، بلغت نسبة القروض الممنوحة للأفراد، والتي تتمثل بشكل أساسي في القروض الشخصية، 19.3% من إجمالي محفظة القروض. وتتكون الاستثمارات في الأوراق المالية من أدوات الدين والأسهم واللذان يمثلان ما نسبته 56.0% و 44.0% على التوالي من تلك الاستثمارات. وجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة التي بلغت صفر تمثل إنجازاً استثنائياً للبنك على مستوى القطاع المصرفي. بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.3 مليار دينار كويتي. وقد واصل البنك خلال العام جهوده الحثيثة نحو تنويع مصادر التمويل والتوجه نحو مصادر التمويل طويلة الأجل من أجل تعزيز مصادر التمويل المستقرة حيث نجح البنك في تحقيق كلا الهدفين، فيما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 654.2 مليون دينار كويتي إلى 729.0 مليون دينار كويتي بنسبة نمو مقدارها 11.4%.

بيان الدخل

حقق البنك نمواً في الإيرادات التشغيلية خلال عام 2018 لتبلغ 150.9 مليون دينار كويتي. وقد تكونت الإيرادات التشغيلية بشكل أساسي من صافي إيرادات الفوائد والتي بلغت 93.9 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي بلغت 40.8 مليون دينار كويتي وإيرادات عمليات القطع الأجنبي التي بلغت 7.1 مليون دينار كويتي وإيرادات توزيعات الأرباح والتي بلغت 4.8 مليون دينار كويتي. هذا وقد بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 112.9 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 78.5 مليون دينار كويتي. وقد ترتب على ما تقدم أن ارتفعت الأرباح الصافية للبنك من 55.4 مليون دينار كويتي (بريحية للسهم مقدارها 30.8 فلس للسهم) في عام 2017 إلى 63.8 مليون دينار كويتي (بريحية للسهم مقدارها 35.4 فلس للسهم) في عام 2018. علماً بأن الجانب الأكبر من هذه الإيرادات جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي أحد نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 29.7% وهي أقل بكثير من المعدل السائد في الجهاز المصرفي بدولة الكويت.

معدل كفاية رأس المال والنسب الأخرى المتعلقة بمعايير بازل "3"

بلغ معدل كفاية رأس المال 18.67% كما في نهاية ديسمبر 2018، فيما بلغت نسبة تغطية السيولة 156% وبلغت نسبة صافي التمويل المستقر 115.7% وبلغت نسبة الرفع المالي 11.8% وهذه النسب تزيد بشكل مريح عن الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

استعراض الأداء التاريخي للبنك

اتسمت الأرباح التشغيلية التي حققها البنك قبل خصم المخصصات خلال السنوات الخمسة الماضية بالاستقرار، على الرغم من الظروف الجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة وتقلبات أسعار النفط. هذا وقد حقق البنك نمواً مطرداً في صافي الربحية خلال تلك الفترة. وجدير بالذكر أن معظم عمليات البنك تتركز في الكويت، حيث تشكل أنشطة البنك على المستوى المحلي 76.0% من إجمالي عمليات البنك. وقد شهد البنك نمواً معتدلاً في حجم موجوداته خلال تلك الفترة حيث واصل البنك اهتمامه لتحسين العوامل النوعية والتي أعطاها أولوية مطلقة عن المؤشرات الكمية.

استعراض البيئة التشغيلية

واصلت الحكومة جهودها وسعيها نحو تنفيذ المشاريع التنموية المتعلقة بالبنية التحتية وهو ما يمثل قوة دفع وتحفيز لأنشطة قطاع التشييد والبناء ونمو أنشطة الإقراض الموجه للقطاع الخاص. وقد قامت الحكومة بترسية عدد من المشاريع بقيمة 11 مليار دولار أمريكي وبقيمة 6 مليار دولار أمريكي في عامي 2017 و2018 على التوالي. ومن ثم، فقد ظلت معدلات النمو الائتماني عند مستويات جيدة لتسجل 2.9% في نوفمبر 2018 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويعود السبب في هذا النمو إلى الزيادة المطردة في الاستهلاك المحلي والزيادة في المصاريف الرأسمالية وكذلك الأوضاع الجيدة للسيولة خلال العام.

على الرغم من ذلك، فقد شهد القطاع المصرفي المحلي حالة من الضغوط على هوامش تسعير التسهيلات نظراً لقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة الأمريكية أربع مرات خلال عام 2018. هذا وقد شهدت الخدمات المصرفية التجارية المقدمة محلياً - خلال عام 2018 - عدد من التحديات على مستوى البيئة التشغيلية حيث لم ترتفع العوائد بالشكل الذي يتناسب مع زيادة تكلفة الأموال. هذا وقد شهد عام 2018 تحسناً في أسعار النفط العالمية حيث بلغ متوسط سعر النفط 68 دولار أمريكي للبرميل، إلا أن سعر النفط قد تراجع خلال الربع الأخير مع نهاية العام ليبلغ 54 دولار أمريكي للبرميل. وتتمتع الكويت بوضع مالي قوي يدعم اقتصادها خلال فترة انخفاض أسعار النفط نظراً لاحتفاظها بالحد الأدنى لسعر النفط عند إعداد الموازنة العامة للدولة وهو أقل ثاني سعر للبرميل في العالم بعد السعر المحدد بالنسبة للنرويج والأدنى على مستوى المنطقة، وكذلك وفرة العملة الأجنبية وصناديق الثروات السيادية (والتي تعد أحد أكبر الصناديق على مستوى العالم) وهو ما من شأنه أن يعمل على تدعيم وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة أي تراجع مطرد ومستمر في الإيرادات النفطية.

أما على الصعيد العالمي، فقد كان هناك توجهاً نحو استعادة الأوضاع النقدية العادية وذلك مع إنهاء البنك المركزي الأوروبي برنامج التيسير الكمي وقيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة أربع مرات خلال عام 2018 وإسدال الستار على برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد الأمريكي مرحلة التعافي، فقد استمر الاتحاد الأوروبي في تطبيق معدلات سلبية لأسعار الفائدة.

أما بالنسبة لمعدلات النمو، فقد ظلت كلاً من الصين والهند يمثلان القوة الدافعة للنمو الاقتصادي العالمي على الرغم من حالة الضعف التي يظهرها الاقتصاد الصيني. كما أن اقتصاد الصين الذي سجل نمواً بنسبة 6.6% خلال عام 2018 يُتوقع له أن يسجل نمواً بنسبة 6.0% خلال عامي 2019 و2020. وتسعى حكومة الصين إلى استعادة توازن الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على أنشطة الاستثمار

والتصدير وتوجيهه نحو الاستهلاك والطلب المحلي. ومن المحتمل أن يستغرق هذا التحول بعض الوقت حيث يتوقع أن يظل التباطؤ في معدلات النمو قائماً إلى أن يتم استعادة توازن الاقتصاد من خلال هذا التحول. وقد قام صندوق النقد الدولي في الأول من أكتوبر عام 2016 وبشكل رسمي بإدراج عملة الينمينبي "Renminbi" "عملة الصين" في سلة العملات التي تشكل حقوق وحدات السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فقد تراجع الاستخدام الدولي لعملة الينمينبي "Renminbi" في التجارة الخارجية عبر الحدود وكذلك المعاملات المالية نتيجة لتباطؤ وتيرة معدلات النمو في الصين وارتفاع المخاطر المالية. وفي الهند قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بشأن السياسة النقدية لتحسين أسس ومبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) وبيئة الأعمال وهو ما عكسه التحسن الملحوظ في المرتبة التي احتلتها الهند على مستوى العالم خلال العامين الماضيين فيما يتعلق بحوكمة الشركات كما تظل الهند إحدى الدول التي شهدت نمواً سريعاً في معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُتوقع أن تسجل نمواً بنحو 7.4% و 7.3% خلال عامي 2019 و 2020 على التوالي وفقاً لتوقعات البنك الدولي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

ما تزال النظرة المستقبلية للأوضاع السياسية والاقتصادية غير مستقرة بشكل عام وبالأخص في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتقلب أسعار النفط تشكل جميعها هواجس للاقتصادات العالمية بشكل عام وللاقتصادات دول الشرق الأوسط بشكل خاص. لقد انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها ثم عاودت ارتفاعها بعد ذلك، ومن المتوقع أن تشهد أسعار النفط مزيد من الارتفاع ولكن ليس بدرجة كبيرة. وفي ضوء المخاوف والمشاكل التي تواجهها أوروبا على خلفية الديون التي تعاني منها إيطاليا وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذلك النمو الاقتصادي الأمريكي المرهون برفع أسعار الفائدة وتراجع برنامج التحفيز المالي / خفض الضرائب وإزاء ما تتعرض له الصين من إعادة توازن اقتصادها والتعرفة / الرسوم الأمريكية، فإنه من المتوقع تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر بهدف حماية محافظ الائتمان لديها وكذلك ربحيتها. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على التنامي في الموجودات الآمنة نسبياً، فإن البنك يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بالقروض الحالية المسجلة بدفاتر البنك واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الاستراتيجية عند إعداد إستراتيجيته وتتضمن تلك المعايير عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو محفظة الخدمات المصرفية للشركات بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الإيرادات النفطية تمثل عنصراً أساسياً من الناتج المحلي الإجمالي العام لدولة الكويت. واستناداً إلى استقرار أسعار النفط على نطاق واسع، فإنه يُتوقع أن يكون عام 2019 أفضل نسبياً بالنسبة لاقتصاد المنطقة على مستوى

كل من الناتج المحلي الإجمالي وأسواق رأس المال. كما يُتوقع أن يؤدي ذلك إلى نمو الأعمال ليس فقط على مستوى مصرفنا وإنما أيضاً على مستوى القطاع المصرفي الكويتي.

وفي ضوء ما تقدم، فإن البنك يسعى من خلال استراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر في البحث عن فرص نمو لمحفظته الائتمانية مع التركيز أيضاً على الاسترداد المتعلّقة بالقروض التي تم شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

يشكل انخفاض أسعار النفط وتداعياته تحدياً كبيراً على أسواق رأس المال وخاصة فيما يتصل بالميزانية العمومية للبنوك المحلية. إن أحد الهواجس الرئيسية التي تعترى الاقتصاد المحلي هي المخاطر التي قد تنعكس بفعل انخفاض الإيرادات النفطية على معدلات الإنفاق الحكومي وتراجع حجم ذلك الإنفاق. من ناحية أخرى، فإن التحسن الذي شهدته أسعار النفط عقب إعلان منظمة الأوبك عن خفض إنتاجها من النفط قد انعكس بالإيجاب على أسواق رأس المال التي شهدت أيضاً تحسناً في أوضاعها. وفي حالة انخفاض أسعار النفط، فسوف يؤدي ذلك إلى تراجع أداء سوق الأسهم مثلما حدث خلال فترة الهبوط الحاد في أسعار النفط، وهذا السيناريو قد يؤثر بالسلب على الميزانية العمومية والربحية بالنسبة للبنوك المحلية وعلى مستوى القطاع المصرفي.

تركز الموجودات والمطلوبات

قام البنك على نحو حصيف بتخفيض حصة محفظة التسهيلات / الإنكشافات تجاه قطاع العقار وقطاع الأوراق المالية وزيادة حصته في قطاع المقاولات والتصنيع والتجارة. إن مخاطر التركيز في بند المطلوبات بالميزانية العمومية للبنك والذي يرجع بشكل أساسي إلى النسبة الكبيرة للإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية هو أمر منطقي نتيجة السيولة العالية لدى هذه الجهات. ومع ذلك، يقوم البنك بمراقبة تركيز الودائع من عميل واحد ويعمل على الحد من تلك التراكيز. هذا، وقد تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية إدارة المخاطر للفترة الحالية من 2017 حتى 2019 والتي أخذت في الاعتبار أوضاع البيئة التشغيلية وكذلك التحديات التي يشهدها الاقتصاد المحلي.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

نوعية الموجودات

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية وإستراتيجيته المتحفظة تجاه معايير النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث تبلغ النسبة الحالية للقروض غير المنتظمة صفر.

مخاطر التشغيل

يتوافر لدى البنك الدراية التامة بكافة الأمور المتعلقة بمخاطر التشغيل التي يتم تحديدها من خلال الوقائع والحالات التي يتم الإبلاغ عنها وبيانات خسائر التشغيل التي يتم تجميعها وكذلك من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتية للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة قطاعات البنك. تم إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر والأدوات الرقابية لكافة إدارات البنك التي تكتنف أنشطة أعمالها مخاطر عالية ومتوسطة خلال عام 2018، وقد كان هناك تحسناً ملحوظاً فيما يتعلق بمعالجة مخاطر التشغيل التي كان قد تم تحديدها في وقت سابق، فضلاً عن التعزيز الحاصل في الأدوات الرقابية الخاصة بالأعمال التشغيلية. وتضطلع لجنة مخاطر التشغيل بالإشراف على عملية تقييم مخاطر التشغيل ومتابعة عمليات إعداد الأدوات الرقابية ومراقبة مدى كفايتها وملاءمتها للتخفيف من تلك المخاطر.



كما قام البنك بوضع إطار عام لمؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) لإعداد ومتابعة تلك المؤشرات وتجميع النتائج المتعلقة بها من مختلف القطاعات سواء قطاعات النشاط والأعمال أو القطاعات المساندة الأخرى. وكذلك تقوم إدارة مخاطر التشغيل على أساس سنوي بإجراء تحليل إنعكاس المخاطر Business Impact Analysis بهدف تحديد وتقييم العمليات والإجراءات التي تمثل أهمية لأعمال البنك وتقوم أيضاً بإجراء اختبار سنوي بشأن استمرارية الأعمال لضمان تحديث خطط استمرارية الأعمال وتطبيقها بشكل فعال وبكفاءة عالية.



استعراض البيانات المالية

استعراض البيانات المالية

بيان الدخل لعام 2018

• صافي إيرادات الفوائد

يشتمل صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات من القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد سجل صافي إيرادات الفوائد البالغ 93.9 مليون دينار كويتي ارتفاعاً طفيفاً مقارنةً بعام 2017 الذي بلغ فيه صافي إيرادات الفوائد 93.6 مليون دينار كويتي. وقد ارتفع معدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد خلال عام 2018 لتبلغ نسبته 3.5% مقارنةً بنسبة مقدارها 3.4% في عام 2017. كما ارتفع متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من نسبة 1.1% إلى 1.4% خلال عام 2018. وقد بلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك بشكل عام نسبة مقدارها 2.3% منخفضاً بمعدل 9 نقطة أساس نظراً لارتفاع تكلفة الاقتراض الناتج عن زيادة أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي عدة مرات من قبل مجلس الاحتياطي الأمريكي.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

بلغت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد 57.1 مليون دينار كويتي والتي تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد، ولم تسجل الإيرادات غير الناتجة عن فوائد نمواً على المستوى العام للبنك، بينما بلغ ربح التعامل بالعملة الأجنبية 7.1 مليون دينار كويتي بزيادة استثنائية نسبتها 78.6% خلال عام 2018. وقد تضمنت بيانات العام الماضي الأرباح الناتجة عن بيع الاستثمارات في الأوراق المالية والتي بلغت 4.3 مليون دينار كويتي بينما لم يتم تمرير تلك الأرباح من خلال بيان الدخل نظراً لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 24.0 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 10.9% مقارنةً بالعام الماضي، وقد قام البنك خلال العام الماضي باحتساب مصاريف غير متكررة في هذا الشأن نتيجة للتعديلات التي تم إجرائها على قانون العمل. وخلال عام 2018، بلغت المصاريف العمومية والإدارية 20.6 مليون دينار كويتي مسجلة ارتفاعاً بنسبة 5.6%.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 39.4 مليون دينار كويتي في عام 2018، منخفضة بمبلغ 6.9 مليون دينار كويتي إذا ما قورنت بعام 2017. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 78.5 مليون دينار كويتي مقابل الديون المشطوبة في وقت سابق. وبينما يحتفظ البنك بمخصصات تبلغ 142.2 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2018، فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر".

• صافي الأرباح

بلغ صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك 63.8 مليون دينار كويتي مسجلاً ارتفاعاً قدره 15.0% مقارنةً بعام 2017 الذي بلغت فيه الأرباح الصافية 55.4 مليون دينار كويتي. كما بلغت ربحية السهم 35.4 فلس مقارنةً بالعام الماضي الذي بلغت فيه ربحية السهم 30.8 فلس.

• الميزانية العمومية لعام 2018

بلغ مجموع الموجودات 4,467.6 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 73.0 مليون دينار كويتي مقارنةً بعام 2017. ارتفعت الاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ قدره 90.0 مليون دينار كويتي، وارتفعت القروض والسلفيات - بالصافي بعد خصم المخصصات - بمبلغ 16.5 مليون دينار كويتي.

ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ قدره 87.7 مليون دينار كويتي بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية بمبلغ 135.6 مليون دينار كويتي. بلغت حقوق مساهمي البنك 729.0 مليون دينار كويتي بزيادة قدرها 74.8 مليون دينار كويتي (أو بنسبة 11.4%) مقارنةً بعام 2017.

• توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك والبالغ 63.8 مليون دينار كويتي على النحو التالي وذلك بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية بواقع 20 فلس للسهم الواحد بمبلغ قدره 36.0 مليون دينار كويتي (18 فلس لعام 2017)،
2. توزيع أسهم منحة بعدد 10 أسهم لكل 100 سهم بمبلغ قدره 18.1 مليون دينار كويتي (10 أسهم لعام 2017)
3. تحويل مبلغ 9.7 مليون دينار كويتي لحساب الأرباح المحتفظ بها.



البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين



72	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
76	بيان المركز المالي المجمع
77	بيان الدخل المجمع
78	بيان الدخل الشامل المجمع
79	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
80	بيان التدفقات النقدية المجمع
81	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
118	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبد العزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي- الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: 2243 8060 - 965 2240 8844 +

فاكس: 2245 2080 - 965 2240 8855 +

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" الواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأيها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

(أ) انخفاض قيمة القروض والسلف

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة جديدة ومعقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات والأحكام عند احتساب الانخفاض في القيمة، فإن ذلك الأمر يعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتحققنا من مدى تناسب تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، تحققنا من مدى تناسب معايير المجموعة لتحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية قيمة الضمان المحتسب في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما تحققنا من مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند المطالبة بذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2018، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا، إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنيةً ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

■ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

■ فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

■ تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

■ التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكيد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

■ تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

■ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبذلهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليّتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ر، ر ب أ/336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ر، ر ب أ/336/2014 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب/342/2014 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



نايف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص رقم 91 فئة أ
RSM البزيع وشركاهم



طلال يوسف المريني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت
13 يناير 2019

بيان المركز المالي المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح	الموجودات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
509,202	858,825	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
493,542	331,747	4	سندات الخزانة والبنك المركزي
569,308	370,366	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,236,527	2,253,070	6	قروض وسلفيات للعملاء
458,774	548,788	7	استثمارات في أوراق مالية
28,996	28,522		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
94,731	72,721	10	موجودات أخرى
4,394,586	4,467,545		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
313,669	347,100		المستحق إلى البنوك
1,016,491	880,881		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,204,211	2,291,890		ودائع العملاء
37,750	57,675		أموال مقترضة أخرى
167,445	160,142	11	مطلوبات أخرى
3,739,566	3,737,688		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
164,633	181,096		رأس المال
16,463	18,110		توزيعات أسهم منحة مقترحة
(4,578)	(4,578)		أسهم الخزينة
273,515	314,327		احتياطيات
174,724	184,093		أرباح محتفظ بها
624,757	693,048		
29,435	35,976		توزيعات أرباح مقترحة
654,192	729,024		
828	833		الحصص غير المسيطرة
655,020	729,857	12	مجموع حقوق الملكية
4,394,586	4,467,545		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إلهام يسري محفوظ

Elham Y. Mahboob
رئيس الجهاز التنفيذي

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح

أ.ه.ج
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
133,339	143,771	إيرادات الفوائد
(39,750)	(49,914)	مصاريف الفوائد
93,589	93,857	صافي إيرادات الفوائد
40,326	40,804	أتعاب وعمولات
4,002	7,149	صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
4,318	156	صافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية
4,551	4,753	إيرادات توزيعات أرباح
-	(106)	خسارة إستبعاد موجودات معلقة للبيع
4,162	4,314	إيرادات تشغيل أخرى
150,948	150,927	إيرادات التشغيل
(26,938)	(24,007)	مصاريف الموظفين
(19,474)	(20,569)	مصاريف عمومية وإدارية
(162)	(291)	استهلاك وإطفاء
(46,574)	(44,867)	مصاريف التشغيل
104,374	106,060	ربح التشغيل قبل المخصصات
(46,258)	(39,390)	13 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
58,116	66,670	الربح قبل الضرائب
(2,616)	(2,900)	14 ضرائب
55,500	63,770	صافي ربح السنة
الخاص بـ:		
55,432	63,751	مساهمي البنك
68	19	الحصص غير المسيطرة
55,500	63,770	
30.8	35.4	15 ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
55,500	63,770	صافي ربح السنة
الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
-	43,557	صافي التغير بالقيمة العادلة
(658)	(516)	خسارة إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
استثمارات متاحة للبيع:		
21,555	-	صافي التغير بالقيمة العادلة
(2,056)	-	صافي الخسائر الناتجة عن بيع /إنخفاض قيمة استثمارات في أوراق مالية
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
-	(2,449)	صافي التغير بالقيمة العادلة
-	(4)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول الى بيان الدخل
18,841	40,588	
74,341	104,358	اجمالي الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ:		
74,281	104,340	مساهمي البنك
60	18	الحصص غير المسيطرة
74,341	104,358	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي الخاص بمساهمي البنك

المجموع	الحصص غير المسيطرة	المجموع الجزئي	توزيعات أرباح مقترحة	أرباح محتفظ بها	مجموع الإحتياطات	احتياطي تقييم استثمار	احتياطي إعادة تقييم عقار	احتياطي أسهم الخزينة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	أسهم الخزينة	توزيعات أسهم متخمة مقترحة	رأس المال	
603,847	768	603,079	22,330	165,190	254,666	28,689	25,282	-	17,927	115,977	66,791	(3,740)	14,967	149,666	الرصيد كما في 1 يناير 2017
74,341	60	74,281	-	55,432	18,849	19,507	(658)	-	-	-	-	-	-	-	إجمالي (الخسائر) الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(14,967)	14,967	إصدار أسهم متخمة
(838)	-	(838)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(838)	-	-	شراء أسهم الخزينة
(22,330)	-	(22,330)	(22,330)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12 ز)
-	-	-	29,435	(29,435)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم متخمة مقترحة (إيضاح 12 ز)
-	-	-	-	(16,463)	-	-	-	-	-	-	-	-	16,463	-	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017
655,020	828	654,192	29,435	174,724	273,515	48,196	24,624	-	17,927	115,977	66,791	(4,578)	16,463	164,633	تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 1 يناير 2018 (إيضاح 2 ص)
(73)	-	(73)	-	(296)	223	223	-	-	-	-	-	-	-	-	رصيد معاد لإرجاع كما في 1 يناير 2018
654,947	828	654,119	29,435	174,428	273,738	48,419	24,624	-	17,927	115,977	66,791	(4,578)	16,463	164,633	إجمالي (الخسائر) الدخل الشامل للسنة
104,358	18	104,340	-	63,751	40,589	41,105	(516)	-	-	-	-	-	-	-	إصدار أسهم متخمة
(29,448)	(13)	(29,435)	(29,435)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مدفوعة
-	-	-	35,976	(35,976)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12 ز)
-	-	-	-	(18,110)	-	-	-	-	-	-	-	-	18,110	-	توزيعات أسهم متخمة مقترحة (إيضاح 12 ز)
729,857	833	729,024	35,976	184,093	314,327	89,524	24,108	-	17,927	115,977	66,791	(4,578)	18,110	181,096	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

يتضمن احتياطي تقييم استثمار، خسائر بمبلغ 5,420 ألف دينار كويتي، (31 ديسمبر 2017: خسائر بمبلغ 5,420 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة.

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (23) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

2017	2018	إيضاح
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
الأنشطة التشغيلية:		
58,116	66,670	الربح قبل الضرائب
		تعديلات:
46,258	39,390	13 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(8,869)	(4,909)	إرباح لاستثمارات في أوراق مالية
(2,674)	7,555	(خسائر) أرباح فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
162	291	استهلاك وإطفاء
92,993	108,997	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(163,972)	161,795	سندات الخزانة والبنك المركزي
(95,663)	199,503	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
33,290	(56,941)	قروض وسلفيات للعملاء
(4,766)	21,952	موجودات أخرى
(52,303)	33,431	المستحق إلى البنوك
213,606	(135,610)	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(17,421)	87,679	ودائع العملاء
(2,395)	(11,109)	مطلوبات أخرى
3,369	409,697	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية:		
62,160	117,220	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(101,382)	(172,191)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
4,551	4,753	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
1	-	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(378)	(333)	اقتناء عقارات ومعدات
(35,048)	(50,551)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية:		
7,120	19,925	أموال مقترضة أخرى
(838)	-	شراء أسهم الخزينة
(22,330)	(29,435)	توزيعات أرباح مدفوعة
-	(13)	توزيعات أرباح مدفوعة لحصص غير المسيطرة
(16,048)	(9,523)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(47,727)	349,623	صافي الزيادة (النقص) في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
556,929	509,202	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
509,202	858,825	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (23) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو: ب. 2861 - 13029 الصفاة ، دولة الكويت. البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن البيانات المالية المجمعة. تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 يناير 2019. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها. تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 21.

2- السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للوائح المعمول بها في دولة الكويت فيما يتعلق بمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه اللوائح تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات القياس والأفصاح فيما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية. إن مخصصات خسائر الإئتمان على التسهيلات الإئتمانية هي أعلى من خسائر الإئتمان طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي والمخصصات طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الإئتمانية وألية حساب مخصصاتها.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9- "الأدوات المالية" اعتباراً من 1 يناير 2018.

معايير صادرة وسارية المفعول

1. المعيار الدولي للتقارير المالية 9 - "الأدوات المالية"

طبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية اعتباراً من 1 يناير 2018. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات تحقق وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس.

لم تقم المجموعة بتعديل معلومات المقارنة لسنة 2017 وفقاً لما تسمح به الأحكام الانتقالية للمعيار. وبالتالي، لا تعكس المعلومات المعروضة لسنة 2017 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وبذلك هي ليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018. إن الفروقات في القيمة الدفترية للموجودات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 مدرجة في الأرباح المرحلة والاحتياطات كما في 1 يناير 2018 ويتم الإفصاح عنها في إيضاح (ص).

فيما يلي ملخص التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

أ. تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 يستند بشكل عام على نموذج الأعمال الذي يتم فيه إدارة أصل مالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية له. يستبعد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الفئات السابقة ضمن معيار المحاسبة الدولي 39، وهي المحتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض والسلفيات والمتاحة للبيع. وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، لا يتم أبداً فصل المشتقات المتضمنة في العقود إذا كان العقد الرئيسي يمثل أصلاً مالياً يندرج ضمن نطاق المعيار. بدلاً من ذلك، يتم تقييم الأداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف.

تم شرح السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في إيضاح 2.د.1.

لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أثر جوهري في السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بالمطلوبات المالية.

ب. انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية والموجودات المالية الأخرى:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج "الخسائر الائتمانية المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، لكنه لا ينطبق على الاستثمارات في حقوق الملكية. يتم مطالبة المجموعة أيضاً باحتساب مخصص للخسائر الائتمانية على التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية بقيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى. تم شرح السياسات المحاسبية للمجموعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية في إيضاح 2.ط.

ج. محاسبة التحوط:

طبقت المجموعة نموذج جديد لمحاسبة التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. ويتطلب ذلك من المجموعة ضمان تماشي علاقة محاسبة التحوط مع أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر وتطبيق نهج مستقبلي أكثر كفاءة لتحديد فاعلية التحوط. تستخدم المجموعة مبادئ محاسبة التحوط للاعتراف المحاسبي بعد إستيفاء معايير محددة.

2. تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء"

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 "الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء" ويسري مفعوله اعتباراً من 1 يناير 2018. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 15 محل معيار المحاسبة الدولي 11 - عقود الإنشاء ومعيار المحاسبة الدولي 18 - الإيرادات بالإضافة إلى تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 13 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 15 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 18 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 31. يستبعد هذا المعيار الجديد حالات عدم التوافق ونقاط الضعف في متطلبات الإيرادات السابقة كما يطرح إطار عمل أكثر قوة لمعالجة الأمور المتعلقة بالإيرادات وتحسين جودة المقارنة لممارسات تحقق الإيرادات بين الشركات وقطاعات الأعمال ونطاقات الاختصاص وأسواق المال. لم ينتج عن تطبيق هذا المعيار أي تغيير في السياسات المحاسبية للمجموعة ولم ينتج عنه أي أثر مادي في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

لم يكن للتعديلات الأخرى التي أجريت على المعايير الدولية للتقارير المالية التي يسري مفعولها على الفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2018 أي أثر مادي في السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود الإيجار" في يناير 2016 على أن يسري مفعوله على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019. نتج عن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محاسبة المستأجرين عن غالبية عقود الإيجار الواقعة ضمن نطاق المعيار وذلك بنفس طريقة المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 17 "عقود الإيجار". سيقوم المستأجرون بالاعتراف بـ "الأصل المنطوي على حق انتفاع" والالتزام المالي المقابل له في المركز المالي. سيتم إطفاء الأصل على مدى مدة عقد الإيجار ويتم قياس الالتزام المالي بالتكلفة المطفأة. تظل طريقة محاسبة المؤجر كما هي في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 دون تغيير. قامت المجموعة بتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 على بياناتها المالية المجمعة، ولم يكن هناك تأثير مادي.

لم يتم تطبيق عدد من المعايير الجديدة الأخرى، والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مبكراً عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. من غير المتوقع أن يؤثر أي منها بشكل جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب - أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 16) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه المقدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للإستثمارات في الشركات الزميلة بإستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة، ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود إنخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

بعد عملية الإقتناء، إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل المجمع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجمع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الإستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

د - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.

- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديد طريقة إدارة تلك المخاطر؛

- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "الحالة المضغوطة" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

ب. تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ. الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يُدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجموع.

ب. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أوراق الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تدرج أوراق الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:

- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
 - ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.
- يتم قياس أوراق الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لإيرادات التوزيعات الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج. الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9، تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال

الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تتطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع. يتم إثبات إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تسجيل إيرادات التوزيعات الناتجة من الاستثمارات في حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الدخل المجموع عند ثبوت الحق في استلام الدفعات. تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم شراء وبيع السندات من وإلى البنك المركزي الكويتي ضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة للمجموعة.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج الودائع لدى بنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أوراق الدين إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية إما بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط لا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

أ. التصنيف والقياس

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية"، تُصنّف المجموعة أدواتها المالية كأدوات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، و"محفوظ بها حتى الاستحقاق"، و"قروض ومدينون"، و"متاحة للبيع". يتم تصنيف المطلوبات المالية كـ "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

إن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجموع تتضمن نقد وأموال بإشعارات قصيرة الأجل، وأسهم

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

خزينة وسندات البنك المركزي، والمستحق من / إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وقروض ومدينون، واستثمار في أوراق مالية، وودائع العملاء وأموال مقترضة أخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن موجودات ومطلوبات أخرى. يتم مبدئياً إدراج كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائداً تكلفة العمليات المتعلقة مباشرة باقتناء الأدوات المالية باستثناء الأدوات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل". تحدد إدارة البنك التصنيف المناسب لكل أداة عند تاريخ الاقتناء.

1. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

إن بند النقد والأموال بإشعارات قصيرة الأجل يتضمن النقد بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المستحقة خلال سبعة أيام.

2. بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تشتمل الموجودات المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" على بندين فرعيين هما: "محتفظ بها بغرض المتاجرة" و"تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء". يتم تصنيف الأصل المالي كمحتفظ به بغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساساً لغرض بيعه في المدى القصير. يتم تصنيف الموجودات المالية كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من قبل الإدارة عند الاقتناء إذا تم إدارتها وتقييم أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. إن مشتقات الأدوات يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة، إلا إذا تم تصنيفها كأدوات تحوط. يتم لاحقاً إعادة قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

3. محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية وليست ضمن القروض والمدينون، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها استحقاق ثابت والتي يكون لدى المجموعة النية الإيجابية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض في القيمة.

4. قروض ومدينون

إن القروض والمدينين ليست من مشتقات الموجودات المالية، ولها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وكذلك ليست مدرجة في سوق نشط. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص إنخفاض القيمة.

5. متاحة للبيع

إن هذه ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي غير متضمنة في أي من التصنيفات المشار إليها أعلاه والتي يتم اقتناؤها بصورة رئيسية للاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الزمن والتي يمكن بيعها في حال وجود حاجة إلى سيولة أو عند تغير أسعار الفائدة أو أسعار الأسهم. ويتم لاحقاً إعادة قياسها وإدراجها بالقيمة العادلة. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل المجموع. في حالة بيع أو إنخفاض قيمة الموجودات المتاحة للبيع، فإنه يتم تحويل أي تعديلات سابقة على القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجموع.

6. المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية بأنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ب. التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

لا تتحقق الموجودات المالية عندما:

1. تتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة احتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة. إذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً للشروط الجديدة. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب انخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتُقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

لا تتحقق المطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

ج. مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبيق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفاؤها لشروط معينة.

يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي تم تصنيفها كتحوطات القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع بالإضافة إلى التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المحوطة والخاصة بالتحوط ضد هذه المخاطر.

الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوط التدفق النقدي يتم الاعتراف بها في إحتياطي التحوط في حقوق الملكية وتحوّل إلى بيان الدخل المجموع عندما تؤثر صفقة التحوط على بيان الدخل المجموع. إن الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل المجموع. عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو عندما لا يعد التحوط مستوفياً لمتطلبات محاسبة التحوط، فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت تبقى في حقوق الملكية. وعندما لا يعد من المتوقع تحقق العمليات المحتملة، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي معاملات المشتقات تلك، معاملتها محاسبياً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

د. الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إعمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمتطلبات في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجمع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منها الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجمع.

هـ. مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجمع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

و. موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجمع.

ز. القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط والتي تحمل فائدة استناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدماً أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق باستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال استخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستناداً إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ج. التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ط. الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018

تحتسب المجموعة الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للعملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أوراق الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرضة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسارة الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. وفقاً لهذه التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي لمعيار الدولي للتقارير المالية 9، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

1. الخسارة الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ. تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح (19 د).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

- تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير. ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

الحد الأدنى لأجل الاستحقاق

نوع التسهيلات

تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتمديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية

في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الأصول بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ب. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصص من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر

تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تتشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر

يمثل هذا البند التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة. يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معاميل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معاميل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
أكثر من 365 يوماً	100%

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للاسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض المخصص المحتسب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحتسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

السياسة المطبقة قبل 1 يناير 2018

1- الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة :

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي بأن أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية إذا كان هناك دليل موضوعي للإنخفاض، كنتيجة لحدث أو أكثر يقع بعد الاعتراف المبدئي للأصل (حدث خسارة) وكان لهذه الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المحددة، ويمكن تقديرها بشكل موثوق به. تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض على أساس فردي للموجودات الهامة وبصورة مجتمعة للموجودات الأخرى. إن الأساس الذي تقوم المجموعة بإستخدامه لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض يتضمن:

أ - الرصيد المدين المستحق في الحساب الجاري متجاوزا حد السحب المقرر للمقترض بصورة مستمرة، وتزيد نسبة التجاوز عن 10% من حد السحب.

ب - وجود رصيد مدين مستحق بدون حد مسموح به ، بغض النظر عن قيمة هذا الرصيد.

ج- إذا استحققت التسهيلات الائتمانية ولم يتم تجديدها في ضوء ما يسفر عنه المركز المالي للمقترض.

د - إذا لم يتم سداد أقساط القرض في تواريخ استحقاقها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

هـ- تدهور المركز المالي لكفيل المقترض.

و - إذا قام المقترض بمخالفة أي من العهود المتفق عليها، مما قد يؤثر سلباً على الائتمان.

ز - إذا تم وضع المقترض أو الكفيل تحت التصفية أو الإفلاس.

ح - وجود دلائل تؤكد عدم قدرة العميل على الوفاء بالتسهيلات غير النقدية في تاريخ الاستحقاق.

ط - إذا تخلف المقترض عن سداد أي التزام لبنوك أو مؤسسات مالية أخرى.

ي - إتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل أو كفيله من جانب أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى للمطالبة بالتسهيلات الائتمانية.

ك - انخفاض النشاط في حساب العميل بحيث:

1 - لا يوجد أرصدة في الحساب لآخر ستة أشهر حتى إذا كان المبلغ المتبقي لا يتجاوز حد السحب.

2 - الأرصدة الدائنة في الحساب خلال السنة غير كافية لتغطية الفوائد المدينة.

ل - عدم انتظام التوثيق الذي يؤثر على احتمالات استرداد القرض.

إن مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة مثل القروض والسلفيات يقاس بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل، والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة المبالغ المستردة من الضمانات والرهونات مخصومة بالسعر الأصلي للفائدة الفعلية للأصل المالي. إذا كان لأصل مالي ما معدل فائدة متغير، فإن معدل الخصم لقياس أي خسارة هبوط في القيمة هي معدل الفائدة الفعلية الحالي المحدد بموجب العقد، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل المسترد من خلال استخدام حساب مخصص ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجموع. في فترة لاحقة، إذا انخفض مبلغ الخسارة في القيمة وكان هذا الانخفاض متعلق بشكل موضوعي بحدث وقع بعد إدراج الانخفاض، يتم عكس خسارة الانخفاض المدرجة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إن مبلغ الانعكاس يدرج في بيان الدخل المجموع في بند خسائر انخفاض في القيمة محملة على خسائر ائتمانية.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول تكوين حد أدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية النقدية و0.5% للتسهيلات الائتمانية غير النقدية غير الخاضعة لمخصص وغير المتضمنة لضمانات معينة، قد تم تكوينه.

عندما يصبح القرض غير قابل للتحويل، يتم شطبه مقابل حساب مخصص انخفاض القيمة المتعلق به.

2 - الموجودات المالية المصنفة كم المتاحة للبيع :

في حالة الموجودات المالية المصنفة كم المتاحة للبيع، فإن أي انخفاض مطول أو مؤثر في القيمة العادلة للموجودات بحيث يصبح أقل من التكلفة يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقاس الخسارة التراكمية بالفرق بين تكلفة الاقضاء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسائر انخفاض لهذا الأصل المالي والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجموع. إذا زادت القيمة العادلة لأداة مديونية مصنفة كم المتاحة للبيع في فترة لاحقة، وارتبطت الزيادة بشكل موضوعي بحدث قد وقع بعد إدراج خسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع فإنه يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ المعكوس في بيان الدخل المجموع. إن خسائر الانخفاض المعترف بها لإستثمارات حقوق ملكية متاحة للبيع، لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجموع.

هـ- عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لإعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. يتم أخذ الرصيد في هذا الإحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دوريا لغرض تحديد انخفاض القيمة، وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

و - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع:

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجعاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ز - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمرتبطة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنويا وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات.

إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجموع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين "احتياطي أسهم الخزينة".

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزينة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني ثم علاوة الإصدار على التوالي. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزينة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزينة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ط- تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ي- العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ك - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف. تقوم المجموعة باحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ بيان المركز المالي المجموع، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

م - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها البنك بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ن - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية- المطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. وبالتالي، تقرر المجموعة عند حيازة الموجودات المالية ما إذا كان ينبغي تصنيفها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2.د.1 تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

تصنيف الموجودات المالية- المطبق قبل 1 يناير 2018

عند إقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "محتفظ بها حتى الإستحقاق" أو "قروض ومدينون" أو "متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم إقتناءها مبدئياً بهدف بيعها في المدى القصير، أو إذا تم تصنيفها كذلك من قبل الإدارة عند الإقتناء المبدئي، أو إذا تم إدارتها ومراقبة أدائها ويتم تحضير تقرير داخلي على أساس القيمة العادلة طبقاً لإدارة المخاطر أو لإستراتيجية الاستثمار الموثقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كإستثمارات "متاحة للبيع".

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى - مُطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الإئتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الإئتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2.ط. لمزيد من المعلومات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى - مُطبق قبل 1 يناير ٢٠١٨

تراجع المجموعة المشاكل المتعلقة بالقروض والسلفيات والاستثمارات في أدوات الدين على أساس ربع سنوي وذلك لتقدير ما إذا كانت هناك خسارة ناتجة عن انخفاض القيمة ينبغي تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة يجب عمل تقدير من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى خسارة الانخفاض في القيمة المطلوب.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

مخصص الخسائر الائتمانية - مطبق اعتباراً من 1 يناير 2018

تقوم المجموعة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء أدوات حقوق الملكية. ينطوي تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على استخدام ملحوظ للبيانات الداخلية والخارجية والافتراضات. يرجى الرجوع إلى إيضاح 2 ط. انخفاض قيمة الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

مُطبق قبل 1 يناير 2018

تعتبر إدارة المجموعة أن إستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها عند وجود إنخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة دون قيمة التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثر أو مطول قد يتطلب رأي مؤثر. كما أن المجموعة تقوم بالتقييم من خلال عوامل أخرى كالتيغير في سعر الأسهم للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للاستثمارات غير المسعرة. يمكن اعتبار الإنخفاض في القيمة مناسب عند وجود دليل على تدهور الوضع المالي للشركة المستثمر بها، أو القطاع الصناعي لأداء القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا والتدفقات النقدية من أنشطة العمليات والتمويل.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المسعرة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والافتراضات كذلك استخدام تقديرات وإفتراضات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والمدينون والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات أو لوحدة توليد النقد التي يتم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

ص. عرض معلومات المقارنة

وفقاً لما يسمح به المعيار الدولي للتقارير المالية 9، لا تعدل المجموعة أرقام المقارنة عند التطبيق المبدئي. يقدم هذا الإيضاح الانتقالي مطابقة لصافي القيمة الدفترية للموجودات المالية كما في 31 ديسمبر 2017 مع صافي القيمة الدفترية المعاد قياسها كما في 1 يناير 2018، بالإضافة إلى ملخص الأثر في المعلومات المالية المجمعة للتغيرات التي أدخلها المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

الأثر في احتياطي تقييم الاستثمارات والأرباح المرحلة الافتتاحية

ألف دينار كويتي		
احتياطي تقييم استثمار	أرباح محتفظ بها	
48,196	174,724	الرصيد الختامي كما في 31 ديسمبر 2017 بموجب معيار المحاسبة الدولي 39
223	(223)	الأثر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة
-	(73)	الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمتعلقة بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
48,419	174,428	الرصيد الافتتاحي كما في 1 يناير 2018 بموجب معيار المحاسبة الدولي 9

الأثر في تصنيف وقياس الموجودات المالية

يوضح الجدول أدناه فئة القياس الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 وفئة القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لكل فئة من فئات الموجودات المالية للمجموعة كما في 1 يناير 2018.

فئة الموجودات المالية		التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي 39	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9	القيم الدفترية الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ألف دينار كويتي	القيم الدفترية الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ألف دينار كويتي
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	509,157	509,202	
سندات الخزنة والبنك المركزي	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	493,538	493,542	
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	569,284	569,308	
قروض وسلفيات للعملاء	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	2,236,527	2,236,527	
استثمارات في أوراق مالية:					
أدوات دين	متاحة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	257,729	257,729	
أدوات ملكية	متاحة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	200,682	200,682	
أخرى	متاحة للبيع	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	363	363	
موجودات أخرى	قروض ومدينون	التكلفة المطفأة	35,149	35,149	
			4,302,429	4,302,502	

الأثر في مخصص انخفاض القيمة الائتمانية

يطابق الجدول التالي مخصص انخفاض القيمة الختامي للموجودات المالية بخلاف "القروض والسلف للعملاء" طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 كما في 31 ديسمبر 2017 مع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) كما في 1 يناير 2018.

ألف دينار كويتي		
إعادة القياس	31 ديسمبر 2017	1 يناير 2018
-	45	45
-	4	4
-	24	24
2,509	223	2,732
2,509	296	2,805

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

3- نقد وأرصدة قصيرة الأجل

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
204,406	216,880	نقد وبنود نقدية
3,844	119,732	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
300,952	522,230	ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام
-	(17)	ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة (خسائر إئتمانية متوقعة)
509,202	858,825	

4- سندات الخزانة والبنك المركزي

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
336,155	214,013	سندات الخزانة
157,387	117,734	سندات البنك المركزي
493,542	331,747	

تحمل سندات الخزانة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخضم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5- المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
496,292	268,858	إيداعات لدى بنوك
-	(46)	ناقص: مخصص انخفاض القيمة (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)
496,292	268,812	
73,754	102,580	قروض وسلفيات إلى بنوك
(738)	(1,026)	ناقص: مخصص انخفاض القيمة
73,016	101,554	
569,308	370,366	

كما في 31 ديسمبر 2018 بلغت الخسائر الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الإئتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 379 ألف دينار كويتي. أن معظم أرصدة المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مع أطراف مصنفة استثمارياً.

6- قروض وسلفيات للعملاء

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية للقروض والسلفيات للعملاء المشار إليها أدناه كما يلي:

ألف دينار كويتي					كما في 31 ديسمبر 2018 :
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
687,108	-	-	65,154	621,954	تجاري وصناعي
668,331	-	2	18,236	650,093	إنشائي وعقاري
60,691	-	10,682	-	50,009	مؤسسات مالية أخرى
462,998	-	-	-	462,998	أفراد
516,154	107	2,364	23,061	490,622	أخرى
2,395,282	107	13,048	106,451	2,275,676	
(142,212)					ناقصا: مخصص انخفاض في القيمة
2,253,070					

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

كما في 31 ديسمبر 2017:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
638,816	-	-	43,215	595,601	تجاري وصناعي
612,939	-	-	3,801	609,138	إنشائي وعقاري
137,085	-	10,501	29,546	97,038	مؤسسات مالية أخرى
453,714	-	-	-	453,714	أفراد
530,917	106	-	47,858	482,953	أخرى
2,373,471	106	10,501	124,420	2,238,444	
(136,944)					ناقصا : مخصص إنخفاض في القيمة
2,236,527					

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2017 ألف دينار كويتي			2018 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
141,070	126,845	14,225	136,830	126,826	10,004	المخصصات في 1 يناير
(15,800)	-	(15,800)	(110,023)	-	(110,023)	مبالغ مشطوبة
41	42	(1)	(29)	(28)	(1)	فروقات تحويل
(8)	-	(8)	(2)	-	(2)	ردت لبنك الكويت المركزي
11,527	(61)	11,588	115,436	15,414	100,022	محمل على / (مفرج إلى) بيان الدخل المجموع
136,830	126,826	10,004	142,212	142,212	-	المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد والعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 142,212 ألف دينار كويتي (2017 : 136,830 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 112,300 ألف دينار كويتي (2017 : 97,500 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. وتحفظ المجموعة أيضاً بفوائد معلقة بمبلغ لاشيء دينار كويتي (2017: 114 ألف دينار كويتي) على قروض إنخفضت قيمتها. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 9,584 ألف دينار كويتي (2017: 9,807 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

كما في 31 ديسمبر 2018 بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) 29,050 ألف دينار كويتي.

القروض غير المنتظمة

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
12,465	-	القروض والسلفيات
503	-	الضمانات
6,448	-	المخصصات المتاحة

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

7- استثمارات في أوراق مالية

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
-	292,000	سندات مسعرة
-	15,553	سندات غير مسعرة
-	215,350	أسهم مسعرة
-	25,849	أسهم غير مسعرة
أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:		
-	36	أخرى
متاحة للبيع:		
229,497	-	سندات مسعرة
18,588	-	سندات غير مسعرة
170,583	-	أسهم مسعرة
30,099	-	أسهم غير مسعرة
10,007	-	أخرى
458,774	548,788	

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق باستثمارات في أدوات الدين:

ألف دينار كويتي				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
255,220	-	2,509	257,729	أجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير 2018
42,681	7,387	(244)	49,824	موجودات جديدة مشتركة صافياً سدادتها
297,901	7,387	2,265	307,553	
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	أجمالي	
223	-	2,509	2,732	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2018
(25)	19	(244)	(250)	المحمل (المفرج عنه) خلال السنة
198	19	2,265	2,482	

خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وبتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم "الشركة المقترضة" للشركات الخمس التابعة البائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة "الشركات المستأنفة")، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع "الشركات المستأنفة" دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 92,473,793 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجراها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجراها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما ألزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

قامت محكمة التمييز بتاريخ 13 مارس 2018 برفض طلب الشركات المستأنفة بتزويدهم بالمذكرة التفسيرية الخاصة بالحكم الصادر عنها وحكمت بحكم نهائي بإلزام الشركات المستأنفة برد قيمة الأسهم المدفوعة من قبل البنك مقابل استرداد ملكية الأسهم إلى الشركات.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية لصالحه من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة. سوف يستمر البنك في الاعتراف بتلك الأسهم ضمن "استثمارات في أوراق مالية" حتى تنفيذ حكم محكمة التمييز.

8 - استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة 32.26% (2017: 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الاستثمار في شركة زميلة بالكامل خلال السنوات الماضية.

9 - موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2017: 3,506 ألف دينار كويتي). لرخصة السمسة عمر افتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2018، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي إليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الإدارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 3.2% (2017: 2.9%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 9.7% (2017: 9.3%) للوصول إلى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. إن سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة انخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسة (2017: لا شيء دينار كويتي).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

10- موجودات أخرى

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
2,512	2,282	فوائد مدينة مستحقة
92,219	70,439	أرصدة مدينة أخرى
94,731	72,721	

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى موجودات معلقة للبيع بمبلغ 57,689 ألف دينار كويتي (2017: 60,685 ألف دينار كويتي) استحوذ عليها من خلال سداد قروض وسلف.

11- مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
22,380	23,906	فوائد مستحقة الدفع
5,349	5,522	إيرادات مؤجلة
74,878	75,054	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
7,510	8,061	مستحقات تتعلق بالموظفين
57,328	47,599	أخرى
167,445	160,142	

12 - حقوق الملكية

أ - رأس المال

أن رأس المال يتكون من 1,810,960,405 (2017: 1,646,327,641) سهماً عادياً مصرح ومكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 كفاية رأس المال من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب - أسهم الخزينة

2017	2018	
11,066,117	12,172,728	عدد أسهم الخزينة
0.67%	0.67%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
4,578	4,578	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
4,426	6,086	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
401	400	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للأسهم (فلس)

- إن الحركة على أسهم البنك المشتراة هي كما يلي:

عدد الأسهم		
2017	2018	
8,000,000	11,066,117	الرصيد كما في 1 يناير
2,266,117	-	مشتريات
800,000	1,106,611	إصدار أسهم منحة
11,066,117	12,172,728	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم البنك المشتراة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

أن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ج- علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د - الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الإحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2018 و2017 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ- احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و - احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجمع عند بيع أو انخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان حقوق الملكية المجمع.

ز - توزيعات أرباح مقترحة وأسهم منحة

وافقت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2018 علي زيادة رأس المال المصرح به للبنك من 164,633 ألف دينار كويتي إلى 181,096 ألف دينار كويتي.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2018 بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 18 فلس لكل سهم (2016 : 15 فلس لكل سهم) وأسهم منحة بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم (2016 : 10 أسهم منحة لكل 100 سهم) للعام 2017. لاحقاً، تم توزيع الأرباح المدفوعة وزيادة أسهم المنحة بعدد 164,632,764 سهم وبالتالي، زيادة رأس المال بمبلغ 16,463 ألف دينار كويتي.

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمعدل 20 فلس لكل سهم (2017 : 18 فلس لكل سهم) و10 أسهم منحة لكل 100 سهم (2017 : 10 أسهم منحة لكل 100 سهم). يخضع هذا المقترح لموافقة الجهات الرقابية المختصة والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

13 - انخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) / الإفراج عنها في بيان الدخل المجمع:

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
(11,588)	(100,022)	قروض وسلفيات - محدد
32,756	78,455	قروض وسلفيات - مستردة
(252)	(15,702)	قروض وسلفيات - عام
(275)	284	استثمارات أوراق مالية
(787)	227	تسهيلات غير نقدية
(66,112)	(2,632)	مخصصات أخرى
(46,258)	(39,390)	

كما في 31 ديسمبر 2018 بلغ انخفاض القيمة والمخصصات الأخرى متضمناً الخسائر الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بإستثناء القروض والسلفيات للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2018 250 ألف دينار كويتي.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

14- ضرائب

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
(1,462)	(1,588)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(580)	(676)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(574)	(636)	الزكاة
(2,616)	(2,900)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة والذي ينص على خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمحول إلى الإحتياطي القانوني من ربح السنة عند احتساب الحصة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58.

15- ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
55,432	63,751	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,810,960	1,810,960	المتوسط المرجح للأسهم المصرح والمكتتب بها (العدد بالآلاف)
(10,760)	(12,173)	ناقصا: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالآلاف)
1,800,200	1,798,787	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)
30.8	35.4	

أن ربحية السهم الأساسية والمخفضة للفترة الحالية والفترة المقارنة قد تم تعديلها لتعكس تأثير أسهم المنحة التي تم الموافقة عليها من قبل الجهات الرقابية.

16- شركة تابعة

نسبة الملكية		إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
2017	2018			
93.55%	93.55%	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك.مقفلة	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

17 - معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي:

2017			2018			أعضاء مجلس الإدارة
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	
462	-	3	453	-	2	قروض
4	1	4	3	1	3	بطاقات ائتمان
332	-	10	838	-	9	ودائع
الجهاز التنفيذي						
248	-	10	517	-	22	قروض
12	2	6	15	-	7	بطاقات ائتمان
508	-	13	522	-	31	ودائع

إن القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والأعضاء التابعين تستحق خلال 5 سنوات إلى 10 سنوات وتحمل معدلات فائدة بنسبة تتراوح من 0% إلى 6% (2017: من 0% إلى 5.75%).

تتضمن تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة لرئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 207 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2017: 197 ألف دينار كويتي)، كما يلي:

ألف دينار كويتي		رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
2017	2018	
1,197	1,228	مزايا بعد التوظيف
8	4	مزايا نهاية الخدمة
105	52	

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 236 ألف دينار كويتي (2017: 300 ألف دينار كويتي) و 230 ألف دينار كويتي (2017: 230 ألف دينار كويتي) على التوالي للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

18 - القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد و الأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

المستوي 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوي 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها أن تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوي 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروف.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرصيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ج) "السياسات المحاسبية الهامة".
إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2018			
ألف دينار كويتي			
الأدوات المالية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث المستوى الأول
الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:	-	36	-
أوراق مالية أخرى	-	36	-
مشتقات الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:	-	2,985	-
مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 19)	-	2,985	-
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:	215,350	25,849	-
أسهم ملكية	292,000	15,553	-
أسهم دين	507,350	41,402	-

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

2017				الأدوات المالية
ألف دينار كويتي				
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المستوى الأول	الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:
-	(909)	-	(909)	
				الموجودات المالية المتاحة للبيع
170,583	30,099	-	200,682	أسهم ملكية
229,497	18,588	-	248,085	أسهم دين
-	10,007	-	10,007	أخرى
400,080	58,694	-	458,774	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

19 - الأدوات المالية

أ- إستراتيجية إستعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (كبنك تجاري) بشكل رئيسي بإستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدد مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع إحتياجات المجموعة. كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصراً على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضاً ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك. يصاحب إستخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لإستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءاً من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الارباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

(1) مخاطر الإئتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر-مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ- تركيز مخاطر الإئتمان:

إن تركيز مخاطر الإئتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات ، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان تظهر في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

ألف دينار كويتي		مخاطر الائتمان المتعلقة بالبنود المدرجة في الميزانية العمومية
2017	2018	
509,202	858,825	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
493,542	331,747	سندات الخزنة والبنك المركزي
569,308	370,366	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,792,224	1,794,686	قروض وسلفيات - شركات
444,303	458,384	قروض وسلفيات - أفراد
248,085	307,553	أدوات الدين
35,149	15,285	موجودات أخرى
4,091,813	4,136,846	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
		مخاطر الائتمان المتعلقة ببندود خارج الميزانية
27,963	39,878	قبولات مصرفية
184,981	199,924	اعتمادات مستندية
1,331,003	1,307,045	خطابات ضمان
673,828	821,976	خطوط إئتمان غير مسحوبة
2,217,775	2,368,823	
6,309,588	6,505,669	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفتراض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الالتزامات تنتهي أو تلغى بدون تمويلها.

ج- الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها، لتقييم القيمة القابلة للاسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الأستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيض خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د- جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي		غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			مستحقة وغير منخفضة القيمة		
		درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	0 - 60 يوما	61 - 90 يوما	منخفضة القيمة القيمة العادلة للضمان
كما في 31 ديسمبر 2018							
بنوك	32,984	54,126	15,470	-	-	-	-
شركات	264,077	1,161,804	2,650	500,939	2,814	-	-
أفراد	-	-	442,404	20,594	-	-	-
	297,061	1,215,930	460,524	521,533	2,814	-	-
كما في 31 ديسمبر 2018							
بنوك	-	-	73,754	-	-	-	-
شركات	271,962	947,262	212,769	478,523	6,771	2,470	495
أفراد	-	-	416,447	27,272	-	9,995	8
	271,962	947,262	702,970	505,795	6,771	12,465	503

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

أن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تتحصر على تحديد الشركة وأدائها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، الوضع والأداء المالي حينما يطبق.

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة عادية	5 و 6 درجات
درجة قياسية	7 و 8 درجات
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات
	تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A- BBB+,BBB,BBB- تقدير BB+,BB,BB-,B+ تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC- تقدير D أو ما يعادلها

هـ- تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
خارج	خارج	القطاع الجغرافي:
الميزانية العمومية	الميزانية العمومية	
الموجودات	الموجودات	
1,736,517	3,193,998	الكويت
300,084	977,944	آسيا
137,516	95,611	أوروبا
43,483	1,914	الولايات المتحدة
175	33,035	أخرى
2,217,775	4,302,502	

2017	2018	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
خارج	خارج	القطاع حسب النشاط:
الميزانية العمومية	الميزانية العمومية	
الموجودات	الموجودات	
-	493,542	حكومي
475,210	603,206	تجاري وصناعي
1,011,402	582,003	إنشائي وعقاري
406,459	1,598,133	بنوك ومؤسسات مالية
324,704	1,025,618	أخرى
2,217,775	4,302,502	

و- الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الائتمان :

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات المحتفظ بها لغرض التداول يتم تحميله على قائمة الدخل المجموع.

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 12 أشهر	أكثر من سنة
4,450	2,096	413,098	132,607	68,225	-
1,280	649	1,214	4,141	27,736	136,697
5,730	2,745	414,312	136,748	95,961	136,697

كما في 31 ديسمبر 2018

عقود العملات الأجنبية - الآجلة

مقاسة أسعار الفائدة

ألف دينار كويتي

القيمة الاسمية على أساس الاستحقاق					
القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 12 أشهر	أكثر من سنة
1,403	2,973	276,509	224,184	149,167	-
797	136	-	24,491	19,011	102,594
2,200	3,109	276,509	248,675	168,178	102,594

كما في 31 ديسمبر 2018

عقود العملات الأجنبية - الآجلة

مقاسة أسعار الفائدة

(2) مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ. مخاطر سعر الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة.

يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

بناء على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم افتراض الزيادة ب 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2017	2018		
2,467	2,893	25+	دينار كويتي
203	(220)	25+	دولار أمريكي
526	577	25+	عملات أخرى
3,196	3,250		

ب. مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تتقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. باعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. كما يتم أيضاً استخدام معاملات التحوط لإدارة مخاطر العملات الأخرى. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجموع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي		نسبة التغير في أسعار العملات	
2017	2018		
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
-	(72)	(162)	-
224	(12)	(1)	199
-	5	5	-
-	13	13	-
-	56	77	-
-	8	44	-
-	26	41	-
224	24	17	199

ج. مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي		نسبة التغير في سعر السهم	
2017	2018		
بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية
-	10,768	-	-
8,529	-	10,768	-

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

د. مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجموع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل حثيث نمطها الاستحقاق لتتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2018	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	858,825	-	-	-	-	858,825
سندات الخزنة والبنك المركزي	330,503	957	287	-	-	331,747
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	87,328	143,655	-	98,785	40,598	370,366
قروض وسلفيات	279,614	290,838	395,935	486,451	800,232	2,253,070
استثمارات في أوراق مالية	232,179	823	3,736	3,370	308,680	548,788
عقارات ومعدات	-	-	-	-	28,522	28,522
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	7,847	319	-	56,901	7,654	72,721
	1,796,296	436,592	399,958	645,507	1,189,192	4,467,545
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	203,009	39,636	44,455	30,000	30,000	347,100
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	170,560	81,967	42,088	299,857	286,409	880,881
ودائع العملاء	1,747,456	221,632	242,858	65,833	14,111	2,291,890
أموال مقترضة أخرى	12,142	-	45,533	-	-	57,675
مطلوبات أخرى	36,914	12,046	7,088	5,856	98,238	160,142
	2,170,081	355,281	382,022	401,546	428,758	3,737,688
صافي فجوة السيولة	(373,785)	81,311	17,936	243,961	760,434	729,857

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات:						
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	509,202	-	-	-	-	509,202
سندات الخزنة والبنك المركزي	492,577	846	119	-	-	493,542
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	159,162	226,805	80,206	-	103,135	569,308
قروض وسلفيات	267,992	318,986	401,082	331,539	916,928	2,236,527
استثمارات في أوراق مالية	322,476	12,652	16,910	4,404	102,332	458,774
عقارات ومعدات	-	-	-	-	28,996	28,996
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	3,506	3,506
موجودات أخرى	29,037	1,967	418	-	63,309	94,731
	1,780,446	561,256	498,735	335,943	1,218,206	4,394,586
المطلوبات:						
المستحق إلى البنوك	228,238	48,770	36,661	-	-	313,669
المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى	126,837	131,770	182,572	230,055	345,257	1,016,491
ودائع العملاء	1,501,322	471,614	157,925	69,748	3,602	2,204,211
أموال مقترضة أخرى	-	37,750	-	-	-	37,750
مطلوبات أخرى	45,686	13,040	8,442	5,553	94,724	167,445
	1,902,083	702,944	385,600	305,356	443,583	3,739,566
صافي فجوة السيولة	(121,637)	(141,688)	113,135	30,587	774,623	655,020

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ب - فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق :

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات المحتملة
2,368,823	552,609	229,187	157,773	281,137	1,148,117	كما في 31 ديسمبر 2017
2,217,775	651,351	241,744	174,136	334,263	816,281	المطلوبات المحتملة

جـ- فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة
349,690	30,912	30,863	44,912	39,677	203,326	المستحق إلى البنوك
899,281	298,644	305,367	42,473	82,196	170,601	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,294,681	14,198	66,450	243,863	222,385	1,747,785	ودائع العملاء
58,151	-	-	45,879	-	12,272	أموال مقترضة أخرى
160,142	98,238	5,856	7,088	12,046	36,914	مطلوبات أخرى
3,761,945	441,992	408,536	384,215	356,304	2,170,898	
						كما في 31 ديسمبر 2017
314,085	-	-	36,936	48,861	228,288	المستحق إلى البنوك
1,032,275	356,055	233,243	183,921	132,158	126,898	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,206,317	3,685	70,602	158,072	472,598	1,501,360	ودائع العملاء
37,812	-	-	-	37,812	-	أموال مقترضة أخرى
167,445	94,724	5,553	8,442	13,040	45,686	مطلوبات أخرى
3,757,934	454,464	309,398	387,371	704,469	1,902,232	

20- مخاطر العمليات:

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسؤولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

21- تحليل القطاعات:

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

أ - خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.

ب- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض اتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي

المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
93,589	93,857	11,091	12,033	82,498	81,824	صافي إيرادات الفوائد
57,359	57,070	13,676	12,474	43,683	44,596	إيرادات غير الفوائد
150,948	150,927	24,767	24,507	126,181	126,420	إيرادات التشغيل
(46,258)	(39,390)	(61,259)	(161)	15,001	(39,229)	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
55,500	63,770	(60,123)	354	115,623	63,416	صافي ربح السنة
4,394,586	4,467,545	2,018,025	2,036,690	2,376,561	2,430,855	إجمالي الموجودات
4,394,586	4,467,545	2,740,288	2,842,037	1,654,298	1,625,508	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

22- البنود خارج الميزانية العمومية:

أ- الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية:

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء ، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها . إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب- مطالبات قانونية:

يوجد في تاريخ بيان المركز المالي المجموع بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 1,470 ألف دينار كويتي (2017: 1,071 ألف دينار كويتي).

23 - كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014 متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بازل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب/أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1- الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 93.55%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة".

2- هيكل رأس المال:

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,810,960,405 (31 ديسمبر 2017: 1,646,327,641)، سهم مصرح ومكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2018، يمتلك البنك 12,172,728 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2017: 11,066,117).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال (TIER 1 CAPITAL)
		أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)
164,633	181,096	1 - رأس المال المدفوع
16,463	18,110	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة
66,791	66,791	3 - علاوة إصدار
174,724	184,093	4 - أرباح محتفظ بها
48,196	89,524	5 - احتياطي تقييم استثمارات
24,624	24,108	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار
115,977	115,977	7 - احتياطي قانوني
17,927	17,927	8 - احتياطي عام
-	-	9 - احتياطي أسهم الخزينة
(3,506)	(3,506)	10 - موجودات أخرى غير ملموسة
(4,578)	(4,578)	11 - أسهم الخزينة
-	-	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
(39,936)	(78,627)	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين
581,315	610,915	المجموع
		ب - المضاف إلى الشريحة الأولى
828	833	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة
828	833	المجموع
582,143	611,748	مجموع الشريحة الأولى (TIER1) من رأس المال

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي	
2017	2018
39,888	41,813
39,888	41,813
622,031	653,561

ب - الشريحة الثانية من رأس المال (TIER 2 CAPITAL)

1. مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25%) من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة
- مجموع الشريحة الثانية (TIER 2) من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3- كفاية رأس المال:

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقتراحه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك ، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ- متطلبات رأس المال:

ألف دينار كويتي					
2017			2018		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	3 - 6 أشهر	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
987	7,594	540,559	994	7,648	479,649
-	-	-	-	-	-
-	-	120,369	62	479	127,582
-	-	-	-	-	-
59,051	454,237	1,401,411	61,419	472,457	1,531,081
248,003	1,907,712	3,633,257	264,042	2,031,093	3,762,343
-	-	-	-	-	-
-	-	207,288	-	-	216,863
58,605	450,809	465,314	60,937	468,749	483,070
-	-	-	-	-	-
588	4,524	6,230	2	13	57
35,380	272,158	258,055	33,390	256,838	232,794
-	-	-	-	-	-
402,614	3,097,034	6,632,483	420,846	3,237,277	6,833,439

أ- مخاطر الائتمان

1. مطالبات على جهات سيادية
2. مطالبات على مؤسسات دولية
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
5. مطالبات على البنوك
6. مطالبات على الشركات
7. مطالبات على الأطراف المركزية
8. بنود نقدية
9. الاستهلاكات التنظيمية
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
11. التعرض للقروض المتأخرة
12. موجودات أخرى
13. مطالبات على الأصول المورقة

المجموع

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي

2017			2018		
متطلبات رأس المال	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض	3 - 6 أشهر	صافي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
-	-	-	9	70	36
284	2,183	2,182	491	3,780	3,780
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
284	2,183	2,182	500	3,850	3,816
31,758	244,291	137,439	33,626	258,665	145,226
434,656	3,343,508	6,772,104	454,972	3,499,792	6,982,481

ب - مخاطر السوق :

1. مخاطر مراكز معدل الفائدة

2. مخاطر مراكز الملكية

3. مخاطر العملات الأجنبية

4. مخاطر السلع

5. الخيارات

المجموع

ج - مخاطر العمليات

المجموع

ب- نسب رأس المال:

2017	2018
%18.60	%18.67
%17.41	%17.48
%17.39	%17.46

1- مجموع نسب رأس المال

2- نسبة الشريحة 1 من رأس المال

3- نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال :

1 نموذج الإفصاح العام

2018	
ألف دينار كويتي	
بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجموع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال
i+l	247,887
r	184,093
j+m+n+o+p+q	265,646
-	-
-	-
	697,626

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار

2. الأرباح المحتفظ بها

3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطات الأخرى)

4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)

5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)

6. حقوق المساهمين (TEIR 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال : التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية

8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

g	3,506	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
		12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
		13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
		14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
		15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
k	4,578	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
		17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
		18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
d	78,627	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي ، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
		20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
		21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
		22. المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق المساهمين للبنك
		23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
		24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري
		25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
		26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
		27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (Tier 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإقتطاعات
		28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
		29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية
		رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات
		30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
		31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		32. منها : المصنفة كإلتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة

86,711

610,915

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

		33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
S	833	34. أدوات رأس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	
		35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	833	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	
		رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية	
		37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
		38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
		39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
		40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
		41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
		42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
		43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	833	44. رأس المال الإضافي (AT1)	
	611,748	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	
		رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات	
		46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	
		47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
		48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير(المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	
		49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
C	41,813	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	41,813	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	
		رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية	
		52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
		53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
		54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
		55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)
41,813	58. رأس المال المساند (الشريعة 2)
653,561	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2))
3,499,792	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر
	معدلات رأس المال والمصدات
17.46%	61. حقوق المساهمين (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
17.48%	62. رأس المال الأساسي (الشريعة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
18.67%	63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
10.00%	64. متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً لمتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي) ، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
2.50%	65. منها : متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية
-	66. منها : المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
0.50%	67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
10.46%	68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
	الحدود الدنيا
9.50%	69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
11.00%	70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريعة 1)
13.00%	71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)
f 67,060	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
e 68,954	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
	حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2)
a+b+h 149,607	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c 41,813	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريعة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

2017		ألف دينار كويتي	
بالرجوع الى المركز المالي الرقابي المجمع	مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال		
i+l	231,424	حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطات	
r	174,724	1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار	
j+m+n+o+p+q	223,187	2. الأرباح المحتفظ بها	
-	-	3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطات الأخرى)	
-	-	4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)	
-	-	5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	
	629,335	6. حقوق المساهمين (TEIR 1) قبل التعديلات الرقابية	
		حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية	
		7. تعديلات التقييم	
		8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
g	3,506	9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-	-	10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-	-	11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	
-	-	12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	
-	-	13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق	
-	-	14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	
-	-	15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة	
k	4,578	16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)	
-	-	17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	
-	-	18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
d	39,936	19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
-	-	20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))	
-	-	21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

-	22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك	
-	23. منها : الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	
-	24. منها : حقوق خدمات الرهن العقاري	
-	25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	
-	26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدره من السلطة الرقابية	
-	27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (Tier 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	48,020
	29. حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	581,315
رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات		
-	30. الشريحة الأولى من أدوات راس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار	
-	31. منها : المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	32. منها : المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	
-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	
S	34. أدوات راس المال الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة راس المال الإضافي (الشريحة 1))	828
-	35. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	828
رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	
-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	
-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	
-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	
-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	
	44. راس المال الأضافي (AT1)	828
	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + راس المال الاضافي (AT1)	582,143
رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائدا علاوة الإصدار	
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير(المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

-	49. منها : الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	
c	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	39,888
	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	39,888
	رأس المال المساند (الشريحة 2) : التعديلات الرقابية	
-	52. استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	
-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	
-	54. الإستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة ، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	
-	55. الإستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	
	58. رأس المال المساند (الشريحة 2)	39,888
	59. رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))	622,031
	60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	3,343,508

معدلات رأس المال والمصداق

61. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.39%
62. رأس المال الأساسي (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.41%
63. مجموع رأس المال بمفهومه الشامل (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	18.60%
64. متطلبات المصداق الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) (تتضمن المصداق الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائد المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي) ، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	10.00%
65. منها : متطلبات المصداق الرأسمالية الاحتياطية	2.50%
66. منها : المصداق الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67. منها : المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50%
68. حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصداق (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	10.39%

الحدود الدنيا

69. الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)	9.50%
70. الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	11.00%
71. الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصداق الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصداق البنوك ذات التأثير النظامي	13.00%

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

f	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية	55,786
e	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	62,125
-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	
-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+h	133,905	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	39,888	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-		78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-		79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

2- المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع

إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي :

2018			ألف دينار كويتي	
	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	
			858,825	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
			331,747	سندات الخزانة والبنك المركزي
a	1,026		370,366	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
			2,253,070	قروض وسلفيات للعملاء
				منها : المخصصات العامة التي يتم تكوينها
b	142,212			مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريعة 2
c	41,813			منها : محتويات المخصص العام في الشريعة 2
			548,788	استثمارات في أوراق مالية
				منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
d	78,627			(المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)
e	68,954			منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
				(المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))
f	67,060			منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات
				المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
			28,522	عقارات ومعدات
g	3,506		3,506	موجودات غير ملموسة
			72,721	موجودات أخرى
			4,467,545	مجموع الموجودات
				الإلتزامات وحقوق الملكية
				الإلتزامات
			347,100	مستحق إلى البنوك
			880,881	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
			2,291,890	ودائع العملاء
			57,675	مصاريف تمويلية أخرى
			160,142	إلتزامات أخرى
				منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم
h	6,369			ضمنه ضمن (الشريعة 2)
			3,737,688	مجموع الإلتزامات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

2018

ألف دينار كويتي

المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع
i	181,096	181,096
j	18,110	18,110
k	4,578	(4,578)
		314,327
l	66,791	
m	115,977	
n	17,927	
o	-	
p	24,108	
q	89,524	
r	184,093	184,093
		693,048
		35,976
		729,024
s	833	833
		729,857
		4,467,545

حقوق الملكية

حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك

رأس المال
أسهم منحة مقترحة
اسهم الخزينة
احتياطات
منها علاوة إصدار
منها احتياطي قانوني
منها احتياطي عام
منها احتياطي أسهم الخزينة
منها احتياطي إعادة تقييم
منها احتياطي تقييم عقار استثماري
أرباح محتفظ بها

توزيعات أرباح مقترحة

الحصص غير المسيطرة

مجموع حقوق الملكية

مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

2017

ألف دينار كويتي

المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع
a	726	569,308
b	126,838	
c	39,888	
d	39,936	

الموجودات

نقد وأرصدة قصيرة الأجل
سندات الخزانة والبنك المركزي
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلفيات للعملاء
منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض
الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2
منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2
استثمارات في أوراق مالية
منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين)

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

منها : الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ تحت حد 10% من حقوق المساهمين (CET1))		
e	62,125	
منها : الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)		
f	55,786	28,996
عقارات ومعدات		
g	3,506	3,506
موجودات غير ملموسة		
		94,731
موجودات أخرى		
		4,394,586
مجموع الموجودات		

الإلتزامات وحقوق الملكية		
الإلتزامات		
مستحق إلى البنوك		
		313,669
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى		
		1,016,491
ودائع العملاء		
		2,204,211
مصاريف تمويلة اخرى		
		37,750
إلتزامات أخرى		
		167,445
منها : مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول		
h	6,341	
		3,739,566
مجموع الإلتزامات		

حقوق الملكية		
حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك		
رأس المال		
i	164,633	164,633
أسهم منحة مقترحة		
j	16,463	16,463
اسهم الخزينة		
k	4,578	(4,578)
		273,515
احتياطات		
منها : علاوة إصدار		
l	66,791	
منها احتياطي قانوني		
m	115,977	
منها احتياطي عام		
n	17,927	
منها احتياطي أسهم الخزينة		
o	-	
منها احتياطي إعادة تقييم		
p	24,624	
منها احتياطي تقييم عقار استثماري		
q	48,196	
		174,724
r	174,724	
		624,757
توزيعات أرباح مقترحة		
		29,435
		654,192
الحصص غير المسيطرة		
s	828	828
		655,020
مجموع حقوق الملكية		
		4,394,586
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية		

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

3- الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

المصدر	(1)
الرمز المرجعي (Unique Identifier) (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)	(2)
القوانين الحاكمة للأداة المعاملة الرقابية	(3)
نوع رأس المال T2 ، AT1 ، CET1	(4)
مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً	(5)
نوع الأداة	(6)
المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)	(7)
القيمة الاسمية للأداة	(8)
التصنيف المحاسبي	(9)
تاريخ الإصدار الأصلي	(10)
دائمة أو محددة الاستحقاق	(11)
تاريخ الاستحقاق الأصلي	(12)
خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة	(13)
تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد	(14)
تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت الكوبونات / توزيعات الأرباح	(15)
توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة	(16)
سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة	(17)
وجود مانع لتوزيعات الأرباح	(18)
توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية	(19)
وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر	(20)
غير تراكمية أو تراكمية	(21)
قابلية للتحويل أو غير قابلة للتحويل	(22)
إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل	(23)
إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً	(24)
إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل	(25)
إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري	(26)
إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليها	(27)
إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها	(28)
خصائص التخفيض	(29)
في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض	(30)
في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً	(31)
في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة	(32)
إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض	(33)
المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصنيف (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)	(34)
مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل	(35)
إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة	(36)

البنك التجاري الكويتي

بنك الكويت المركزي

قانون دولة الكويت

حقوق المساهمين الشريحة 1

المجموعة

أسهم عادية

181,096 دينار كويتي

100 فلس

حقوق المساهمين

19 يونيو 1960

دائمة

لا يوجد فترة استحقاق

لا

غير مطبقة

غير مطبقة

عائمة

غير مطبقة

لا

اختيارية بالكامل

لا

غير تراكمية

غير قابلة للتحويل

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

لا

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

غير مطبقة

لا

غير مطبقة

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

4- نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي الإقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

أ- ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
4,394,586	4,467,545	1. إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية الصادرة
-	-	2. تعديلات للاستثمارات في بنوك ومنشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية ولكنها خارج الميزانية المجمعة
-	-	3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقاً لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع
10,004	12,553	4. انكشاف المشتقات
-	-	5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
708,035	783,614	6. انكشاف لبنود خارج الميزانية
(43,442)	(82,133)	7. انكشافات أخرى
5,069,183	5,181,579	8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع

ب- إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
4,394,586	4,467,545	1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
(43,442)	(82,133)	2. (مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال)
4,351,144	4,385,412	3. إجمالي الإنكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
2,200	5,730	4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
7,804	6,823	5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
-	-	6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
-	-	7. (استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات)
-	-	8. (انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثنائها)
-	-	9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الإئتمان المصدرة
-	-	10. التناقص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
10,004	12,553	11. إجمالي الانكشاف للمشتقات

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

-	-	12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
-	-	13. (صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات تمويل الأوراق المالية)
-	-	14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات تمويل الأوراق المالية
-	-	15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
-	-	16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
2,217,775	2,368,823	17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معاميل التحويل الائتماني)
(1,509,740)	(1,585,209)	18. (التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)
708,035	783,614	19. البنود خارج المركز المالي
5,069,183	5,181,579	20. إجمالي الانكشافات
582,143	611,748	21. الشريحة الأولى من رأس المال
%11.48	%11.81	22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

5 - إدارة المخاطر:

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط أن يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. إن القطاع مسؤول عن تقييم ومراقبة وعرض التوصيات المتعلقة بإستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية. يتم تحديد أفراد متخصصين ضمن قطاع إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. إن غياب أي من خطوط التقارير المباشرة وغير المباشرة أو التعامل مع الأقسام الداخلية الأخرى، والأعضاء الدائمين في كل اللجان التنفيذية للمجموعة يعتبر من العوامل التي تعكس الطبيعة الاستقلالية لعمليات إدارة المخاطر ودورها المركزي في المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن إجراء التقييم التمهيدي لائتمان الشركات، والمصارف الدولية بما في ذلك تقييم الحدود الائتمانية لمختلف البلدان والبنوك والمقترحات الاستثمارية طبقاً للسياسة الائتمانية فضلاً عن التحليل اللاحق للتعرضات الائتمانية للشركات. إضافة إلى ذلك، تقوم وحدة المراقبة، التي تعد جزءاً من مراجعة الائتمان والاستثمار و المصارف الدولية بالتحقق من ورصد الأنشطة والأعمال المنفذة من قبل قسم إدارة الائتمان على أساس يومي منتظم لضمان أن التخصيص الائتماني يتماشى مع الموافقات ذات الصلة فضلاً عن الإرشادات الداخلية والرقابية. وعلاوة على ذلك، فإن وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار مسؤولة عن مراجعة وتحديث السياسة الائتمانية للمجموعة على فترات دورية منتظمة بما يضمن انسجام هذه السياسة مع البيئة التشغيلية وتماشياً مع الإرشادات الرقابية.

إن وحدة مخاطر التشغيل هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل المحتملة للمجموعة. تقوم وحدة مخاطر التشغيل بتجميع بيانات مخاطر التشغيل عن طريق التقييم الذاتي للمخاطر والرقابية، والمؤشرات الرئيسية للمخاطر ومراجعة الإجراءات والأحداث المفصح عنها. يتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات الخاصة بالخسائر ويتم الإفصاح عنها في التقارير الدورية لإدارة المخاطر. إن وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة أيضاً عن إدارة التأمين على مستوى المجموعة وتنسيق خطة استثمارية الأعمال على

مستوى المجموعة، وضمان إجراء الفحص الدوري. إن وحدة سياسات وتحليلات المخاطر مسؤولة عن رصد مخاطر السوق والسيولة ومعدلات الفائدة فضلاً عن المخاطر الاستراتيجية والقانونية ومخاطر السمعة. كما أنها مسؤولة أيضاً عن احتساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، وإجراء اختبارات التحمل، ورفع هذه النتائج إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة والبنك المركزي، فضلاً عن تحديث سياسات إدارة المخاطر باستمرار، كما تقوم بأداء دور لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار فيما يتعلق ببنود الاستثمارات. تقوم الوحدة أيضاً بإعداد تقرير تحليل المحفظة بشكل شهري والذي يتم تعميمه على كافة أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات، بينما يتم تقديم تحليل للمحفظة كل ستة أشهر بشكل أكثر تفصيلاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات، ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومجلس الإدارة. تقوم الوحدة أيضاً باحتساب احتمالية التعثر المتعلقة بمراحل الملتزم لتستخدم في حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية 9.

أن وحدة أمن تقنية المعلومات هي المسؤولة عن رصد وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن تقنية المعلومات للمجموعة (المخاطر الداخلية والخارجية سواء كانت ناتجة عن عمد أو غير قصد) لجميع معلومات أصول البنك. يضمن أمن تقنية المعلومات أن يتم تقييم المخاطر وتحديد الفجوات والضوابط الأمنية الموصى بها بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، يتم إبلاغ أصحاب المخاطر بحيث تكون المعلومات محمية ضد وصول غير المصرح بهم والإفصاح عن المعلومات والحفاظ على أصول المعلومات آمنة. يحدد أمن تقنية المعلومات السياسات والعمليات المتعلقة بالمتطلبات التي تحددها الهيئات التنظيمية ويختبر فعالية الضوابط التي يضعها أصحاب المخاطر المختلفة لتأمين أصول المعلومات. يتم إبلاغ إدارة المخاطر بالمخاطر التي تم تحديدها وخطط المعالجة.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانها. إن لجنة الفروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأمور التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والائتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة بناء على استراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستخدم في دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

أ- مخاطر الائتمان:

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وأن جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الائتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكّل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الإدارة تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الإضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة/ للسيطرة بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوائح والمبادئ المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 أفضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فإنه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التغير يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر أوسعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال STANDARD & POOR و Fitch و Moddys، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع أيضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

إن سياسات المخاطر تتناول أيضاً الحاجة إلى التحوط في بعض الظروف المعينة. إن قياس مدى فاعلية التحوط محكوم بسياسات إدارة مخاطر السوق والتي توضح تعليمات إنشاء التحوط وطريقة تحديد مدى فاعلية التحوط عند البدء وبعد ذلك والقواعد العامة لمعاملات التحوط، يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسموتركيزات الضمان والقطاع والتركيزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي إنكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالاتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للإئتمان.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ب - مخاطر السوق :

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمتاجرة فيها بشكل نشط، وأيضا في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية لليلة واحدة والتي تشمل أيضا الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضا بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المتاجرة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الاقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل. ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقا للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والإرشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

ج - مخاطر السيولة:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات، تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للفجوات التراكمية. وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تنبيه داخلية لضمان الالتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضا تم إدخال حدود للإختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والإتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضا إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استنادا إلى تحليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضا جزء من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخليا.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطارا عالميا لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وأصبحت نسبة تغطية السيولة كنسبة رقابية وتكون صافي نسبة التمويل المستقر نسبة رقابية ابتداءً من 2018 توافقا مع تعليمات البنك المركزي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة:

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقا على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضا في إطار ظروف معينة محددة مسبقا وتغير سعر الفائدة يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخليا.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

هـ- مخاطر التشغيل:

تركز إدارة مخاطر التشغيل على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر واطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخليا والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

و- مخاطر أخرى:

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات والمهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 - التعرضات للائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضاً سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استناداً إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقاً لارشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (ط.2.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة

20%

50%

100%

فترة عدم الانتظام

أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً

أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً

أكثر من 365 يوماً

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2017			2018			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	540,559	540,559	-	479,649	479,649	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	120,369	120,369	-	127,582	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
314,187	1,087,224	1,401,411	371,552	1,159,529	1,531,081	5. مطالبات على البنوك
1,889,144	1,744,113	3,633,257	1,982,360	1,779,983	3,762,343	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	207,288	207,288	-	216,863	216,863	8. بنود نقدية
14,343	450,971	465,314	14,854	468,216	483,070	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
101	6,129	6,230	57	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	258,055	258,055	-	232,794	232,794	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,217,775	4,414,708	6,632,483	2,368,823	4,464,616	6,833,439	

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي						
2017			2018			
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	
-	475,000	475,000	-	510,104	510,104	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	109,069	109,069	-	123,976	123,976	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	1,925	1,925	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
310,253	1,023,591	1,333,844	342,870	1,123,377	1,466,246	5. مطالبات على البنوك
1,863,658	1,741,063	3,604,721	1,935,752	1,762,048	3,697,800	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	219,709	219,709	-	212,076	212,076	8. بنود نقدية
14,512	444,511	459,023	14,599	459,594	474,192	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
54	6,087	6,141	79	3,065	3,144	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	290,763	290,763	-	245,425	245,425	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,188,477	4,311,718	6,500,195	2,293,300	4,439,665	6,732,963	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي

2017		2018				كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
479,649	-	-	-	17,649	462,000	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	-	-	-	-	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,531,081	55,457	3,077	203,862	877,893	390,792	5. مطالبات على البنوك
3,762,343	-	13,827	47,425	131,353	3,569,738	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	711	13,551	29,836	142,481	30,284	8. بنود نقدية
483,070	108	1	357	587	482,017	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	-	72	4,604	1,607	226,511	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,833,439	56,276	30,528	286,084	1,171,570	5,288,981	
%100.0	%0.8	%0.5	%4.2	%17.1	%77.4	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي

2017		2018				كما في 31 ديسمبر 2017
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
540,559	-	-	-	32,545	508,014	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
120,369	-	-	-	-	120,369	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,401,411	33,291	1,733	144,681	938,850	282,856	5. مطالبات على البنوك
3,633,257	-	41,401	47,275	175,962	3,368,619	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
207,288	504	20,532	106,462	47,741	32,049	8. بنود نقدية
465,314	223	-	373	480	464,238	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,230	-	-	-	3	6,227	11. التعرض للقروض المتأخرة
258,055	-	30	1,157	103,093	153,775	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,632,483	34,018	63,696	299,948	1,298,674	4,936,147	
%100.0	%0.5	%1.0	%4.5	%19.6	%74.4	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

د- التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2018
479,649	-	-	-	17,649	462,000	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	-	-	-	-	127,582	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,159,529	32,623	2,914	117,804	624,982	381,206	5. مطالبات على البنوك
1,779,983	-	-	13,047	98,596	1,668,340	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	711	13,551	29,836	142,481	30,284	8. بنود نقدية
468,216	107	-	-	204	467,905	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	-	72	4,604	1,607	226,511	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,464,616	33,441	16,537	165,291	885,519	3,363,828	
%100	%0.7	%0.4	%3.7	%19.9	%75.3	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	كما في 31 ديسمبر 2017
540,559	-	-	-	32,545	508,014	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
120,369	-	-	-	-	120,369	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,087,224	33,261	1,551	70,714	710,237	271,461	5. مطالبات على البنوك
1,744,113	-	-	10,500	106,676	1,626,937	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
207,288	504	20,532	106,462	47,741	32,049	8. بنود نقدية
450,971	105	-	-	182	450,684	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة
-	-	-	-	-	-	لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,129	-	-	-	3	6,126	11. التعرض للقروض المتأخرة
258,055	-	30	1,157	103,093	153,775	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,414,708	33,870	22,113	188,833	1,000,477	3,169,415	
%100.0	%0.8	%0.5	%4.3	%22.6	%71.8	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2018
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
371,552	22,834	163	86,058	252,911	9,586	5. مطالبات على البنوك
1,982,360	-	13,827	34,378	32,757	1,901,398	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
14,854	1	1	357	383	14,112	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	-	-	-	57	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,368,823	22,835	13,991	120,793	286,051	1,925,153	
%100	%1.0	%0.6	%5.0	%12.1	%81.3	نسبة التعرض لائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2017
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
314,187	30	182	73,967	228,613	11,395	5. مطالبات على البنوك
1,889,144	-	41,401	36,775	69,286	1,741,682	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
14,343	118	-	373	298	13,554	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
101	-	-	-	-	101	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,217,775	148	41,583	111,115	298,197	1,766,732	
%100.0	%0.0	%1.9	%5.0	%13.4	%79.7	نسبة التعرض لائتمان حسب القطاع الجغرافي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

و- إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2018
479,649	159,184	41,255	81,898	42,121	155,191	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	127,574	-	-	-	8	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,531,081	334,803	152,290	43,086	231,654	769,248	5. مطالبات على البنوك
3,762,343	918,210	609,836	482,867	451,253	1,300,177	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	-	-	-	-	216,863	8. بنود نقدية
483,070	462,059	6,663	4,652	3,394	6,302	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	10	-	-	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	125,204	310	404	320	106,556	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,833,439	2,127,044	810,354	612,907	728,789	2,554,345	
%100	%31.1	%11.9	%9.0	%10.7	%37.4	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2017
540,559	251,210	39,663	120,879	84,928	43,879	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
120,369	113,417	683	6,269	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,401,411	353,061	57,730	123,756	378,710	488,154	5. مطالبات على البنوك
3,633,257	1,092,828	483,061	498,091	483,202	1,076,075	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
207,288	-	-	-	505	206,783	8. بنود نقدية
465,314	433,721	6,948	4,471	5,473	14,701	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
6,230	-	-	-	-	6,230	11. التعرض للقروض المتأخرة
258,055	145,602	74	242	6,335	105,802	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,632,483	2,389,839	588,159	753,708	959,153	1,941,624	
%100.0	%36.0	%8.8	%11.4	%14.5	%29.3	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2018
479,649	159,184	41,255	81,898	42,121	155,191	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
127,582	127,574	-	-	-	8	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,159,529	249,606	123,563	29,279	147,055	610,026	5. مطالبات على البنوك
1,779,983	455,530	413,792	341,177	256,774	312,710	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
216,863	-	-	-	-	216,863	8. بنود نقدية
468,216	457,337	2,247	2,376	1,382	4,874	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35%
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
232,794	125,204	310	404	320	106,556	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,464,616	1,574,435	581,167	455,134	447,652	1,406,228	
%100	%35.2	%13.0	%10.2	%10.0	%31.5	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	كما في 31 ديسمبر 2017
540,559	251,210	39,663	120,879	84,928	43,879	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
120,369	113,417	683	6,269	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,087,224	235,520	26,809	105,251	259,529	460,115	5. مطالبات على البنوك
1,744,113	563,559	276,001	345,053	270,377	289,123	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
207,288	-	-	-	505	206,783	8. بنود نقدية
450,971	429,180	3,185	1,878	3,216	13,512	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35%
6,129	-	-	-	-	6,129	11. التعرض للقروض المتأخرة
258,055	145,602	74	242	6,335	105,802	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,414,708	1,738,488	346,415	579,572	624,890	1,125,343	
%100.0	%39.4	%7.8	%13.1	%14.2	%25.5	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2018	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	159,222	84,599	13,807	28,727	85,197	371,552
6. مطالبات على الشركات	987,467	194,479	141,690	196,044	462,680	1,982,360
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	1,428	2,012	2,276	4,416	4,722	14,854
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	-	47	-	-	10	57
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	1,148,117	281,137	157,773	229,187	552,609	2,368,823
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%48.5	%11.9	%6.7	%9.7	%23.2	%100.0

ألف دينار كويتي

كما في 31 ديسمبر 2017	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 - 6 أشهر	6 - 12 شهراً	أكثر من سنة	المجموع
1. مطالبات على جهات سيادية	-	-	-	-	-	-
2. مطالبات على مؤسسات دولية	-	-	-	-	-	-
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	-	-
4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
5. مطالبات على البنوك	28,039	119,181	18,505	30,921	117,541	314,187
6. مطالبات على الشركات	786,952	212,825	153,038	207,060	529,269	1,889,144
7. مطالبات على الأطراف المركزية	-	-	-	-	-	-
8. بنود نقدية	-	-	-	-	-	-
9. الاستهلاكات التنظيمية	1,189	2,257	2,593	3,763	4,541	14,343
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	-	-	-	-	-	-
11. التعرض للقروض المتأخرة	101	-	-	-	-	101
12. موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
13. مطالبات على الأصول المورقة	-	-	-	-	-	-
	816,281	334,263	174,136	241,744	651,351	2,217,775
نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية	%36.8	%15.1	%7.9	%10.9	%29.3	%100.0

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ط - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي

2017			2018			
صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	صافي الدين	المخصص المحدد	إجمالي الدين	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
1,076	(1,394)	2,470	-	-	-	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
4,941	(5,054)	9,995	-	-	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,017	(6,448)	12,465	-	-	-	

ي- تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي

2017		2018		
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5. مطالبات على البنوك
6,771	478,523	2,814	500,939	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
-	27,272	-	20,594	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,771	505,795	2,814	521,533	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ك- المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي				
2017		2018		
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام	
-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
(1,266)	726	(623)	1,026	5. مطالبات على البنوك
(21,816)	117,984	33,063	133,417	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8. بنود نقدية
2,953	5,632	9,298	5,874	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
66,387	3,222	(2,348)	2,921	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
46,258	127,564	39,390	143,238	

ل - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها				
إجمالي بالدين	المخصص المحدد	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	كما في 31 ديسمبر 2018
-	-	521,533	2,814	الكويت
-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	أخرى
-	-	521,533	2,814	

ألف دينار كويتي				
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها				
إجمالي بالدين	المخصص المحدد	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	كما في 31 ديسمبر 2017
12,465	(6,448)	505,795	6,771	الكويت
-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	أخرى
12,465	(6,448)	505,795	6,771	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

م - الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي					
2018			2018		
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد
141,626	127,270	14,356	137,682	127,564	10,118
(16,316)	-	(16,316)	(112,670)	-	(112,670)
41	42	(1)	(29)	(28)	(1)
(8)	-	(8)	(2)	-	(2)
12,339	252	12,087	103,457	15,702	102,555
137,682	127,564	10,118	128,438	143,238	-

المخصصات في 1 يناير

مبالغ مشطوبة

فروقات تحويل

مضاف لبنك الكويت المركزي

بيان الدخل

ن - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

ألف دينار كويتي					
2017			2018		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان			
التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة		
540,736	-	479,863	-	1. مطالبات على جهات سيادية	
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية	
120,369	-	127,582	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام	
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف	
282,307	972,806	389,567	972,223	5. مطالبات على البنوك	
1,944,277	69,174	2,115,787	23,910	6. مطالبات على الشركات	
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية	
207,288	-	216,863	-	8. بنود نقدية	
453,832	-	471,429	-	9. الاستهلاكات التنظيمية	
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة	
5,668	-	27	-	11. التعرض للقروض المتأخرة	
251,941	-	232,470	-	12. موجودات أخرى	
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة	
3,806,418	1,041,980	4,033,588	996,133		

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

7- تخفيف خطر الائتمان :

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم والعقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال.

تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن ، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات... إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص ، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملات المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوبة.

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2018
2018	إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	
ضمانات بنكية				
-	479,649	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	127,582	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التمنية متعددة الأطراف
-	1,531,081	-	-	5. مطالبات على البنوك
-	3,762,343	406,457	157,054	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	216,863	-	-	8. بنود نقدية
-	483,070	10,112	3,913	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	57	-	2	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	232,794	20,925	324	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	6,833,439	437,494	161,293	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

ألف دينار كويتي			
2017			
إجمالي التعرض	التعرض المضمون	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
540,559	-	-	-
-	-	-	-
120,369	-	-	-
-	-	-	-
1,401,411	-	-	-
3,633,257	597,096	275,194	-
-	-	-	-
207,288	-	-	-
465,314	3,133	3,962	-
-	-	-	-
6,230	505	512	-
258,055	25,289	6,114	-
-	-	-	-
6,632,483	626,023	285,782	-

8- متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي. إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

ألف دينار كويتي		مخاطر مراكز سعر الفائدة
2017	2018	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	9	2. مخاطر مراكز الأسهم
284	491	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
284	500	

9- مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 20,693 ألف دينار كويتي (2017): 19,543 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم اعتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10- مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

ألف دينار كويتي		
2017	2018	
200,682	241,199	1. قيمة الاستثمارات المفصّل عنها في المركز المالي
		2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :
170,583	215,350	- أسهم مسعرة
30,099	25,849	- أسهم غير مسعرة
200,682	241,199	
3,374	-	3. الأرباح المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
21,168	44,926	4. مجموع الأرباح غير المحققة (بالصافي) المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
		5. متطلبات رأسمالية
38,232	44,802	- أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

11- الفائدة في دفاتر البنك :

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقرير والتحوط لمخاطر سعر الفائدة، إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو :

ألف دينار كويتي				
2017		2018		
التأثير على العائد		التأثير على العائد		
%2@ ±	%1@ ±	%2@ ±	%1@ ±	
19,736	9,868	23,144	11,572	دينار كويتي
1,624	812	(1,760)	(880)	دولار أمريكي
4,208	2,104	4,616	2,308	عملات أخرى
25,568 ±	12,784 ±	26,000 ±	13,000 ±	

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2018

12 - مكافآت:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسمائهم:

السيد / مناف المهنا

السيد / مساعد الصالح

الدكتور / ارشيد الحوري

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إنشاء هيكل تنظيمي و سياسة المكافآت و الترشيحات
 2. مراجعة سياسة منح المكافآت بما يضمن فعاليتها وتحقيق الأهداف المجموعة.
 3. تعديل سياسة منح المكافآت لتتضمن تعديلات مجلس الإدارة والبنك الكويتي المركزي والجهات الرقابية الأخرى إن وجدت.
 4. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية وطبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين الرئيسيين.
 5. مراجعة وتقرير الملاحظات إن وجدت الخاصة بالقواعد والإجراءات المتعلقة بمكافآت الإدارة التنفيذية.
 6. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
 7. التأكد من أن برنامج المكافآت المتغيرة تتفق مع أهداف المجموعة.
 8. إقتراح الانحراف عن سياسة المكافآت للمجموعة عند حصول أحداث محتملة عندما تكون مقاييس أداء المجموعة ضعيفة.
- يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2018. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة وأية مهام أخرى أسندت إليهم من قبل مجلس الإدارة. تم الإفصاح عن إجمالي المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات، حيث بلغت 466 ألف دينار كويتي (2017: 530 ألف دينار كويتي).

سياسة المكافآت

خلال عام 2018 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 20 نوفمبر 2018. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدم التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ. العناصر الرئيسية

يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.

- مكافآت ثابتة - تتكون من الراتب الأساسي والبدلات والمنافع ذات الصلة.

- مكافآت متغيرة - تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب. الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.

2. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين المطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.

3. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب لأداء المجموعة.

4. إنشاء مصفوفة ملائمة تربط بشكل ملائم الكافآت المالية بمستوى المجموعة وطبيعة العمل والمخاطر القصيرة وطويلة المدى.

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الإلتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

31 دسمبر 2018

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين في نهاية 2018:

لا توجد أية دلائل على صرف مكافآت خلال السنة.

خلال السنة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر خلال
سنة 2018:

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال السنة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية خلال سنة 2018:

2017		2018		
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	
1,493	13	1,490	13	الإدارة العليا
535	12	593	12	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر
482	11	727	14	الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية
2,510		2,810		

البتجاری... هو إختیاری



Branch Network	Tel	Fax	شبكة الفروع
Mubarak Al-Kabir	22990001	22464870	مبارك الكبير
Abdulla Mubarak Street	22990005	22404826	شارع عبدالله المبارك
Airport (Arrival)	22990004	24741951	المطار (الوصول)
Al Rai	22990045	22990825	الري
Ali Sabah Al Salem	22990042	23280662	علي صباح السالم
Al Naeem	22990056	24571797	النعيم
Al Rabia	22990057	22990547	الرابية
Al Messila	22990065	22990815	المسييلة
Andalus	22990036	24889129	الأندلس
Ardhiya	22990019	24887316	العارضية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	22990193	ضاحية عبدالله المبارك
East Ahmadi	22990014	23980434	شرق الأحمدى
Fahaheel	22990066	23929683	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	23913905	الفحيحيل - مجمع أجيال
Faiha	22990067	22531740	الفيحاء
Farwaniya Co-op	22990027	24744810	الفروانية (الجمعية)
Hadiya	22990064	22990232	هدية
Hawalli	22990016	22616451	حولي
Hawalli (Beirut Str)	22990020	22621904	حولي - شارع بيروت
Jabriya	22990035	25334632	الجابرية
Jahra	22990007	24551580	الجهراء
Jleeb Al Shyukh	22990063	22990153	جليب الشيوخ
Khaitan	22990008	24745584	خيطان
Khaldiya	22990015	24810549	الخالدية
Labour Unit	22990324	24335895	وحدة حساب العامل
Mansouriya	22990044	22573880	المنصورية
Ministries Complex	22990031	22474151	مجمع الوزارات
Omariya	22990010	24711148	العمرية
Qurain	22990024	25440035	القرين
Ras Salmiya	22990033	25719570	رأس السالمية
Regaee	22990050	24893885	الرقعي
Rumaithiya	22990018	22990964	الرميثية
Sabah Al Salem	22990054	22990354	صباح السالم
Sabahiya	22990012	23617302	الصباحية
Salhiya	22990030	22463492	الصاحية
Salmiya	22990023	25727053	السالمية
Salwa	22990051	25610780	سلوى
Sharq	22990026	22454869	شرق
Shuwaikh	22990021	24837952	الشويخ
Six Ring Road	22990034	24345382	الدائري السادس
South Surra	22990055	22990355	جنوب السرة
Sulaibikhat	22990013	24877318	الصليبخات
Vegetable Market	22990028	24817859	سوق الخضار
Yarmouk	22990032	25352182	اليرموك



www.cbk.com



50888225



1-888-225



Commercial Bank of Kuwait



AltijariCBK



التجاري

التجاري... هو اختياري



AltijariCBK



Commercial Bank of Kuwait



50888225